جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميســـــان ـ كليـة التربيـــة

قسم اللغة العربية ـ الدراسات العليا

الخلاف النحوي فـي شرح ألفية ابن معطٍ لابن النحوية (ت ٧١٨هـ)

رسالة تقدم بها الطالب

أحمـد عطيه حيـدر

إلى مجلس كلية التربية ــ جامعة ميسان

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف أ.د. رضاته حسين صالح

١٤٤٢هـ ٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمِـــنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُـــمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِـي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِيـــــــــــــــــنَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الروم، الآية:٢٢

الإهداء

إلى ... مَن بُعِثَ مُعَلِّمًا، نبي الرحمة، سيدنا وحبيبنا محمد (صلى الله عليه و آله وسلم)

إلى ... روح والدي العزيز، الذي أرشدني إلى طلب العلم وأخذ بيدي إليه وتكفّل بي حتى واصلت دراستي (تغمده الله برحمته)

إلى ... والدتي الحنون، التي لمستُ ثمرات دعواتها الصادقة لي بالتوفيق في كل خطوة من خطوات حياتي (حفظها الله)

إلى ... الذين جادوا بأنفسهم دفاعاً عن العـــــراق وأهله (إكراماً وعرفاناً لهم)

أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وعرفان

من دواعي العرفان بالجميل أتقدم بالشكر والامتنان الكبيرين إلى أستاذتي . . . الأستاذة الدكتورة ((رضاته حسين صالح))على جهودها الكبيرة التي بذلتها من أجل تسديد الباحث وتقويم بحثه، فجزاها الله عني خير جزاء المحسنين .

ويطيب لي في هذا المقام أيضاً أنْ أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتيذي في قسم اللغة العربية جميعاً، الذين تشرفت بالأخذ عنهم والاستفادة منهم والانتساب إليهم .

وشكري الموصول إلى إخوتي طلبة الدراسات العليا الذين سُعِدْتُ بوجودي معهم في قاعات الدراسة .

وأشكر أهل الفضل جميعاً، وكل من قدم لي مساعدة أو نصيحة .

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ((الخلاف النحوي في شرح ألفية ابن معطٍ لابن النحوية (ت٧١٨ هـ)) التي تقدم بها الطالب (أحمد عطيه حيدر سلمان) قد جرى بإشرافي في قسم اللغة العربية، كلية التربية ـ جامعة ميسان، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها .

التوقيع :
المشرفة: أ . د. رضاته حسين صالح
التاريخ: / / ٢٠٢٠م

توصية رئيس القسم
بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:
أ. م. د. علي عبد الرحيم كريم
رئيس قسم اللغة العربية
التاريخ: / / ٢٠٢٠م

المحتويـــــات

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمـــة	أ- ت
التمهيد: ابن النحوية ومنهجه في تناول مسائل الخلاف النحوي	١ -٢١
المطلـب الأول: التعريف بابن النحوية	١- ٨
المطلب الثاني: منهجه في تناول مسائل الخلاف النحوي	٩-٢١
الفصل الأول: المسائل الخلافية في المعرب من الأسماء والأفعال	٢٣-٨٠
المبحث الأول: المسائل الخلافية في المعرب من الأسماء	٢٣-٧١
أولا: المسائل الخلافية في الممنوع من الصرف	٢٣-٣٦
المسألة الأولى: الخلاف النحوي في فتحة الممنوع من الصرف في حالة الجر	٢٤-٢٥
المسألة الثانية: الخلاف النحوي في صرف الأعداد المعدولة (مثنى وثُلاث)	٢٦-٣٠
المسألة الثالثة : الخلاف النحوي في صرف كلمة (أحمر)	٣١-٣٣
المسألة الرابعة: الخلاف النحوي في علة التعريف منعت كلمة (جُمع) من الصرف	٣٤-٣٦
ثانياً: المسائل الخلافية في التنكير والتعريف	٣٧-٥١
المسألة الأولى: الخلاف النحوي في تعريف التمييز	٣٧-٤٢
المسألة الثانية: الخلاف النحوي في تعريف المفعول لأجله	٤٣-٤٧
المسألة الثالثة: الخلاف النحوي في إضافة (أفعل التفضيل)	٤٨-٥١
ثالثاً: المسائل الخلافية في الأسماء المعربة بالحروف	٥٢-٦٣
المسألة الأولى: الخلاف النحوي في إعراب الأسماء الستة	٥٢-٥٦
المسألة الثانية: الخلاف النحوي في نوني المثنى والجمع	٥٧-٦٠
المسألة الثالثة: الخلاف النحوي في (كِلا) بين الأفراد والتثنية	٦١-٦٣

رابعاً: مسائل خلافية متفرقة	٦٤- ٧١
المسألة الأولى: الخلاف النحوي في (أيْمُنُ المستعمل في القسم) بين الإفراد والجمع	٦٤-٦٧
المسألة الثانية: الخلاف النحوي في خروج (سوى) عن الظرفية	٦٨-٧١
المبحث الثاني: الخلاف النحوي في المعرب من الأفعال	٧٢-٨٠
المسألة الأولى : الخلاف النحوي في علة رفع الفعل المضارع	٧٢-٧٦٥
المسألة الثانية: الخلاف النحوي في زمن الفعل المضارع	٧٧-٨٠
الفصل الثاني: المسائل الخلافية في المبني من الأسماء والأفعال	٨٢-١٢٢
المبحث الأول: المسائل الخلافية في المبني من الأسماء	٨٢-١١١
أولاً: المسائل الخلافية في الضمائر	٨٢-٩٩
المسألة الأولى: الخلاف النحوي في ضمير الرفع (أنا)	٨٢-٨٥
المسألة الثانية: الخلاف النحوي في ضمير النصب (إيَّا)	٨٦-٩٢
المسألة الثالثة: الخلاف النحوي في العطف على الضمير المجرور	٩٣-٩٩
ثانياً: المسائل الخلافية في الاسم الموصول	١٠٠-١٠٤
المسألة الأولى: الخلاف النحوي في أصل (الذي)	١٠٠-١٠١
المسألة الثانية: الخلاف النحوي في (ال) الموصول هل هي اسم أم حرف	١٠٢-١٠٤
ثالثاً: مسائل خلافية متفرقة	١٠٥-١١١
المسألة الأولى: الخلاف النحوي في خروج(حيثُ) للظرفية الزمانية	١٠٥-١٠٦
المسألة الثانية: الخلاف النحوي في أصل اسم الإشارة (ذا)	١٠٧-١٠٨
المسألة الثالثة: الخلاف النحوي في المجازاة بـ(كيفَ)	١٠٩-١١١
المبحث الثاني المسائل الخلافية في المبني من الأفعال	١١٢-١٢٢
المسألة الأولى: الخلاف النحوي في فعل الأمر مبني أم معرب	١١٢-١١٦
المسألة الثانية: الخلاف النحوي في الأفعال الثلاثية المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل بالهمز	١١٧-١٢٠
المسألة الثالثة: الخلاف النحوي في (عسى) بين االفعلية والحرفية	١٢١-١٢٢

الفصل الثالث: المسائل الخلافية في العامل والمعمول	١٢٤-١٨٥
المبحث الأول: المسائل الخلافية في العامل	١٢٤-١٦٦
أولاً: المسائل الخلافية في عوامل المرفوعات	١٢٤-١٣٢
المسألة الأولى: الخلاف النحوي في عامل الرفع في الفاعل	١٢٤-١٢٧
المسألة الثانية : الخلاف النحوي في عامل الرفع في الفعل المضارع	١٢٨-١٣٢
ثانيا: المسائل الخلافية في عوامل المنصوبات	١٣٣-١٥٤
المسألة الأولى: الخلاف النحوي في ناصب المفعول لأجله	١٣٣-١٣٧
المسألة الثانية: الخلاف النحوي في ناصب المفعول معه	١٣٨-١٤٤
المسألة الثالثة: الخلاف النحوي في العامل في المستثنى بـ(إلَّا)	١٤٥-١٥٠
المسألة الرابعة: الخلاف النحوي في ناصب الفعل المضارع بعد (فاء السببية) و(واو المعية)	١٥١-١٥٤
ثالثاً: المسائل الخلافية في عوامل المجرورات	١٥٥-١٦١
المسألة الأولى: الخلاف النحوي في عامل الجر في المضاف اليه	١٥٥-١٥٧
المسألة الثانية: الخلاف النحوي في (رُبَّ) بين الحرفية والاسمية	١٥٨-١٦١
رابعاً الخلاف النحوي في باب التنازع في العمل	١٦٢-١٦٦
مسألة الخلاف النحوي في أولى العاملين بالعمل في التنازع	١٦٢-١٦٦
المبحث الثاني: المسائل الخلافية في المعمول	١٦٨-١٨٥
المسألة الأولى: الخلاف النحوي في تقديم الفاعل على عامله	١٦٨-١٧٣
المسألة الثانية: الخلاف النحوي في تقديم التمييز على عامله	١٧٤-١٧٨
المسألة الثالثة: الخلاف النحوي في إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به	١٧٩-١٨٢
المسألة الرابعة: الخلاف النحوي في حذف معمولي (ظنَّ)	١٨٣-١٨٥
الخاتمة	١٨٧-١٨٩
المصادر والمراجع	١٩١-٢١٠
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	A-C

المقدمـــــــة

المقدمـة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رب العالمين، حمداً كثيراً لا حدودَ له، والصلاة والسلام على خير الأنام، محمد المصطفى، وعلى آل بيته الكرام، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهَّرهم تطهيراً.

أما بعد...

فإنَّ علوم العربية مِن أجمل العلوم وأجودها مكانةً، فبها يستقيم اللسان ويعلو المرء في البيان، وبها يُصانُ كتابُ الله من اللحن والتحريف، وقد تسابق علماؤنا إلى خدمة هذه اللغة الشريفة، فبذلوا في هذا المجال جهودًا كبيرة أبقت ذكرهم خالداً إلى يومنا هذا، والتراث الذي بين أيدينا خير شاهدٍ على ما قدَّمه هؤلاء العلماء، ومن كنوز هذا التراث القيِّمة كتاب (حرزُ الفوائد وقيدُ الأوابد) لمؤلفه محمد بن يعقوب(ت٧١٨)، الملقب ببدر الدين، والمعروف بـ(ابن النحوية)، وهذا الكتاب هو شرح لألفية ابن معطٍ (ت٦٢٨)، التي تُعد أول منظومة تعليمية في النحو والصرف والخط والكتابة.

وعندما بدأت التفكير بعنوان يكون موضوعاً لرسالة أتقدم بها استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، اقترحت عليَّ أستاذتي الفاضلة الدكتورة (رضاته حسين صالح) العنوان الموسوم: (الخلاف النحوي في شرح ألفية ابن معطٍ، لابن النحوية)، فَسُررتُ به؛ لأنَّ تلك الدراسات لطالما استهوتني، وكنت راغباً في الكتابة في واحدٍ منها، فوجدت هذا العنوان، منسجماً وما أصبو إليه، فالخلاف النحوي موضوع خصب، وميدان رحب، يُطْلِع الباحث على معظم أبواب النحو، ويتعرَّف إلى مذاهب النحاة، وطرائق تفكيرهم، وأساليب ردِّ بعضهم على بعضٍ، ممَّا يهيِّئ له عمقاً في التفكير والتحليل والموازنة، فضلاً عن الارتقاء في التعبير وفصاحة الكلام، ومما زادني رغبةً في دراسة الخلاف النحوي في هذا الكتاب، هو أنَّ الشارح له اعتراضات وترجيحات تستحق البحث والتأمل، فضلاً عن إغفال الدارسين لهذا

الكتاب، إذ لم أجد دراسة واحدة تخص هذا الكتاب، فحاولت بهذه الدراسة تسليط الضوء على جزء من تراثنا اللغوي النفيس.

ومن تتبعي لمسائل الخلاف النحوي التي وردت في هذا الشرح وجدتُ أنَّه قد ضمَّ مسائل نحوية كثيرة، بعضها بيَّن الشارح رأيه فيها، وبعضها الآخر تركه من دون تعقيب أو تعليق، ونظرًا لكثرة هذه المسائل التي لا يمكن أنْ تستوعبها جميعًا رسالة ماجستير، عزمت على دراسة المسائل الخلافية التي كان له فيها رأي، سواء أكان تصريحاً أم تلميحاً، وأعرضت عن المسائل الخلافية التي اكتفى بذكرها من دون تعقيب أو تعليق، فجمعت المسائل التي أبدى فيها رأياً، ووضعت لكل مسألة عنواناً خاصاً بها، ثم صنفتها، فجعلتُ كل مجموعة من هذه المسائل ضمن فصل معين،بحسب علاقات بعضها ببعضٍ وارتباطها بمباحث الدرس النحوي المختلفة، فانتظم البحث في ثلاثة فصول، تسبقها مقدّمة وتمهيد، وتلحقها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع وملخص الرسالة باللغة الإنكليزية.

أمَّا التمهيد فقد بيَّنت فيه وباختصار مطلبين: الأول: تناولت التعريف بحياة ابن النحوية (نسبه، ومولده، وشيوخه ،ومكانته العلمية، ومؤلفاته، وتلاميذه، ووفاته)، وأمَّا المطلب الثاني: فقد بيَّنت فيه (منهج الشارح في تناول مسائل الخلاف النحوي)، ودرستُ في الفصل الأول المسائل الخلافية في المعرب من الأسماء والأفعال، في حين كان الفصل الثاني المسائل الخلافية في المبني من الأسماء والأفعال، أمَّا الفصل الثالث فخُصص لدراسة المسائل الخلافية في العامل والمعمول. وجاءت خاتمة الرسالة مُضمَّنَة بإيجاز أهمّ النتائج التي خرج بها البحث .

وقد استقى البحث مادته العلمية من مصادر ومراجع متنوعة، أهمها الكتب النحوية، وكتب معاني القرآن وتفسيره، وكتب القراءات القرآنية، وكتب لغوية أخرى، فضلاً عن الكتب النحوية للمحدثين، وبعض الرسائل الجامعية، والمجلات العلمية التي تخص موضوع البحث. ولا مجال لسرد اسماء تلك المصادر والمراجع في هذه المقدمة الموجزة، ولكنْ قد أودعتها جميعاً في قائمة المصادر والمراجع.

وأمَّا المنهج الذي اعتمده الباحث في دراسة مسائل الخلاف النحوي الواردة في شرح ابن النحوية، فكان المنهج الوصفي التحليلي، إذ يراه الباحث يتناسب وطبيعة المادة اللغوية المدروسة.

وبعد:

فإنَّ عملي المتواضع هذا لا أدَّعي فيه الوصول إلى الكمال، ولا أُنزِّه نفسي من الغلط أو السهو، ولا أزعمُ أنَّي أتيتُ بما يَعسرُ على غيري الوصول إليه، ولكنْ هو جهدٌ متواضع بذلتهُ بكل إخلاص، وقد توخيَّت فيه الصواب ما استطعت إلى ذلك، من أجل إعداد هذه الرسالة وتقديمها بالشكل المطلوب.

وفي الختام أتقدَّم بشكري الجزيل لأستاذتي المشرفة الأستاذة الدكتورة (رضاته حسين صالح) التي عايشت هذهِ الدراسة معايشتي لها، وتابَعتْها بدقةٍ وبقراءة متأنية، ولم تبخل عليَّ بملاحظها القيّمة وآرائها السديدة التي كانت لي خير عونٍ في إنجاز هذه الرسالة، فجزاها الله تعالى عني خير جزاء المحسنين.

والحمد لله رب العالمين

التمهيـــــــد

ابن النحوية ومنهجه في تناول مسائل الخلاف النحوي

المطلـب الأول

التعريف بابن النحوية

أولاً: ولادته ونشأته:

هو محمد بن يعقوب بن إلياس الحموي الدمشقي[١]، وكنيته أبو عبد الله الحموي[٢]. وينسب إلى مدينتن: حماة، ودمشق، فالحموي: نسبه إلى مدينة حماة التي عاش فيها، والدمشقي: نسبه إلى مدينة دمشق؛ لأنَّه تحول اليها في فترة من الزمن[٣]. وهو ملقّب في أكثر المصادر بـ(بدر الدين)، وبـ(ابن النحوية)[٤].

ولم تحدد المصادر التاريخية سنة ولادته على الوجه الدقيق، لكنَّها محصورة ما بين الخمسين والستين من منتصف القرن السابع الهجري، فذكرت بعض المصادر أنَّه ولد سنة بضع وخمسين وستمئة للهجرة[٥]، في حين ذكرت مصادر أخرى أنَّ ولادته كانت سنة تسع وخمسين وستمئة للهجرة[٦].

ولم تتحدث المصادر ــ التي وصلت إلينا ــ عن نشأته، فيكتنفها بعض الغموض، ولكن هناك إشارات تدل على أنَّه من عائلة لها اهتمام في أمور العربية، وخير دليل هو لقبه (ابن النحوية) إذ يعطي انطباعاً على أنَّ أمه كانت لها معرفة في مسائل النحو، وهذا

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي: ٢٣٥/٥، والدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني: ٢٨٥/٤، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة: ٢٨٧، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢٧٢/١، وكشف الظنون لحاجي خليفة: ١٧٦٤/٢، وهدية العارفين لإسماعيل البغدادي: ١٤٣/٦.

(٢) الدرر الكامنة: ٢٨٦/٤.

(٣) ينظر: معجم الشيوخ للذهبي: ٣٠٢/٢، والدرر الكامنة: ٢٨٥/٤، وبغية الوعاة: ٢٧٢/٢.

(٤) ينظر: معجم الشيوخ: ٣٠٢/٢، والوافي بالوفيات: ٢٣٥/٥، والدرر الكامنة: ٢٨٥/٤، وطبقات النحاة واللغويين: ٢٨٧، وبغية الوعاة: ٢٧٢/١، وكشف الظنون: ١٧٦٤/٢، وهدية العارفين: ١٤٣/٦.

(٥) ينظر: معجم الشيوخ: ٣٠٢/٢ والدرر الكامنة: ٢٨٦/٤.

(٦) ينظر: بغية الوعاة: ٢٧٢/١، وهدية العارفين: ١٤٣/٦، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ١١٧/١٢.

ما أكَّده الصفدي بقوله: «تواصيفه وهو ابن النحوية، والفرع فيه ما في الأصل وزيادة نحوية»[١]. أما والده يعقوب بن إلياس الحموي، فلم يعثر الباحث على ترجمة له، ولكن قد أشيرَ في بعض المصادر إلى أنَّ ابن النحوية أخذ عن والده في مجال العلم والدراسة[٢].

ثانياً: **شيوخه**:

تلقى ابن النحوية علومه كما يبدو في مدينة حماة الشامية[٣]، وذكرت المصادر أنَّه تلقاها على يد قاضيين حمويينِ مشهورينِ، هما:

أ: نجم الدين بن البارزي(٦٠٨- ٦٨٢هـ):

وهو عبد الرحيم بن إبراهيم بن هبة الله بن مسلم بن هبة الله بن حسان القاضي نجم الدين الجهني الحموي الشافعي المعروف بـ(ابن البارزي)، قاضي حماة، كان إماماً في الفقه والأصول، له خبرة بالعقليات ونظر في الفنون، ولد بحماة وتُوفيَ بتبوك وهو في طريقه إلى الحج، فحُمل إلى المدينة ودفن بالبقيع[٤]. وقد نقل عنه ابن النحوية في موضعين من كتابه إسفار الصباح، قال في أحدهما:« أنشدني شيخنا قاضي القضاة نجم الدين عبد الرحيم البارزي رحمه الله...»[٥]. وكثرت المصادر التي ذكرت تتلمذ ابن النحوية على نجم الدين البارزي[٦].

---

(١) ينظر: أعيان العصر للصفدي: ٧٣/١١.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة: ٢٨٦/٤.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة: ٢٨٦/٤، وبغية الوعاة: ٢٧٢/١، ومعجم المؤلفين: ١١٧/١٢.

(٤) ينظر: فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي: ٣٠٦/٢ – ٣٠٧، معجم الشيوخ: ٣٠٢/٢، والدرر الكامنة: ٢٨٦/٤، وبغية الوعاة: ١/ ٢٧٢، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٦٦٧/٧، والأعلام للزركلي: ٣٤٣/٣، ومعجم المؤلفين: ٢٠١/٥.

(٥) إسفار الصباح في ضوء المصباح لابن النحوية: ٥٩٥ (أطروحة دكتوراه): إبراهيم الزيد، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٠هـ

(٦) ينظر: معجم الشيوخ: ٣٠٢/٢، الدرر الكامنة: ٢٨٦/٤، بغية الوعاة: ٢٧٢/١.

ب: جمال الدين بن واصل (٦٠٤ - ٦٩٧هـ):

وهو قاضي القضاة أبو عبد الله محمد بن سالم بن القاضي عماد الدين سالم بن نصر الله بن واصل، جمال الدين قاضي حماة، الشافعي الحموي أحد الأئمة الأعلام، وبرع في العلوم الشرعية والعقلية والأخبار وأيام الناس[١]، ولد بحماة، وتوفي فيها[٢]. وقد وردت الإشارة إلى تتلمذ ابن النحوية على جمال الدين بن واصل في مصادر متعددة[٣].

ومن المرجح أنْ يكون هناك شيوخ آخرون قد أخذ عنهم ابن النحوية، وهذا ما أشار اليه الذهبي بذكره كلمة (وجماعة)، إذ قال:« اشتغل على القاضي نجم الدين بن البارزي، وجمال الدين بن واصل، وجماعة»[٤]. ولعل من بين هؤلاء: ابن نبهان اليشكري[٥]، وعلي بن هبة الله الحموي[٦]، فقد ذكر الذهبي في معجم الشيوخ أنَّ ابن النحوية أنشده عن ابن نبهان[٧]. ووردت في ترجمات إبراهيم بن عبد الرحمن بن جماعة[٨] وهو تلميذ ابن النحوية أنَّ أستاذه أنشده عن علي بن هبة الله الحموي[٩].

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ٨٥/٣. وينظر: نكت الهميان في نكت العميان للصفدي: ٢٥٠، وبغية الوعاة: ٤٤٥، وشذرات الذهب: ٧/ ٧٦٦، والأعلام ٦/ ١٣٣، ومعجم المؤلفين: ١٠/ ١٧.

(٢) ينظر: معجم الشيوخ:٣٠٢/٢.

(٣) ينظر: معجم الشيوخ: ٣٠٢/٢، والدرر الكامنة: ٢٨٦/٤، وبغية الوعاة: ٢٧٢/١.

(٤) معجم الشيوخ:٣٠٢/٢..

(٥) هو: علي بن محمود بن حسن بن نبهان بن سند، علاء الدين أبو الحسن اليشكري الربعي البغدادي الأصل البصري المولد، ولد سنة (٥٩٥)، سمع بدمشق من ابن طبرزد والكندي وكانت له يد طولى في علم الفلك وحل التقاويم، مع النظم وحسن الخط، وكانت وفاته بدمشق سنة (٦٨٠)هـ . ينظر: فوات الوفيات:٩٥/٣

(٦) لم يقف الباحث على ترجمة له.

(٧) ينظر: معجم الشيوخ: ٣٠٣.

(٨) ستأتي ترجمته مع تلاميذ ابن النحوية

(٩) ينظر: الدرر الكامنة:٣٨/١، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، السخاوي:٩٢/١.

ثالثاً: علمه وثقافته

حظي ابن النحوية بمكانة علمية كبيرة بين معاصريه، وبقسط وآفر من المدح والثناء، وهذا ما يذكره المترجمون له، وعلى الرغم من قصر تلك الترجمات، ولكن دائماً ما كانت تتصدرها عبارات: الامام ، البارع ، النحوي، العلامة...الخ، فلم يكنْ نحوياً فحسب، بل كان ضليعاً في البلاغة والأدب، فضلاً عن براعته بعلوم أخرى كالشريعة، والمنطق، وهذه المؤهلات جعلته جليساً للرؤساء والملوك، وجعلته متصدراً التدريس بجامع حماة الأعلى[١]. وإذا أردنا أنْ نستعرض كلام المدح والثناء عليه سيطول المقام، لذلك سيكتفي البحث بقول واحد للصفدي، إذ قال:« كان أديباً لبيباً، فاضلاً أريباً، حمى سرح النحو بحماة، وشاد ركنه وحماه، له يد في النحو طولى، وذهن بلغ به من الغوامض سولا بما أصفه وهو ابن النحوية، والفرع فيه ما في الأصل، وزيادة مَحويّة، وتصانيفه تشهد له بالتقدم وتحكم بأن مجده آمنٌ من التهدّم، ولم يزل على حاله الى أن أصبح لقىً بين يدي المنايا، وحكمت فيه الرزايا»[٢]. ومما يدلل على مكانته العلمية ذكر آرائه النحوية أو البلاغية[٣] من قبل العلماء رغم أنَّه من المتأخرين، فمن ذلك على سبيل المثال: ما قاله الزركشي في تفسير قوله تعالى:﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾[٤] قال:« التقدير: (لو شاء الله أن يفعل ذلك لفعل)، وشرط ابن النحوية في حذفه دخول أداة الشرط عليه كما سبق من قوله تعالى[٥]: ﴿فَإِنْ يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾...»[٦].

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة:٦/٤٠.

(٢) أعيان العصر:٥/٣٠٩.

(٣) للاستزادة ينظر: تحفة الأقران في مَا قُرِئ بالتثليث مِنْ حروف القُرْآنِ لأحمد بن يوسف الرعيني:٤٥، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للسبكي:٢/٢،٢٤٤/٣٠٦، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي:٩/٢٩٣، ومعاني النحو للدكتور فاضل السامرائي:٢/١٠٠.

(٤) سورة السجدة، الأية:١٣.

(٥) سورة الشورى ، الأية:٢٤.

(٦) البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٣/١٦٨.

رابعاً: تلاميـذه:

لم تحفظ المصادر التاريخية واللغوية إلَّا ثلاثة أشخاص تتلمذوا عليه، ولعل هذا العدد يفتقر إلى الدقة، ولاسيما أنَّ الذهبي ذكر أنَّ ابن النحوية قد تتلمذ عليه عدد من العلماء، إذ قال: «وأخذ عنه أئمة» [1]. وتلامذته الذين ذُكِروا هم:

أ- نجم الدين القحفازي (٦٦٨- ٧٤٥هـ):

هو علي بن داود بن يحيي الزبيري القرشي الأسدي، أبو الحسن، نجم الدين القحفازي، كان شيخ دمشق في عصره، ووفاته فيها، وكان له علم جيد بالأسطرلاب... وكان أديباً وله مختارات لطيفة من الشعر. قال عنه الصفدي: شيخ أهل دمشق في عصره، ولاسيما في العربية[2]، و« قرأ على بدر الدين ابن النحوية (ضوء المصباح) وشرحه (إسفار الصباح)...»[3]، وقد كان القحفازي يقوم بتدريس تلاميذه كتب ابن النحوية[4].

ب – شمس الدين الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨هـ):

وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الذهبي، مولده ووفاته في دمشق، رحل إلى القاهرة وطاف كثيراً من البلدان وكفَّ بصره سنة (٧٤١هـ) وتوفي بعدها بست سنين[5]، له مصنفات كثيرة منها (معجم الشيوخ الكبير) وهو كتاب جمع فيه أسماء شيوخه الذين أخذ عنهم، وقد ذكر ابن النحوية في هذا المعجم، وهذا يدل على أنَّه تتلمذ على ابن النحوية، ونستشف ذلك من أقواله أيضاً، إذ قال: «أنشدني محمد

---

(1) معجم الشيوخ: ٢٠٣/٢.

(2) ينظر: فوات الوفيات: ٣/ ٢٣- ٢٦، وطبقات النحاة واللغويين: ٢٨٧، والدرر الكامنة: ٤٠/٣ و ٤/ ٢٦، والدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري بردي: ١/ ٤٥٥، وبغية الوعاة: ٢/ ١٦٦، والاعلام:٢٨٦/٤

(3) الدرر الكامنة: ٣/ ٤٠.

(4) فوات الوفيات: ٣/ ٢٥.

(5) ينظر: شذرات الذهب: ١٥٣/٦، والدرر الكامنة: ٣٣٦/٣، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي: ١٨٢/١٠.

بن يعقوب الأديب بحماة...»[1]، وقال أيضاً: «أنشدنا العلامة بدر الدين ، أنشدنا ابن البارزي لنفسه...»[2].

ت – إبراهيم بن جماعة المقدسي(٧٠٦– ٧٦٤هـ):

هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة ابن حازم بن صخر بن عبد الله الكناني الحموي[3]. وما يدل على تتلمذه على ابن النحوية ما نقله عنه ابن حجر في الدرر الكامنة إذ قال: «ومن إنشاده عن محمد بن يعقوب بن إلياس المعروف بن النحوية قال: أنشدنا علي بن هبة الله الحموي...»[4] وهذا ما نقله السخاوي أيضاً[5].

خامساً: وفاته:

وبعد مسيرة حافلة بالعطاء وشهرة واسعة ترك ابن النحوية حلقات الدرس وانتقل إلى جوار ربه، رحمه الله، وكانت وفاته بحماة، ودفن هناك بمقابر الباب القبلي، في الحادي عشر من شهر صفر سنة (٧١٨هـ)[6]. قال الصفدي: «ولم يزل على حاله إلى أنْ أصبح لَقى بين يدي المنايا، وتحكمت فيه الرزايا، وتوفي رحمه الله» [7].

---

(1) معجم الشيوخ: ٣٠٢/٢.

(2) معجم الشيوخ: ٣٠٢/٢ ، وينظر فوات الوفيات: ٢/ ١٨٣، نكت الهميان: ٢٤١، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٥/ ٢١٦.

(3) الدرر الكامنة:٣٨/١.

(4) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(5) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي:٩٢/١.

(6) ينظر: معجم الشيوخ: ٣٠٢/٢، وطبقات النحاة واللغويين: ٢٨٧، والدرر الكامنة: ٢٨٦/٤، وبغية الوعاة: ١/ ٢٧٢، وكشف الظنون: ١٧٦٤/٢، وهدية العارفين: ١٤٣/٢، ومعجم المؤلفين: ١١٧/١٢.

(7) طبقات النحاة واللغويين: ٢٨٧.

سادساً: **مصنفاته**:

ما وصل إلينا من تراث ابن النحوية أربعة مؤلفات، اثنان في البلاغة واثنان في النحو. وهذه المؤلفات هي:

أ- **ضوء المصباح**[1]:

وهو مختصر لكتاب (المصباح في المعاني والبيان والبديع) لبدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم(ت٦٨٦هـ)، وهو اختصار لكتاب (مفتاح العلوم) للسكاكي(ت٦٢٦هـ)، وقد ذكر هذا الكتاب أكثر من ترجموا لابن النحوية. وقد حققه الدكتور ابراهيم بن عبد العزيز الزيد، في جامعة الرياض ـ المملكة العربية السعودية سنة ٢٠١٢م.

ب- إسفار الصباح عن ضوء المصباح [2]:

وهو شرح للكتاب الأول ـ ضوء المصباح ـ وقد حققه الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز الزيد، في أطروحته للدكتوراه في كلية اللغة العربية، جامعة الامام محمد بن سعود، في المملكة العربية السعودية، سنة ١٤٢٠هـ.

ت - **حاشيته على كافية ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)**[3].

وهذا الكتاب هو من المؤلفات النحوية التي شرحت كافية ابن الحاجب، وصفه محققه في مقدمته أنَّه« تعليقات مهمة على مواضع بعينها من الكافية وشرحها لابن

---

(1) وردت نسبة هذا الكتاب لابن النحوية في عروس الأفراح للسبكي: ٣٠/١، والوافي بالوفيات: ٢٣٥/٥، وطبقات النحاة واللغويين: ٢٨٧، والدرر الكامنة: ٢٨٦/٤، وبغية الوعاة: ٢٧٢/١، وكشف الظنون: ٢/ ١٧٠٧ و١٧١٠ و١٧٦٤، وهدية العارفين: ١٤٣/٢، والأعلام: ٧/ ١٤٦، ومعجم المؤلفين: ١٢/ ١١٧.

(2) وردت نسبة هذا الكتاب لابن النحوية في: عروس الأفراح: ١/ ٣٠، والوافي بالوفيات: ٢٣٦/٥، وطبقات النحاة واللغويين: ٢٨٧، والدرر الكامنة: ٢٨٦/٤، وبغية الوعاة: ٢٧٢/١، وكشف الظنون: ١٧٠٧/٢و١٧١٠ و١٧٦٤، وهدية العارفين: ١٤٣/٢، والأعلام: ١٤٦/٧، ومعجم المؤلفين: ١١٧/١٢.

(3) لم يذكر هذا الكتاب إلا الزركلي في الأعلام: ١٤٦/٧، وهذا ما أشار إليه محقق الكتاب في الدراسة:٥٥.

الحاجب، استدراكاً وتوضيحاً وتمثيلاً وتفصيلاً»[١]، وقد حققه الباحث حسن محمد عبد الرحمن أحمد في كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، في المملكة العربية السعودية سنة ١٩٨٨م.

ث- **شرح ألفية بن معط (ت٦٢٨هـ)[٢]:**

ذكره الصفدي، وحاجي خليفة باسم (حرز الفوائد وقيد الأوابد)[٣]. قال الصفدي في ترجمة ابن النحوية:«...وشرح أيضاً ألفية ابن معط شرحاً حسناً وسماه حرز الفوائد وقيد الأوابد»[٤]. وقد ألف ابن النحوية هذا الشرحَ لبدر الدين أبي علي الحسن، أخي الملك المؤيد إسماعيل صاحب حماة[٥]. وقد نص ابن النحوية على ذلك في مقدمة الكتاب[٦]. وهذا الكتاب هو موضوع البحث. وقدد حققه الباحث (عبد الله بن فهيد بن عبد الله البقمي) من بدايته إلى نهاية باب التوابع، في كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، في المملكة العربية السعودية، سنة ٢٠٠١م.

---

(١) ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب: (رسالة ماجستير)، دراسة وتحقيق: حسن محمد عبد الرحمن أحمد، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٩٨٨م

(٢) ابن معطٍ: هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور، العلامة النحوي زين الدين أبو الحسين الزواوي المصري الدمشقي الحنفي، الأديب الشاعر مولده بالمغرب سنة (٥٦٤ هـ). سكن دمشق زمناً، ثم رحل إلى مصر واستوطن فيها، ودرَّسَ النحو والأدب بالجامع العتيق، وله مؤلفات عدة، هو صاحب الألفية المشهورة في النحو، توفي سنة(٦٢٨هـ)، ينظر: معجم الأدباء للحموي: ٦/ ٢٨٣١، وفيات الأعيان: ٦/ ١٩٧، بغية الوعاة: ٢/ ٣٤٤، كشف الظنون: ١/ ١٥٥، هدية العارفين ٢/ ٥٢٣، الاعلام:١٥٥/٨.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٣٦/٥، أعيان العصر واعوان النصر:٣٠٩/٥، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة: ٢٨٧/٣، ووردت نسبة هذا الكتاب لابن النحوية أيضاً في: الدرر الكامنة: ٢٨٦/٤، وبغية الوعاة ٢٧٢/١، وهدية العارفين: ١٤٣/٢، والأعلام: ١٤٦/٧، ومعجم المؤلفين: ١١٧/١٢.

(٤) أعيان العصر:٣٠٩/٥.

(٥) تنظر ترجمته: فوات الوفيات:١٨٣/١-١٨٨ وطبقات الشافعية للسبكي: ٤٠٣/٩، ٤٠٧ والبداية والنهاية لابن كثير: ١٤/ ١٦٦ وتذكرة النبيه: ٢/ ٢٢١-٢٢٥، الدليل الشافي: ٣٩٩/٢-٤٠٨، والنجوم الزاهرة: ٢٩٢/٩، ٢٩٤، والدرر الكامنة: ٣٩٦/١-٣٩٩.

(٦) شرح ابن النحوية على ألفية ابن معط:٢.

المطلب الثانـــي

منهجه في تناول مسائل الخلاف النحوي

أولاً: طريقته في عرض المسائل الخلافية:

تختلف طريقة عرض مسائل الخلاف النحوي في كتب النحو بين نحويٍّ وآخر، فلكل نحويٍ طريقته وأسلوبه الخاص، وقد اعتمد ابن النحوية في عرضه لمسائل الخلاف النحوي في شرح ألفية ابن معطِ طريقتين:

الطريقة الأولى: يعرض الآراء النحوية في المسألة الخلافية على شكل نقاط أو فقرات متسلسلة، وفي كل فقرة يذكر رأياً نحوياً ويعلِّق عليه بالرفض أو القبول، ثم ينتقل إلى الرأي الآخر وهكذا، ثم يرجح أحد الآراء. ومن هذه المسائل على سبيل المثال ما ورد في باب (جمع المذكر السالم)، ففي مسألة الخلاف في النون التي تلحق المثنى وجمع المذكر السالم[١] ذكر الشارح سبعة آراء في المسألة، رفضها كلها إلّا الرأي السابع رجحه بقوله: «وهو الصحيح لبطلان ما سواه»[٢].

الطريقة الثانية: يتبنَّى ابن النحوية رأياً نحوياً معيناً، ويحتج له، ثم يذكر الآراء المخالفة لهذا الرأي ويرد عليها كلها ليثبت صحة المذهب الذي تبناه. ومن هذه المسائل على سبيل المثال ما ورد في باب (مالم يُسَمَّ فاعله)، ففي مسألة الخلاف في نيابة المصدر، أو الظرف، أو الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، ذكر أنَّه لا يجوز ذلك فقال:« أما إذا وجد المفعول به تعيَّن لإقامته مقام الفاعل، ولم يجز إقامة غيره»[٣]، فما

---

(١) ينظر: شرح ابن النحوية: ١٨١.

(٢) المصدر نفسه : ١٨٢.

(٣) المصدر نفسه:٥٤٩.

قاله هو رأي البصريين[١]، لكنَّه لم يشر إلى ذلك صراحة، ثم ذكر الآراء المخالفة له فقال: «وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز إقامة غيره مع وجوده...»[٢]. ثم عرض حُججَهُم وفنَّدها.

ولم يقتصر الشارح على طرح مسائل الخلاف التي بين البصريين والكوفيين، بل تعرضَّ لمسائل خلافية متنوعة، بين البصريين أنفسهم[٣]، أو بين الكوفيين أنفسهم[٤]، وأحياناً أخرى تكون ما بين أحد النحويين و بين جمهور النحاة[٥].

ولم يقتصر على ذكر آراء النحاة المتقدمين في المسائل الخلافية، بل ذكر آراءَ لبعض المتأخرين أيضاً، كابن جني(٣٩٢هـ)، وعبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ) وعبد الله السهيلي(٥٨٣هـ) وغيرهم، وهذا ما سنبينه في عرضنا لمسائل الخلاف فيما يأتي من فصول الرسالة.

ثانياً: **طريقته في نسبة الآراء النحوية إلى أصحابها**:

لم يعتمد ابن النحوية طريقةً واحدةً في نسبة الآراء النحوية إلى أصحابها، بل اتبع أكثر من طريقة في ذلك وعلى النحو الآتي:

أ- ينسب الآراء إلى أصحابها سواء أكانوا أفراداً أم جماعات، ومن ذلك على سبيل المثال، ما ذكره في مسألة الخلاف في العطف على الضمير المجرور، فقد ذكر ثلاثة مذاهب،

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح لبعد القاهر الجرجاني:١/١٩٠، شرح الجمل لابن عصفور: ١/٩٠، ارتشاف الضرب لأبي حيان الاندلسي:١/٥٧١، همع الهوامع للسيوطي:١/١٧٩.

(٢) شرح ابن النحوية:٥٤٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٤١٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:٢٠٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه:٢٤٤.

فقال: «الأول: مذهب عامة البصريين[١]... والثاني: مذهب الكوفيين...[٢] والثالث: مذهب الجرمي...»[٣].

ب- ينسب بعض الآراء إلى أصحابها، ويترك بعضها الآخر من دون نسبة، مثال ذلك ما ذكره في مسألة الخلاف في العامل في المستثنى، إذ قال: «وقد اختلف في ذلك على خمسة مذاهب، فذهب الاكثرون إلى ...[٤] وذهب المبرد إلى ...[٥] وذهب الفراء إلى ....[٦] وذهب قوم إلى ....[٧] وذهب آخرون إلى ...»[٨].

ت- يترك الآراء النحوية من دون نسبة أحياناً، مثال ذلك ما ورد في مسألة الخلاف في النون التي تلحق المثنى والجمع[٩].

ثالثاً: **طريقته في نقل أقوال العلماء**:

اعتمد ابن النحوية طريقةً واحدةً في نقل أقوال النحاة السابقين، وهي النقل بالمعنى فهو لم يلتزم بالنقل حرفياً، وإنَّما ينقل بالمعنى[١٠]، لكنَّه يحافظ على المعنى الذي قصده المنقول عنه، مع اختصارٍ أو زيادةٍ من عنده أحياناً؛ لإيضاح المعنى المراد، فمن ذلك على سبيل المثال ما نقله عن عبد القاهر الجرجاني، في مسألة الخلاف في العامل في

---

(١) شرح ابن النحوية : ٧٧١.

(٢) المصدر نفسه :٧٧٢.

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه : ٥٠٧.

(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٧) المصدر نفسه : ٥٠٦.

(٨) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٢،١٨١.

(١٠) للاستزادة ينظر: شرح ابن النحوية : ١٣٠،٢٠٩، ٢٩٣،٤٨٩، ٤٩٢، ٦٥٣ ، ٧٧٤ وغيرها.

المضاف اليه، ويظهر فيه أنَّه يريد الاختصار وعدم إطالة المقام فقال:« وقال عبد القاهر: المضاف نيابةً عن الحرف»[١].

وعند الرجوع الى النص الذي ذكره الجرجاني نجده أطول بكثير مما قاله ابن النحوية، إذ قال الجرجاني: «... فيُقال: غلام زيدٍ، كما يكون ذلك إذا ظهر نحو: غلام لزيدٍ، وذلك لا يقوله أحد، وإنَّما قلنا إنَّ الجر بمعنى اللام قصداً إلى أنَّ الاسم إنما عَمِلَ الجر حيث كان في الكلام معنى حرف الجر، لأنَّ الأسماء المحضة لا أصل لها في العمل، وإنما العمل للأفعال والحروف، ألا ترى أنَّ شيئاً من هذه الأسماء لا يعمل رفعاً ولا نصباً»[٢].

ومن النصوص التي ذكرها بالمعنى مع زيادة من عنده، ما نقله عن ابن السراج في مسألة علة منع (مثنى وثُلاث) من الصرف، إذ قال ابن النحوية: «وقال ابن السراج: المانع له العدل في اللفظ عن (ثلاثة)، وفي المعنى عن (ثلاثة وثلاثة)؛ لأنَّ الأصل فيما معناه الحصر في تقسيم أمر له أجزاء أنَّ يُكرر الاسم الذي يُراد تقسيم الأشياء عليه، صار بعدله مرتين، بمنزلة (مساجد) لأنَّه في تقدير ما جُمع مرتين، وفي هذا نظر...»[٣].

وإذ رجعنا إلى كلام ابن السراج نجده يقول: «... فأما الذي عُدل لإزالة معنى إلى معنى فمثنى وثلاث ورباع وأحاد، فهذا عُدل لفظه ومعناه، عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وكذلك أحاد عدل عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد»[٤]. فنلحظ أنَّه زادَ على قول ابن السراج زيادةً ليست مخلة بالمعنى وإنَّما جاءت لإيضاحه.

---

(١) شرح ابن النحوية: :٦٧٧.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح:٢/٨٧١.

(٣) شرح ابن النحوية:٣٤٤.

(٤) الأصول في النحو لابن السراج:٢/٨٨.

ولعل اعتماده النقل بالمعنى هدفه الاختصار في الكلام من أجل إيصال المعنى إلى المتلقي بأقصر الطرق.

رابعاً: الألفاظ التي استعملها في رفض أو قبول الآراء النحوية:

استعمل ابن النحوية ألفاظاً تدل على رفضه الآراء النحوية، واستعمل ألفاظاً أخرى تدل على ترجيحه الآراء النحوية، ومن هذه الالفاظ:

أ- ألفاظ الرفض:

١- لفظ (لم) وما يتبعها من الفاظ، نحو: (لم يجزْ، لم يقل به أحد، لم يُعهد، لم يكنْ). فقد استعمل هذا اللفظ كثيراً ، ومن ذلك ما ورد في باب المفعول له في رفضه رأي الزجاج الذي يعد المفعول له منصوباً على المصدرية، فرفضه بقوله: «فلم يكن من بابه...»[١].

٢- لفظ (لا) وما يتبعه من الفاظ، نحو: (لا يتحقق، لا يقتضي، لا اعتبار به ، لا وجه له، لا دليل، لا يصلح، لا يتقَّوم، لا يثبت، لا يعمل)، ومن ذلك لفظ (لا يتحقق) اعتمده الشارح في باب المفعول معه، إذ رفض رأي الزجاج في أنَّ ناصبه فعل مقدر بعد الواو، لعدم تحقق الفصل فقال:« فلا يتحقق الفصل»[٢].

٣- لفظ (ضعيف، يَضعُف، يُضعِّف مذهبه): استعمل هذا اللفظ في اكثر من مناسبة لرفض الآراء النحوية، ومن ذلك ما ورد في باب (الإضافة) في مسألة الخلاف في العامل في المضاف اليه[٣]، إذ رفض رأي السهيلي الذي يرى أنَّ العامل في المضاف إليه هي الإضافة نفسها، فرفضه قائلاً: «وهو ضعيف»[٤].

---

(١) شرح ابن النحوية :٤٩١.

(٢) المصدر نفسه :٤٩٧، وينظر المصدر نفسه : ١٨١، ٢٩٣، ٤٧٩، وغيرها.

(٣) ستُذكر المسألة بالتفصيل في الفصل الثالث من الرسالة.

(٤) شرح ابن النحوية:٦٧٨، و ينظر المصدر نفسه : ٢٠٥، ٣٦٧، ٦٧٧ وغيرها .

٤- لفظ (في هذا نظر): استعمل هذا اللفظ مرة واحدة في مسألة الخلاف في العلة التي منعت (مثنى وثُلاث) من الصرف فقد رفض رأي الزجاج بقوله: «وفي هذا نظر»[١]

٥- لفظ (ممنوع، امتناع): استعمل ابن النحوية هذا اللفظ مرتين في رفض بعض الآراء النحوية، ومن ذلك ما ورد في باب التمييز في مسألة تقديم التمييز على عامله، فقد رفض مذهب الأخفش الذي يجيز تقدم التمييز على عامله بقوله: «أما عن القياس فممنوع...»[٢]

٦- لفظ (منتفٍ): وردَ هذا اللفظ عنده مرتين في باب أزمنة الأفعال، فقد رفض مذهب الكوفيين القائل أنَّ فعل الأمر معرب؛ إذ رفضه لانتفاء وجود حروف المضارعة، فقال: «...الإعراب مشروط بوجود حرف المضارعة وهو منتفٍ»[٣]

٧-(مَنْع): ذكر هذا اللفظ مرة واحدة، فاستعمله في رفض المذهب الخامس من المذاهب التي ذكرها في باب الضمير في مسألة الخلاف في ضمير النصب (إيَّا)، فقال: «وقيل (إيَّا) لا ظاهرة ولا مضمرة... ورُدَّ بمنع كونه غير مضمر لما ذكرنا...»[٤]

٨- لفظ (ينتقض ــ تناقض): استعمله ابن النحوية مرتين، إحداهما في باب الإضافة، إذ رفض رأي البصريين في مسألة الخلاف في نوع الإضافة في أفعل التفضيل، يجعلون أفعل التفضيل معرَّفاً بالإضافتين إذا أُضيف الى معرفة فقال: «وهذا ينتقض بجواز: مررت برجل أفضل الناس»[٥].

---

(١) ينظر: شرح ابن النحوية: ٣٤٤:.

(٢) المصدر نفسه : ٤٨٦، وينظر المصدر نفسه: ٦٨٣.

(٣) المصدر نفسه : ٢٠٥:، وينظر: المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٤) المصدر نفسه:٦١٣.

(٥) المصدر نفسه : ٦٨٤، وينظر: المصدر نفسه :١٨١.

٩- لم يستعمل الشارح أحياناً أيَّاً من هذه الألفاظ ، ولكن يُفهم رفضه الآراء النحوية من خلال السياق. ومن ذلك رفضه رأي الجرمي في مسألة الخلاف في حذف مفعولي ظنَّ[١]، وغيرها[٢].

ب- ألفاظ الترجيح:

١- (الأشبه): ذكر هذا اللفظ في باب الممنوع من الصرف في مسألة نوع التعريف الذي منع كلمة (جُمَع من الصرف) ففي ترجيحه مذهب سيبويه الذي يرى أنَّ نوع التعريف هو تعريف من جهة الإضافة، قال ابن النحوية:« والأشبه أنَّ يكون تعريفه من جهة تعريف الإضافة لا بها»[٣].

٢- (التحقيق): ذكر هذا اللفظ في ترجيح الرأي الثالث من الآراء التي ذكرها في باب الإضافة في مسألة العامل في المضاف اليه، إذ قال: «والتحقيق أنَّ العامل المضاف من جهة نفسه»[٤]

٣- (والظاهر): استعمل هذا اللفظ مرتين إحداهما في ترجيح مذهب في باب الممنوع من الصرف، في مسألة العلة التي منعت (مثنى وثُلاث) من التعريف، فقد ذكر أربعة آراء رجح رأي سيبويه وهو الأول منها فقال: «والظاهر من هذه المذاهب الأول»[٥]

٤- (والمذهب هو): اعتمد هذا اللفظ في ترجيحه رأي سيبويه على سائر الآراء في مسألة الخلاف في ناصب المفعول معه، إذ ذهب سيبويه إلى أنَّ ناصبه الفعل الذي قبل الواو،

---

(١) ينظر: شرح ابن النحوية :٤١٠.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٩٩، ٦٥٤.
(٣) المصدر نفسه: ٣٤٣.
(٤) المصدر نفسه: ٦٧٨.
(٥) المصدر نفسه: ٣٤٥،٥٩٤.

فرجَّح ابن النحوية هذا المذهب من مجموعة مذاهب استعرضها وناقشها، ثم قال: «والمذهب هو الأول وعليه يتفرع تقسم الباب...»[١].

٥- (وهو الصحيح): استعمل هذا اللفظ لترجيح المذهب السابع من المذاهب التي ذكرها في مسألة الخلاف في النون اللاحقة للمثنى وجمع المذكر السالم، فقال: «وإليه ذهب سيبويه وهو الصحيح»[٢]

٦- (يقوي مذهب... كذا): استعمل هذا اللفظ في مسألة الخلاف في (أيْمُن) المستعملة في القسم، إذ يرى البصريون أنَّه مفرد مختص بالقسم، ويرى الكوفيون أنَّه جمع (يمين)، فقال الشارح: « ومجي الكسرة في همزته مع الحذف يقوي مذهب البصريين»[٣].

٧- يُعبر أحياناً عن ترجيحه لأحد الآراء النحوية من دون أنْ يذكر أيّاً من ألفاظ الترجيح التي ذكرنا، وإنما يتضح ذلك من خلال المعنى الوارد في السياق، ومن ذلك ترجيحه مذهب جمهور البصريين في مسألة الخلاف في (رُبَّ) بين الحرفية والاسمية[٤]، وفي غيرها أيضا[٥]

ومما تقدم يتضح أنَّ الشارح كانت ألفاظه مهذبة و متزنة، ولاسميا في رفض الآراء المخالفة، فهو لم يستعمل ألفاظاً متشددة أو قاسية كما يفعل غيره من بعض النحويين، مما يدل على أنَّه ليس متشدداً في آرائه، وإنما كان يرجحها بدليل، ويرفض الأخرى بدليل.

---

(١) شرح ابن النحوية : ٤٩٨، ٤٩٩.

(٢) المصدر نفسه : ١٨٢.

(٣) المصدر نفسه : ٣٢٠.

(٤) المصدر نفسه: ٢٩٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٦١٣، ٦٣٨، ٦٨٣.

خامساً: **موقفه من أصول النحو**:

١: موقفه من السماع:

السماع: عرفه السيوطي أنَّه « ما ثبت في كلام من يُوثقُ بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر»[١].

ويُعد السماع أول أصل من أصول الاحتجاج لدى النحاة، بل يُعدُ أهم الأصول عندهم؛ لأنَّه ألفاظ حقيقيَّة نطقت بها العرب على سجيتها من دون تكلف أو تصنع، فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، أما بالنسبة للقرآن الكريم فمتفَق على فصاحته، ومتفَق على الاستشهاد به، أما القراءات القرآنية والحديث الشريف فمختلَف في الاستشهاد بهما[٢]، ولا نُريد الخوض في هذه المسألة هنا، ولكن ما يهُمنا هو أنَّ ابن النحوية لم يأخذ بالسماع إلَّا ما كان مقطوعاً بفصاحته، ولعل ذلك يرجع إلى ميله لمذهب البصريين، فالبصريون أكثر تشدداً في قضية السماع ولا يأخذون بالشاذ والقليل. ومن المسائل التي قدم فيها السماع مسألة حذف معمولي (ظنَّ وعلمَ)[٣].

وقد يأخذ ابن النحوية في الضرورة الشعرية أحياناً لرفض بعض الآراء النحوية، ولاسيما آراء الكوفيين القائمة على السماع، فلم يقبل بالقليل أو الشاذ، ومن ذلك على سبيل المثال، ما ورد في مسألة إعراب فعل الأمر فحمل شاهد الكوفيين على الضرورة الشعرية، وردَّ بيتاً آخرَ في المسألة نفسها على أنَّه محمولٌ على الشذوذ[٤].

---

(١) الاقتراح في أصول النحو:٣٩

(٢) المصدر نفسه :٦٥ وما بعدها.

(٣) سيأتي الحديث عنها في الفصل الثالث من الرسالة

(٤) سيتم عرض المسألة بالتفصيل في موضعها في الفصل الثاني من الرسالة.

ورفض الشارح أيضاً بعض الآراء النحوية، حملاً على اختلاف الرواية في موضع الشاهد، ومن ذلك ما ورد في باب التعدي واللزوم، إذ رفض شاهد الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على عامله (الفعل)[١].

واعتمد ابن النحوية على التأويل في رفض الآراء النحوية أو قبولها، وقد يشير إلى ذلك تصريحاً أو تلميحاً، فيلجأ إلى رفض ما يخالف القاعدة النحوية من خلال التأويل، ومن ذلك ما ورد في مسألة العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض، فأعطى تأويلاً للمعطوف على الضمير المجرور في بعض القراءات القرآنية، ولم يُخطِّئ صاحب القراءة. وفي الشعر، أيضاً، فقد رفض مجيء المفعول له معرفةً، قياساً على ما سُمع في قول أحد الشعراء، فتأوَّل ما قاله الشاعر[٢] .

هذا فضلاً عن اعتماده استقصاء الأدلة، فهناك بعض الشواهد النحوية قد تحتمل أكثر من توجيه نحوي، فيعمد ابن النحوية إلى استقصاء تلك التوجيهات، ولا يكتفي بحمل الشاهد على توجيه واحد، ومن ذلك ما ورد في رفضه لاستشهاد الكوفيين على جواز تقديم التمييز على عامله، فذكر ثلاثة توجيهات لشاهدهم الشعري[٣].

٢: موقفه من القياس:

القياس:« هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[٤]. «وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يتبع»[٥]، وهو الأصل الثاني من أصول النحو، والقياس أساس منطقي يعتمده النحاة في الاحتجاج

(١) سيأتي بيان المسألة بالتفصيل في موضعها في الفصل الثالث من الرسالة.
(٢) سيتم ذكر هذه المسألة بالتفصيل في موضعها في الفصل الثاني من الرسالة.
(٣) سيجلي البحث هذه المسألة بالتفصيل في موضعها في الفصل الثالث من الرسالة.
(٤) الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي: ٧٩.
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

لصحة مذاهبهم أو لرفض المذاهب المخالفة، والقياس قائم على عنصرين رئيسينِ، المقيس، والمقيس عليه، وبينهما علة جامعة [١].

وكان ابن النحوية يعتمد القياس كثيراً في ترجيح رأي أو رفض آخر، ومن تلك المسائل على سبيل المثال لا الحصر، اعتمد القياس في رفض رأي المازني والمبرد والكوفيين في باب التمييز في جواز تقديم التمييز على عامله قياساً على عامل الحال إذا كان متصرفاً، فقال: « أما عن القياس فممنوع لقيام الفارق، لتمام الفعل بفاعله في الحال لفظا ومعنى، وتمامه به في التمييز لفظا لا معنى»[٢].

ومن تلك المسائل أيضاً ما ورد في باب المفعول معه، فقد اعتمده في رفض مذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني من أنَّ العامل في المفعول معه هو (الواو)، فرفضه مبيناً أنها لو كانت هي العامل لما انفصل الضمير بعدها، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة[٣].

اهتمامه بالتعليل النحوي:

لم يكن ابن النحوية يرفض أو يرجح الآراء النحوية جزافاً ، بل كان في معظم ترجيحاته أو ردوده يعطي تعليلاً نحوياً، محاولاً إقناع القارئ بما ذهب اليه، واختلفت تعليلاته، فتارة تكون قصيرة موجزة، وتارة تكون مطولةً بعض الشيء، ولم يكتفِ بذلك، بل يذكر في بعض الأحيان تعليلات النحاة على آرائهم، وكأنَّه يعرض المسألة أمام القارئ ليقارن بين رأيه ورأي الآخرين.

ومن تعليلاته في باب الممنوع من الصرف مثلاً ما ذهب فيه إلى أنَّ كلمة (جُمَع) مُنعت من الصرف؛ لأنَّها معدولة، ولأنَّها معرَّفة من جهة تعريف الإضافة وليس بها، فعلَّلَ

---

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو:٧٩.

(٢) شرح ابن النحوية: ٤٨٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٩٩.

ذلك وقال:« لأنَّه يؤدي معناها فإذا قلت: مررتُ بالنساء جُمَع كان مثل: (كلهنَّ)، وليست ثمَّ إضافة حقيقة، فصار له بذلك شبه بالعلم، لأنَّه معرفة بغير علامة ملفوظ بها»[١].

ومن ذكره تعليلات الآخرين على آرائهم مثلاً : ما ورد من خلاف نحوي في علامة الجر في غير المنصرف، فقد ذكر تعليل الأخفش والمبرد، على الرغم من أنَّه يرفضه لكنْ ذكره بالتفصيل فقال: «وقال الأخفش والمبرد: حركة بناء مع الحكم بالإعراب، قالا: لأنَّ الفتح إعراباً حركة ما يقتضيه الفعل بغير واسطة؛ لأنَّ حركة ما يقتضيه بواسطة: الكسر، فنافت حركته في حال الجر حركة الإعراب، فكانت حركة بناء، لأنَّه لا حركة متوسطة بين حركة الاعراب وحركة البناء»[٢].

وكان ابن النحوية في كثير من الأحيان يعضِّد كلامه بأمثلة تعليمية عند تناوله مسألة خلافية ما، من أجل إيضاح المعنى وإثبات ما يذهب إليه، وهذا ليس بدعاً منه، وإنما سار على نهج القدماء، فكثيراً ما ورد هذا الأسلوب عند سيبويه[٣]. ومن أمثلته التعليمية على سبيل المثال، ما ذكره في ترجيح مذهب البصريين في ذهابهم إلى أنَّ (كِلا) اسم مفرد؛ لصحة الاخبار عنه بالمفرد، فقال:« ولو كان مثنى لم يجز ذلك ، كما لا يجوز الرجلانِ قائمٌ، ولا قامَ»[٤].

سادساً: مذهبه النحوي :

لم تفصح المدونة التاريخية عن مذهب ابن النحوية، هل كان بصرياً؟ أم كوفياً؟ أم خلط بين المذهبين؟، ويبدو أنَّه خلط بين المذهبين، مع ميل واضحٍ للبصريين. هذا ما يراه

---

(١) شرح ابن النحوية : ٣٤٣.

(٢) المصدر نفسه:١٣٠.

(٣) ينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه:٢١٢. أسعد خلف عبد جابر، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة بابل. ٢٠٠٢م.

(٤) شرح ابن النحوية:٧٢٨.

محقق حاشيته على كافية ابن الحاجب[١]، والباحث يميل إلى هذا الرأي أيضاً، ويتضَّح ميله للبصريين من أمور عدة منها:

١- الانتصار لمذهب البصريين في معظم ترجيحاته، فيأخذ بأدلتهم ويرفض ما يرفضون، ولم يخالفهم إلَّا نادراً.

٢- يتبنى آراءهم في بعض الأحيان وكأنَّه واحد منهم، ثم يعرض آراء الكوفيين ويردها. مثل ما ورد في مسألة الخلاف في علة رفع الفعل المضارع[٢].

٣- إذا وقع اختلاف بين البصريين انفسهم، فدائماً ما يكون مع الجمهور، وليس مع الأفراد، مثل ما ورد في مسألة الخلاف في (ال) الموصولة بين الاسمية والحرفية[٣].

٤- دائماً ما يعتمد على كلام سيبويه، فتكررت عنده عبارات: (قال سيبويه)، و(هذا قول سيبويه)... وغيرها[٤].

٥- كثيراً ما يأخذ بالقياس، ويرفض حجج الكوفيين السماعية[٥] فيحملها على الشذوذ أو اختلاف الرواية أو التأويل، وهذا دليل على أنَّه كان متشدداً في السماع، وهذا ما ينماز به البصريون، على خلاف الكوفيين الذين تساهلوا في السماع.

ولعل هذا الميل ليس من باب التشدد، وإنَّما من باب القناعة بآراء البصريين، والدليل أنَّه يخالفهم في بعض المسائل التي سيتطرق إليها البحث[٦].

---

(١) ينظر: ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب:٤٥.

(٢) ينظر: شرح ابن النحوية:٢٠٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه :٦٣٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه :٣٤٣ ٤٩٠.

(٥) ينظر المصدر نفسه :٤٧٩،٥٩٦، ٤٨٧.

(٦) خالف البصريين في مسألة خروج سوى عن الظرفية، وفي مسألة إضافة أفعل التفضيل، وهذا ما سيتضح في محله في فصول الرسالة .

الفصـــل الأول

المسائل الخلافية فـي المعرب من الأسماء والأفعال

المبحث الأول

المسائل الخلافية في المعرب من الأسماء

أولاً: المسائل الخلافية في الممنوع من الصرف

المسألة الأولى: الخلاف النحوي في فتحة الممنوع من الصرف في حالة الجر

من مسائل الخلاف النحوي التي ذكرها ابن النحوية وتابع فيها سيبويه، مسألة الخلاف في فتحة الممنوع من الصرف في حالة الجر، أهي علامة إعراب أم علامة بناء؟، وقد ذكر رأيين في المسألة، هما:

الرأي الأول: لسيبويه. قال ابن النحوية: «حكم غير المنصرف أنْ لا يدخله كسر وأنْ يكون في موضع الجر مفتوحاً؛ لشبهه بالفعل في كونه فرعاً من وجهين... وحُمِل الجر فيه على النصب مقارضة كما حُمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم، واخْتُلف في فتحة غير المنصرف في حالة الجر، فقال سيبويه[1]: حركة إعراب لانتفاء موجب البناء، ولأنَّ حركته في الرفع والنصب إعراب ففي الجر كذلك»[2]، أي: عملاً باستصحاب الحال. وهذا ما ذهب إليه جمهور النحويين أيضاً[3]، قال ابن يعيش: « لو جُرَّ الاسم الذي لا ينصرف، مع حذفِ تنوينه، فقيل: مررت بأَحْمَدَ وإبراهيمَ ... ثم لمّا مُنع الجرّ، ولا بد للجارّ من عمل وتأثيرٍ، شارك النصبَ في حركته لتواخِيهما؛ كما شارك نصبُ الفعل جزمَه في مثلِ (لم يَفْعَلَا)، و(لن يَفْعَلَا) وأخواتِهما، على أنَّ أبا الحسن وأبا العبّاس، رحمهما الله، ذهبا إلى أنَّ غير المنصرف مبنيٌّ في حالِ فتحه إذا دخله الجارُّ، والمحققون علــى خلافِ

---

(1) ينظر: الكتاب لسيبويه:١/٢٢-٢٣، ٣/ ٢٢١.

(2) شرح ابن النحوية: ١٣٠.

(3) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج:٢/٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش:١/١٦٦، وشرح الكافية للرضي الاستراباذي:١/١٠٣، وشرح ألفية ابن معطِ لابن القواس: ١/ ٢٥٩، وشرح ألفية ابن معطِ، للرعيني: السفر الأول: ٢٦٩،(أطروحة دكتوراه): حسن محمد عبد الرحمن أحمد، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٩٩٤م.

ذلك. وهو رأي سيبويه»[١].

الرأي الثاني: لأبي حسن الأخفش والمبرد، إذ ذهبا إلى أنَّها« حركة بناء مع الحكم بالإعراب، قالا: لأنَّ الفتح إعراباً حركة ما يقتضيه الفعل بغير واسطة؛ لأنَّ حركة ما يقتضيه بواسطة: الكسر، فنافت حركته في حال الجر حركة الإعراب فكانت حركة بناء؛ لأنَّه لا حركة متوسطة بين حركة الإعراب وحركة البناء»[٢].

وذهب الزجاج إلى هذا الرأي أيضاً إذ قال:« فلذلك جُعل المخفوض مفتوحاً، فالفتح فيه بناء إذ لم يمكن أنْ يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثُله فأُبدِل من الكسر بناء الفتح»[٣].

وممن تطرق إلى هذا الخلاف أيضاً الرضي الأستراباذي إذ قال:« وقال الأخفش والمبرد والزجاج: غير المنصرف ــ في حال الجرــ مبني على الفتح لخفته؛ وذلك لأنَّ مشابهته للمبني ــ أي: الفعل ــ ضعيفة، فَحُذِفت علامة الإعراب مطلقا ــ أي التنوين ــ وُبني في حالة واحدة فقط، واختص بالبناء في حالة الجر، ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر»[٤].

وقد رفض ابن النحوية الرأي الثاني؛ لأنَّ الاسم غير المنصرف لمَّا كان في حالة الرفع والنصب معرباً وجبَ أنْ يكون في حالة الجر معرباً أيضاً، قال: « واجيب بأنَّ الفتح إعرابا يكون مايقتضيه الفعل بغير واسطة إذا لم يكن نائباً عن الكسر، أمَّا إذا كان نائباً عنه كان مثله فلا منافاة»[٥].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ١٦٦/١.

(٢) شرح ابن النحوية:١٣٠.

(٣) ما ينصرف و ما لا ينصرف للزجاج:٢.

(٤) شرح الكافية للرضي: ١٠٣/١. وينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس: ١/ ٢٥٩، وشرح ألفية ابن معطِ للرعيني: السفر الاول: ٢٦٩.

(٥) شرح ابن النحوية: ١٣٠.

إنَّ ما ذكره ابن النحوية، والمصادر الأُخرى من مخالفة المبرد والأخفش والزجاج للجمهور في هذه المسألة فيه نظر؛ لأنَّه بعد الرجوع إلى كلام المبرد والأخفش لم يثبت لدى الباحث ما قيل عنهما من مخالفة صريحة واضحة، إذ قال المبرد: « وَلذَلِك كَانَ مَالا ينْصَرف إِذا كَانَ مخفوضا فُتح وَحُمل على مَاهو نَظِير الخفض نَحْو مَرَرْت بعثمانَ وأَحمرَ يَا فَتى»[1]. فنلحظ أنَّ كلامه ليس فيه إشارة واضحة إلى أنَّ فتحة غير المنصرف المجرور علامة بناء، أمَّا الأخفش فلم يذكر هذه المسألة في المواضع التي تحدث فيها عن الممنوع من الصرف ولاسيما في كتابه (معاني القرآن)، فلم يثبت هذا الرأي إلاَّ في كلام الزجاج الذي مرَّ ذكره.

(1) المقتضب للمبرد: ١/ ٢٤٨.

المسألة الثانية: الخلاف النحوي في علة منع الصرف في (مَثْنَى وثُلاث)

(مَثْنَى وثُلاث) هي من الأعداد المعدولة إلى (مَفْعَل وفُعال) وهذا مشهور[١]، وإنَّ فائدة هذا العدل هي الاختصار، « فإنك اذا قلت جاء القوم ثلاثةً لم يفهم من ثلاثة إلا العدد وحده، فإذا قلت: جاءني القوم ثُلاَث، أو مثلث فهم منه العدد مع التفصيل، كأنك قلت: جاء القوم مُتَفَصِّلينَ هذا التفصيل، و مُتَقَسِّمينَ هذا التقسيم ولا يُفْهَم العدد والتفصيل معاً من لفظ (ثلاثة) إلا إذا كررتها، فتقول جاءني القوم ثلاثة ثلاثة، فعدلوا عن لفظ لا يُشعِر بالعدد والتفصيل إلا مكررا إلى لفظ يُشعِر بهما من غير تكرير طلبا للاختصار»[٢].

وهناك من يرى أنَّ فائدة العدل هي التكثير، قال المبرد: « وَتَأْوِيل الْعدْل في هَذَا: أَنَّه أَرَادَ وَاحِدًا وَاحِدًا، واثنين اثْنَيْنِ أَلا ترَاهُ يَقُول: ﴿أولي أَجْنِحَة مثنى وثُلاث وَربَاع﴾[٣]، وَالْعدْل يُوجب التكثير»[٤]، ويرى الباحث أنَّ الفائدة من العدل في هذه الكلمات هي الاختصار من جهة اللفظ والتكثير من جهة المعنى، فبدلاً من تكرار اللفظ (اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة) أختصر اللفظ وبقي المعنى دالاً على الكثرة.

وهذه المسألة من المسائل التي وقع خلاف في علة منع الصرف فيها، وقد ذكرها ابن النحوية، وفيها آراء مختلفة، وتفصيلها الآتي:

الرأي الأول: العدل والوصف. قال ابن النحوية:« وأمَّا مثنى وثلاث وما أشبههما من الأعداد المعدولة الى (مَفْعّل أو فُعَال) ففيه الوصف لقوله تعالى:﴿ أولي أجنحة مثنى وثُلاث ورباع ﴾[٥]، والعدل عن (ثلاث) ونحوها لأنّها هي الألفاظ المستعملة من واحد إلى

---

(١) ينظر: المقتضب:٣/ ٣١٩، والأصول في النحو:٨٨/٢، واللمع في العربية لابن جني: ١٥٦، وشرح ألفية ابن معطِ لابن القواس: ٤٥١/١، وشرح ألفية ابن معطِ للنيلي: ٣٥٣.

(٢) شرح ألفية ابن معطِ للنيلي: ٣٥٣.

(٣) سورة فاطر، الآية: ١.

(٤) المقتضب: ٣٨١/٣.

(٥) سورة فاطر، الآية:١.

عشرة فكانت لذلك أصلاً فامتنع من الصرف بهما»[1]. فالمعنى: أولي أجنحةٍ اثنين اثنين، وثلاثةٍ ثلاثةٍ.

ويتضح أنَّ ما ذكره ابن النحوية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين[2]، إذ قال سيبويه: «وسألته [الخليل] عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع، فقال: هو بمنزلة أُخر، إنمَّا حدُّه واحداً واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه قلت أفتصرفه في النكرة؟، قال: لا؛ لأنَّه نكرة يوصف به نكرة »[3].

الرأي الثاني: رأي ابن السراج. إذ يرى «المانع له العدل في اللفظ عن (ثلاثة) وفي المعنى عن (ثلاثة وثلاثة)؛ لأنَّ الأصل فيما معناه الحصر في تقسيم أمر له أجزاء أنْ يُكرر الاسم الذي يُراد تقسيم الأشياء عليه، صار بعدله مرتين بمنزلة (مساجد)؛ لأنَّه في تقدير ما جمع مرتين»[4]

وقد رفض ابن النحوية هذا الرأي قائلاً:« وفي هذا نظر، لأنَّ العدل ترك شيء الى غيره ومعنى (ثُلاث) في إفادة الحصر باقٍ، ولكن ترك التكرار فقط، فهو في التحقيق عدل في اللفظ لا في المعنى »[5].

إنَّ الاعتراضَ الذي أبداه ابن النحوية صحيح، ويؤيد ذلك قول أبي علي الفارسي: «فَإِن الْعدْل فِي المعنى فِي هذه الاشياء لَا يَصح كَمَا صَحَّ الْعدْل فِي اللَّفْظ لِأَنَّ المعاني التي كانت أَسمَاء المعدول عنها تدل عليها مُرَادة مَعَ الْأَلْفَاظ المعدولة، كما كَانَت المرادة فِي الألفاظ المعدول عنها هِيَ، فَكيف يجوز أَن يُقَال: إِنَّهَا معدول عَنْهَا كما يُقَال فِي الالفاظ وهي مُرَادة مقصودة أَلا ترى أَنَّك تُرِيدُ فِي قَوْلك: عمر المعنى الذي كَانَ يدل عَلَيْهِ

(1) شرح ابن النحوية:٣٤٤.

(2) ينظر: الكتاب: ٢٢٥/٣، واللمع في العربية، لابن جني: ١٥٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٤٤٦/٣، وشرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري: ٥٨٩، وشرح الاشموني، لألفية ابن مالك: ٣/ ١٤٣.

(3) الكتاب: ٣/ ٢٢٥.

(4) شرح ابن النحوية:٣٤٤، وينظر الأصول في النحو:٨٨/٢

(5) شرح ابن النحوية:٣٤٤.

عَامر، فَإِذا كان كذلك، لم يكنْ قول من قال: إنَّ مثنى ونحوه إنَّه لم ينْصَرف لِأَنَّهُ عدل في اللفظ والمعنى بِمستقيم»[1].

الرأي الثالث: العدل والتعريف بنية (الألف واللام). ذكره ابن النحوية ولم ينسبه، إذ قال: «وقيل المانع العدل والتعريف، واستُدِل على تعريفه بامتناع قبوله أداة التعريف»[2]. وما ذكره ابن النحوية هو رأي الفراء[3]، وبعض الكوفيين[4]، فالفراء يقول: «وأمَّا قوله: مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ فإنها حروف لا تجرى[5]، وذلك أنَّهنَّ مصروفات[6]عن جهاتهن ألا ترى أنَّهنَّ للثلاث والثلاثة، وأنَّهنَّ لا يضفن إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث. فكان لامتناعه من الإضافة كأنَّ فِيهِ الألف واللام، وامتنع من الألف واللام لأنَّ فِيهِ تأويل الإضافة كما كان بناء الثلاثة أنْ تضاف إلى جنسها، فيقال: ثلاث نسوة، وثلاثة رجال»[7].

وقد رفض ابن النحوية هذا الرأي بقوله:« بأنَّ من النكرات ما لا يقبلها، كـ(أين، وكيف)»[8].

وقد ردَّ الزجاج هذا الرأي أيضاً؛ لأنَّه يرى أنَّ صيغة (مَفْعَل) في الآية الكريمة وقعت صفة، فـ(مثنى) صفة لـ(أجنحة)، و(أجنحة) نكرة، فلو كانت (مثنى) معرفة لم يجز أن توصف النكرة بها، قال: « وهذا محال؛ لأنَّه صفة للنكرة، قال الله تعالى: ﴿جَاعِلِ

(1) العدد في العربية لابن سيده: ٥٧.

(2) شرح ابن النحوية:٤٤.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٥٤/١.

(4) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٦٣/١، وشرح الكافية، للرضي: ١١٧/١ وشفاء العليل للسلسيلي: ٨٩٤/٢.

(5) الإجراء في اصطلاح الكوفيين: صرف الاسم وتنوينه، وعدم الإجراء: منعه من الصرف.

(6) أي: معدولات، ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٥٤/١ الهامش: (٣ ، ٤).

(7) معاني القرآن للفراء: ٢٥٤/١، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٥٥، وهمع الهوامع: ١/ ٨٦.

(8) شرح ابن النحوية:٣٤٥.

الْمَلائِكَةِ رُسُلا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾[1]، فهذا محال أنْ يكونَ أولي أجنحة الثلاثة والأربعة، وإنما معناه: أولي أَجْنِحَةٍ ثلاثةَ ثلاثةَ وأَرْبَعَةً أربعةً»[2].

ورفضه ابن عصفور والرضي أيضاً، ففي قوله تعالى: ﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ ﴾[3]، فـ(مثنى) على حد قول الفراء معرفة، ولو كانت معرفة، لم يجز أنْ تقع حالاً، وقد وقعت هنا حالاً، والحال لا يجوز أنْ ترِد معرفة[4].

الرأي الرابع:« وقيل المانع العدل والجمع؛ لأنَّه بالعدل عاد إلى اكثر من العدة الأولى»[5]، وقد نسبه الالوسي في روح المعاني[6] إلى ابن الصائغ، ويبدو أنَّه متوهم؛ لأنَّ ابن الصائغ من المتأخرين (ت٧٧٦هـ)، وهذا الرأي قد ذكره السيرافي في شرح الكتاب، قال: «...أَنَّه معدول، وَأَنَّه جمع؛ لأَنَّهُ بِالْعَدْلِ، قد صَار أَكثر من الْعدة الأولى، وَفِي ذَلِك كُله لُغَتَانِ: (فُعال، ومَفعل) كَقَوْلِك: أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وَثَلَاث ومثلث، وَربَاع ومربع»[7].

وهناك آراء لم يذكرها الشارح وهي:

أ- رأي الزجَّاج: ففي كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف) وافق سيبويه، اذ يقول: «إنَّما ترك صرفه؛ لأنَّه عُدِل به عن ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، فاجتمع فيه: أنه معدول عن هذا المعنى، وأنَّه صفة لا يستعمل معدولاً إلا صفة»[8]. أمَّا رأيه في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) فيرى أنَّها مُنعت من الصرف؛ لأنَّها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة

(1) سورة فاطر، الآية: ١.
(2) معاني القرآن واعرابه: ١٠٩.
(3) سورة النساء، الآية: ٣.
(4) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٣٤٣، وشرح الكافية للرضي: ١١٧/١
(5) شرح ابن النحوية:٣٤٥.
(6) ينظر: روح المعاني للآلوسي: ٤٠١/٢.
(7) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣٩٢/٣.
(8) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج: ٤٤.

أربعة، فعُدلت عن ألفاظ العدد، وعُدلت من المؤنث إلى المذكر، ففيها عدلأنَّ وهما سببان[١].

ويبدو أنَّ الزجَّاج يرى أنَّ هناك وجهين لمنعه من الصرف، وجه للعدل والوصف، ووجه للعدل والتأنيث، يتجلى ذلك من خلال قوله: «لا ينصرف لجهتين لا أعلم أن أحداً من النحويين ذكرهما»[٢]؛ لأنَّ رأيه الأول قد نص عليه غيره من النحاة، فأشار إلى رأيه الثاني الذي أشار فيه إلى أنَّه لم يذكره أحد من النحويين.

ب- رأي الزمخشري: إذ يرى أنَّه امتنع لأنَّه عدل في اللفظ، وعدل التنكير، فإنَّ« مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ معدولة عن أعداد مكررة، وإنما منعت الصرف لما فيها من العدلين: عدلها عن صيغها، وعدلها عن تكررها، وهي نكرات يعرّفن بلام التعريف. تقول: فلان ينكح المثنى والثلاث والرباع »[٣]

ت- رأي الأعلم الشنتمري: ذهب إلى أنَّه لا تدخله التاء، فضارع أحمر، فلم ينصرف للعدل وعدم دخول التاء عليه فشابه بذلك (أحمر) فلا يقال ثُلاثة أو مُثلثة،[٤].

ويظهر مما تقدم أنَّ ابن النحوية قد رجح رأي سيبويه، وإليه أشار بقوله: «والظاهر من هذه المذاهب المذهب الأول»[٥]، واعترض على رأي ابن السراج والكوفيين، ولم يُعقب على الرأي الرابع.

---

(١) ينظر: معاني القران واعرابه للزجاج: ٢/ ٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٣) الكشاف: ٤٧٥/١. وينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٥٥.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٢٠/٢، وارتشاف الضرب: ٨٥٥/٢، وهمع الهوامع: ١٠٢/١.

(٥) شرح ابن النحوية: ٣٤٤.

المسألة الثالثة: الخلاف النحوي في صرف كلمة (أحمر)

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشارح مسألة صرف كلمة (أحمر)[١] إذا سمي به ثم نُكِّر، هل ينصرف أو يمنع من الصرف، وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش، فيرى الأول أنَّه لا ينصرف ويرى الثاني أنَّه ينصرف، وانقسم النحاة إثرَ هذا الخلاف على مذهبين، منهم من تابع سيبويه ومنهم من تابع أبا الحسن الأخفش[٢].

قال ابن النحوية:« وأمَّا أحمر علماً وبابه، وهو ما كانَ ممتنعاً للوصف وسبب آخر بعد التنكير، فسيبويه يمنعه الصرف للوزن و الوصف الأصلي اعتبره عند زوال المانع من اعتباره»[٣]. ويُفهم من كلام ابن النحوية: أنَّ سيبويه يرى أنَّ (أحمر) كان ممنوعا من الصرف قبل التسمية لعلتين: وزن الفعل والوصف، فلمَّا سمي به، ثم نُكِّر رجعت اليه الصفة ووافقت علة أخرى فمنع من الصرف. وهذا ما قاله سيبويه صراحة، اذ قال: «فإن قلت: فما بالك تصرف يزيد في النكرة، وإنما منعك من صرف أحمر في النكرة، وهو اسم أنه ضارع الفعل؟ فأحمر إذا كان صفةً كان بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً، فإذا كان اسماً ثم جعلته نكرة فإنما صيرَّته إلى حاله إذ كان صفة» [٤]. وقد تابع سيبويه: المازني[٥] والزجاج[٦]، وابن الأنباري[٧] وابن الحاجب[٨]، وغيرهم، وحجة هؤلاء بمنعه من

---

(١) ينظر: شرح ابن النحوية: ٣٦٧.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٩٨، والمقتضب: ٣١٢، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١١، ومجالس العلماء للزجاجي: ٧٠، والمرتجل لابن الخشاب: ٨٠، والمقتصد: ٢/ ٩٧٩، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري: ٢٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٧٠، وشرح ألفية ابن معط، لابن القواس: ٤٦٤.

(٣) شرح ابن النحوية:٣٦٧.

(٤) الكتاب: ١٩٨/٣.

(٥) ينظر: مجالس العلماء: ٧٠.

(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٧.

(٧) ينظر: أسرار العربية: ٢٢٤.

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: ١/ ١٥٣.

الصرف «أنَّه صفة فِي الأَصْل مستعار فِي التَّسْمِيَة فَإِذا نُكّر أجري عَلَيْهِ حكم أَصله فِي الْوَصْف والتنكير»[1].

أمَّا مذهب الأخفش، فقد ذهب إلى أنَّ (العَلَمية) قد ازالت الصفة، ففُقد أحد شرطي المنع، وقد ذكره ابن النحوية قائلاً:« والأخفش يصرفه؛ لأنَّ الوصف زال بالعَلَمية وبقي اسماً محضاً بدليل تسمية الأبيض بـ الأسود علماً ومنه: الأسود بن يعفر»[2]. ونقل الزجاجي في مجالسه قول الأخفش لأبي عثمان المازني، فقال: «وقال الأخفش: أحمر إذا سميت به رجلا صرفته في النكرة فقلت له: لِمَ؟ فقال: لأني إنما منعته الصرف في المعرفة والنكرة لبنائه، ولأنه صفة، فلما زالت عنه الصفة صرفته في النكرة، ولم أصرفه في المعرفة لبنائه»[3]. وقد أخذ برأي الأخفش المبردُ[4]، والجرجاني[5]، وابن يعيش[6]، وحجة هؤلاء أنَّ معنى الْوَصْف قد زال عنه بعد التنكير فليس فِيهِ سوى الوزن وهي غير كافية لمنعه من الصرف [7]. وعلى الرغم من ترجيحه رأي سيبويه، كان الزجاج يرى أنَّ مذهب الأخفش يستند إلى أدلة من القياس أيضاً، فيقول:« وهذا القول هو الذي أختار، وأبو العباس محمد بن يزيد كان يختار مذهب الأخفش وكلاهما عندي مذهب»[8].

ويتضح أنَّ الأخفش قد جعل (الصرف) محصوراً بالقياس، وأمَّا في السماع فلا دليل عنده عليه، وهذا ما يُفهم من كلام المبرد في قوله: «وَهَذَا قَول أَبى الْحسن الأخفش، وَلَا أرَاهُ يجوز في الْقيَاس غَيره»[9]، ويؤيد ذلك أيضاً ما ذكره الرضي بقوله: «وقال الأخفش

(1) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري: ٥١٢.
(2) شرح ابن النحوية:٣٦٧.
(3) مجالس العلماء:٧٠.
(4) المقتضب:٣/٢١٣.
(5) ينظر: المقتصد: ٢/ ٩٧٩.
(6) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٧٠.
(7) ينظر: اللباب: ٥١٢.
(8) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٨.
(9) المقتضب: ٣/ ٣١٢.

في كتاب الأوسط: إنَّ خلافه في أحمر إنَّما هو على مقتضى القياس، وأمَّا السماع فهو على منع الصرف»[١]

وقد كان ابن النحوية متابعاً لرأي سيبويه، ويظهر ذلك من اعتراضه على ابن معطٍ حينما جعل (العلم) منصرفاً إذا نُكِّر[٢]، إذ قال:« فالتعميم غير مستقيم؛ لانتقاضه بـ(أحمر) بـ(أحمر) علماً ثم يُنكر»[٣]. وضعَّف رأي الأخفش بقوله: «وجمعه على (فُعْل) بعد التنكير التنكير ــ كجمع صفات ــ يُضعِّف مذهبه»[٤].

وذكر أبو حيان أنَّ الفراء قد فصَّل في المسألة، فيرى « أَنَّه إِنْ سُمي بِهِ رجل أحمر لم ينْصَرف بعد التنكير؛ لِأَنَّهُ سُمي بِهِ بوصفه فَجرى الِاسْم مجْرَاه فِي ذَلِك المعنى، وَإِنْ تسمى بِهِ أسود وَنَحْوه صرف؛ لخلوص الاسمية وَذَهَاب معنى الوصفية»[٥]. وذكر أبو أبو حيان وغيره أيضاً أنَّ أبا علي الفارسي أجاز الوجهين، (الصرف، وعدمه)، إذ راعى فيه الأصل والحال[٦].

ومما تقدم فإنَّ الباحث يرجح رأي سيبويه؛ لأنَّ (أحمر) في أصله وصف، وأمَّا الاسمية فهي طارئة عليه، فإذا نُكّر عاد إلى أصله فيُمنع لسببين: الوصف والوزن، وإذا عُرف منع أيضاً لسببين: العلمية والوزن، وما يُضعِّف رأي الاخفش أنَّه غير معضدٍ بالسماع، وهذا ما أُستُشِفَّ من كلام المبرد والرضي الذي ذكرناه.

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١/ ١٩٥.

(٢) ينظر: شرح ابن النحوية:٣٦٦.

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٤) شرح ابن النحوية:٣٦٧.

(٥) همع الهوامع: ١٢٩، وينظر: ارتشاف الضرب: ٨٨٨/٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٨٨٨/٢.

المسألة الرابعة: الخلاف النحوي في علة التعريف التي منعت(جُمَع) من الصرف

(جُمَع) هي من ألفاظ التوكيد، « والأسماء الْمُؤَكّد بهَا تِسْعَة وَهِي نَفسه وعينه وَكله وأَجْمَعُ وأجمعون وجَمْعَاءُ وَجُمَع وكلا وكلتا، تَقول: جَاءَت الْقَبِيلَة كلهَا جمعاءُ... وجَاء النِّسَاء كُلهنَّ جُمَعُ ورأيتهن كُلهنَّ جُمَع... وَمعنى هَذِه التوابع كلهَا شدَّة التوكيد»[1]. و(جُمَع) من ألفاظ التوكيد الموضوعة لحصر أَجزَاء الشيء والإحاطة بهَا فما لَا يتجزأ لَا تدخل عليه لعدم معناها فيه فلَو قلت: كتب زيد كلُّه أَو أجمع لم يكن لَهُ معنى كَمَا يكون فِي قَوْلهم: كتب الْقَوْم كلُّهم[2]. ويقول النحاة: إنَّ العدل معناه تحويل الاسم من وزن إلى وزن آخر، والأغلب أن يكون على وزن (فُعَل) نحو: عُمَر، زُفَر، زُحَل، فإن أصلها: عامر، زافر، زاحل، وكذلك ألفاظ التوكيد التي على وزن (فُعَل)،نحو: (جُمَع) وغيرها[3].

ومُنعت(جُمَع) من الصرف لعلتين الأولى: العدل، لأنَّها معدولة من (جمعاء)[4] والثانية: التعريف، وقد اخْتُلِفَ في علة التعريف، وقد بيَّن الشارح هذا الخلاف ذاكراً فيه أربعة آراء:

الرأي الأول: «قيل: بالإضافة»[5]. أي الإضافة المنوية، وينسب هذا الرأي لسيبويه[6]؛ قال:« وسألته ــ يعني الخليل ــ عن جُمَع وكُتع فقال: هما معرفة بمنزلة (كلُّهم)، وهما

---

(1) اللمع في العربية لابن جني: ٨٤.

(2) ينظر اللباب: ٣٩٥/١.

(3) ينظر التطبيق النحوي لعبده الراجحي: ٣٩٤.

(4) هناك خلاف صرفي في هذه المسألة، وقد تطرق اليه الشارح، فاختُلف في العدل على قولين، أحدهما: أنَّه معدول عن جمع الساكن العين إلى جُمَع، لأنَّ باب أفعْل إذا جُمِع على فُعْل فبابه أن يكون مسكنًا كأحمر وحُمْر. والقول الآخر: إنه معدول عن جَماعى، لأن باب فعلاء إذا كان اسمًا جمع على فَعَالى مثل: صحراء وصحارى. ينظر: شرح ابن النحوية: ٣٢٤. وينظر أيضا: العدد في العربية لابن سيدة: ٧٩، ونتائج الفكر في النحو للسهيلي: ٢٢٥، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٧٦، وهمع الهوامع: ١/ ١٠٥، وجامع الدروس العربية لمصطفى لغلاييني: ٢/ ٢١٨.

(5) شرح ابن النحوية:٣٤٢.

(6) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣/ ٤٩٠، وشرح الجمل، لابن عصفور: ١/ ٢٤٢، وشرح الكافية للرضي: ١٢٢/١، ١٢٣، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٥١، وهمع الهوامع: ١/ ١٠٥.

معدولتان عن جمع جمعاء، وجمع كتعاء، وهما منصرفان في النكرة»[١]، وأخذ به السهيلي[٢] وابن مالك في شرح الكافية أيضاً إذ قال: « ومن الممنوع للعدل والتعريف(جُمَع) وتوابعه، فإنها لا تنصرف للعدل والتعريف فأمَّا تعريفها فبالإضافة المنوية، فإن أصل(رأيت النساء جُمَع):(رأيت النساء جميعهن) كما يُقال: (رأيتهن كلهن)...»[٣].

ورَدَّ ابن النحوية هذا الرأي؛ لأنَّ تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف؛لأنَّ «المضاف اليه المحذوف إنْ نُوي وجب البناء، وإن لم ينوَ لم يُعرّف؛ لأنه يصير نسياً منسيا»[٤]. وردَّه غيره للسبب نفسه[٥].

الرأي الثاني: «قيل: بالمتبوع»[٦]، ويُنسب هذا الرأي لابن الحاجب[٧] وقد رده ابن النحوية قائلاً: « بأن المتبوع لو أفاد تعريف التابع لأفاده في غير هذا الباب، لكنه لا يفيده بدليل (مررتُ بزيد ورجلٍ ظريف)...»[٨].

الرأي الثالث: «وقيل: بالوضع فهو كالعلم»[٩]: أي أنَّها معرفة تعريفًا عَلَميًا كتعريف (أسامة) ونحوه من أعلام الأجناس، ونسبه أبو حيان لابن سليمان السعدي وغيره[١٠]

ورفض ابن النحوية هذا الرأي؛ لأنَّ (جُمع) لا يمكن أن تكون علماً؛ لأنَّ العلم إمَّا شخصي، أو جنسي، فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص، فلا يصلح لغيره، والجنسي

(١) الكتاب: ٣/ ٢٢٤، وينظر: شرح ابن النحوية:٣٤٣.
(٢) ينظر: نتائج الفكر في النحو:٢٨٦، وأمالي السهيلي:٣٣
(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٣/ ١٤٧٥.
(٤) شرح ابن النحوية: ٣٤٢.
(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي:١/١٢٣.
(٦) شرح ابن النحوية:٣٤٣.
(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي:١/١٢٤.
(٨) شرح ابن النحوية: ٣٤٣.
(٩) شرح ابن النحوية:٣٤٣، وينظر: اللباب:١/٣٧٩.
(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب:٤/١٩٥١ .

مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره، و(جُمَع) غير مختص بواحد منها[1]، فالحكم بعلميته باطل[2].

وردَّه ابن عصفور أيضاً: « لأنَّ جُمَع لا يُتَصور أن يكون علما لأنه جَمْعٌ والجموع لا تكون اعلاما، فلم يبق إلا أن يكون معرفا بنية الإضافة »[3].

الرأي الرابع: التعريف من جهة الإضافة لا بالإضافة نفسها. وهذا الذي تبناه ابن النحوية. ويبدو للباحث أنَّ هذا الرأي هو الرأي الأول نفسه الذي ذكره ابن النحوية ورفضه، ولكن رفْضه لم يكن لكلام سيبويه، وإنَّما لكلام المفسرين له، ولذا فهو فسره تفسيراً آخرَ، إذ قال:« والاشبه أن يكون تعريفه من جهة تعريف الإضافة لا بها، لأنَّه يؤدي معناها، فإذا قلت: (مررت بالنساء جُمَع) كان مثل (كلهن)، وليست ثَمَّ إضافة حقيقية، فصار له بذلك شبه بالعلم؛ لأنه معرفة بغير علامة ملفوظ بها، وهو معنى كلام سيبويه، قال: وسألته...عن (جُمَع) فقال معرفة بمنزلة (كلهم)، فجعله بمنزلة المضاف ولم يجعله مضافاً...»[4].

(1) ينظر: شرح ابن النحوية:٣٤٣.

(2) ينظر: شرح الكافية، للرضي :١٢٢/١، ١٢٣، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: ١٢١٦/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٣٥/٣ ، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري:٣٤١/٢.

(3) شرح الجمل لابن عصفور: ١ /٢٤٢.

(4) شرح ابن النحوية: ٣٤٣.

ثانياً: المسائل الخلافية في التنكير والتعريف

المسألة الأولى: الخلاف النحوي في تعريف التمييز

التمييز: «هو ما فيه معنى (من) الجنسية، من نكرة منصوبة فضلة غير تابع»[١]. والتمييز قسمان، تمييز (ذات)، ويسمى تمييز(مفرد) أيضاً، وتمييز (نسبة)، ويسمى أيضاً تمييز (جملة). فالأوّل: نحو:(عشرون درهماً)، و(رطل زيتاً)، و(لنا مثل ما لكم خيلاً)، (عندي ثوب صوفاً). والثّاني: تمييز النسبة، وهو ما كان مفسرا لجملة مبهمة النسبة، نحو:(طاب زيد نفساً)، و(لله درّه فارساً) و(ملأ الله قلبك سروراً)[٢]. وأطلق النحويون على التمييز مصطلح: (التمييز، المُميِّز، التفسير، المفسِر، التبيين، المبيِّن)[٣]

ومن مسائل الخلاف التي ذكرها ابن النحوية مسألة جواز تعريف التمييز، إذ قال:« أما التنكير فلأنَّ المراد منه رفع الابهام، وهو يحصل بذكره نكرة، فلو عُرِّف وقع التعريف ضائعا، لا فائدة فيه »[٤].

يتَّضح أنَّ ما ذهب اليه ابن النحوية هو مذهب البصريين[٥]، إذ قال سيبويه: «تقول: هو أشجع الناس رجلاً، وهما خير الناس اثنين... وانتصب الرجل والاثنان، كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجهاً، ولا يكون إلا نكرة»[٦]. ويرى الزجاج « أنَّ معنى التمييز لا يحتمل التعريف... وهذا لم يقله أحد ممن تقدم من النحويين»[٧].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٩/٢.

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري:٢/ ٢٩٨-٣٠١، وهمع الهوامع: ٣٣٦/٢، وجامع الدروس العربية: ٣/ ١١٣.

(٣) ينظر: الكتاب :٢/ ١٨١، ومعاني القرآن للفراء : ١/ ٧٩، والمقتضب: ٣/ ٣٢، و٢٥٩، و٢٧٢، اللمع في العربية: ٦٤، وهمع الهوامع: ٦٢/٤، وحاشية الصبان: ٢/ ٧٥٣، و النحو الوافي، لعباس حسن:٤١٧/٢.

(٤) شرح ابن النحوية:٤٧٨.

(٥) ينظر: الكتاب:١٨١/٢، المقتضب:٣/ ٣٢، ٥٦،ارتشاف الضرب: ١٦٣٣/٤، ائتلاف النصرة للزبيدي:٤٤

(٦) الكتاب: ٢٠٥/١.

(٧) معاني القران وإعرابه: ٢١٠/١.

وقد احتج البصريون على ما ذهبوا إليه بالأدلة الآتية:

أولاً: وجوب النكرة في التمييز، لأنه واحد في معنى الجمع ، فتقول: عندي عشرون درهما معناه عشرون من الدراهم، فقد دخله بهذا معنى الاشتراك فهو نكرة [١].

ثانيا: هناك تشابه بين التمييز والحال، فكلاهما فضلة، تأتي بعد تمام الكلام، فالأصل في الحال نكرة، وفي التمييز كذلك، فقولك: تفقأ زيد شحماً، بمنزلة: قولك جاءني زيد راكباً في أنك لما تم الكلام نصبت ما بعده [٢].

ثالثا: إنَّ التمييز يدل على الجنس أو النوع، والنكرة تؤدي هذا الغرض، لأنَّها أخفُّ من المعرفة[٣].

وأمَّا الكوفيون[٤] فقد أجازوا التعريف، قال ابن النحوية:« وأجاز الكوفيون تعريفه واستدلوا بقوله تعالى:﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[٥]، وبقولهم: :(غُبِن الرجلُ رأيَهُ)، و(ووَجِعَ ظَهْرَهُ)، وبقول الشاعر[٦]:

رَأَيْتُك لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جلادَنا ... رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا بَكرُ عَنْ عَمْرو»[٧]

وقد تأوَّل ابن النحوية وغيره من البصريين شواهد الكوفيين بتأويلات عدة، كي يخرجوها من التمييز إلى معنى آخر ، وهذه التأويلات هي:

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٧٠.

(٢) ينظر: المقتصد: ٢/٦٩٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها: ٢/٦٩٢.

(٤) معاني القرآن للفراء:١/٧٩، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري:١/٣١٥ وائتلاف النصرة:٤٥، وهمع الهوامع:١ /٧٢١.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٣٠.

(٦) البيت منسوب إلى رشيد بن شهاب اليشكري (شاعر جاهلي)، ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٦، و٣/ ٢٢٥، وشرح الاشموني: ١/١٨٢، وشرح التصريح: ١/ ١٥١. وجاء برواية أخرى في المفضليات: ٣١٠:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْس يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

(٧) شرح ابن النحوية:٤٧٨.

١- إنَّ الفعل السابق لهذه الكلمات المنصوبة ضُمِّنَ معنى الفعل المتعدي، فهي مفعول به؛ لأنَّ (سفه نفسه) بمعنى (ضيّع نفسه أو جهل نفسه)[١]، وبعضهم شدد الفاء في(سفه) وجعلها(سفَّه) فأصبحت (نفسه) مفعولا به أيضا[٢].

٢- إنَّ هذه الكلمات المنصوبة (التي جعلها الكوفيون تمييزاً) إنَّما هي منصوبة على نزع الخافض، فتقدير (سفه نفسَه) هو (سفه في نفسِه)[٣].

٣- ذهب بعض البصريين إلى أنَّ هذه الكلمات منصوبة على التشبيه بالمفعول به[٤].

٤- ذهب بعضهم إلى أنَّ هذه الكلمات هي توكيد لمؤكَّد محذوف تقديره: (سفه قولَه نفسه)[٥].

وهذه التأويلات الأربعة قد اعْتُرِضَ عليها من بعض النحاة للأسباب الآتية:

السبب الأول: أنَّ الأفعال التي تتعدى بنزع الخافض ليست مطلقة، بل خمسة أفعال: (أمر، اختار، استغفر، سمّى، كنّى) ، وورد ذلك سماعا[٦]. والسبب الثاني: أنَّ تضمين الأفعال لا يقاس عليه [٧]. والسبب الثالث: أنَّ النصب على التشبيه بالمفعول به أمرٌ مختلف فيه فبعضهم جوَّز ذلك[٨] وبعضهم منعه، قال أبو حيان: «وأما كونه مشبها بالمفعول، فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة، ولا يجوز في الفعل»[٩]. والسبب الرابع:

---

(١) ينظر: شرح ابن النحوية: :٤٧٩.

(٢) ينظر: معاني القران وإعرابه: ٢٠٩/١، ومعاني القرآن للأخفش: ١٤٨/١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ٣٧٣/١.

(٣) ينظر: شرح ابن النحوية:٤٧٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٨٦ ـ ٣٨٨، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ٦٢٨/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢١١/١، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: ٧١٥.

(٦) ينظر الأصول في النحو: ٤٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٤/١.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٢٢٨/١.

(٨) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٦٦/٢.

(٩) البحر المحيط: ٢٢٨/١.

أنَّ النصب على التوكيد لمؤكَّد محذوف فيه مخالفة للأصل؛ لأنَّ الأصل ذكر المؤكَّد والمؤكِّد، فإبقاء المؤكِّد وحده فيه خلاف أيضا، قال السيوطي: «وفي توكيد محذوف خلاف فأجازه الخليل وسيبويه والمازني... فيقال في (الذي ضربته نَفْسَه زيد):(الذي ضربت نَفْسَه زيد)، (ومررتُ بزيد وأتاني أخوه أنفسهما) ومنعه الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب، وصححه ابن مالك وأبو حيان؛ لأنَّ التوكيد بابه الإطناب والحذف للاختصار فتدافعا ولأنَّه لا دليل على المحذوف ورد الأول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره والثاني بأن التوكيد يدل على المحذوف قال أبو حيان والذي نختاره عدم الجواز»[1].

ويتضح من هذه النقاط الأربع أنَّ هذه التأويلات قائمة على التقدير والإضمار، وهما خلاف الأصل، فالمشهور أنَّ الكلام الخالي مـــن التأويل والإضمار والتقدير أولى من الكلام الذي فيه التأويل والتقدير والإضمار؛ لأنَّ « الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه»[2].

أمَّا الشاهد الشعري، فلم يعقب عليه ابن النحوية واكتفى بقوله: « ولا دليل في شيء من ذلك »[3]، ولعله كان يقصد أنَّ الشاهد خالٍ من التمييز. وقد ردَّه ابن مالك بقوله: «أراد: وطبت نفساً»[4].

وذهب الأستاذ عباس حسن إلى أنَّ الشاعر قد أدخل الألف واللام على كلمة: (نفس) التي هي تمييز، والتمييز ــ على المشهورــ لا تدخله (ال)، وكان الأصل أنْ يقول: طبت نفسًا، ولكن الضرورة الشعرية قهرته[5].

---

(1) همع الهوامع:٣/ ١٧١.

(2) شرح الكافية، للرضي: ٣٥٢/١.

(3) ينظر: شرح ابن النحوية: ٤٧٩.

(4) شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٦. وينظر: شرح الاشموني: ١٧٠/١، وحاشية الصبان: ٢٦٥/١.

(5) النحو الوافي: ١/ ٤٣٠. وينظر: جامع الدروس العربية: ١٥٢/١.

ويرى الباحث أنَّ الإقرار بمجيء التمييز معرفة لم يثبت إلَّا عند الفراء، إذ قال: «العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة، وكذلك قوله:﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَها﴾[1]، وهي من المعرفة كالنكرة، لأنَّه مفسر، والمفسر في أكثر الكلام نكرة كقولك: ضقت به ذرعاً، وقوله:﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً﴾[2]، فالفعل للذرع لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسندا إليك فقلت: ضقت جاء الذرع مفسراً لأن الضيق فيه كما تقول: هو أوسعكم داراً، دخلت الدار لتدل على أن السعة فيها لا في الرجل»[3]. وقد وصف العكبري رأي الفراء بأنَّه ضعيف[4]، بل عدَّه الزمخشري شذوذاً [5].

وأمَّا ما جاء به النحاة المتأخرون من أنَّ هذا هو رأي الكوفيين عموماً، ففيه نظر؛ لأنَّه لم يثبت إلا للفراء، أما لغيره فلا دليل عليه. ويرى الباحث أنَّ موقف الفراء يمكن تفسيره بنقطتين:

الأولى: إنَّ الفراء كان يدرك أنَّ الأصل في التمييز التنكير ولكن جاء معرفةً في بعض الشواهد أيضاً، وهذه الشواهد يقبلها على ظاهرها من دون اللجوء إلى التأويل والتقدير كما فعل البصريون، لأنَّه يقول: « وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[6] العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة»[7]. لكنَّه يقبل تأويلها بدليل قوله: «...لأنَّه وإن كان معرفة فإنه فِي تأويل نكرة، ويصيبه النصب فِي موضع نصب النكرة ولا يجاوزه »[8].

---

(1) سورة القصص، الآية: ٥٨.

(2) سورة النساء، الآية: ٤.

(3) معاني القران: ١/ ٧٩.

(4) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري: ١١٧/١.

(5) ينظر :الكشاف:١٨٩/١.

(6) سورة البقرة، الآية: ١٣٠.

(7) معاني القرآن، للفراء : ٧٩/١.

(8) المصدر نفسه: ٧٩/١.

الثانية: إنَّ ما جاء معرفة في التمييز يقر به الفراء ويقبله سماعاً، ولا يقيس عليه لأنَّه قليل والقياس يصح بالكثرة، فيقول: «قوله: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[1] وهي من المعرفة كالنكرة؛ لأنَّه مفسِر، والمفسر فِي أكثر الكلام نكرة»[2].

(1) سورة القصص، الآية: ٥٨.

(2) معاني القرآن للفراء:٧٩/١

المسألة الثانية: الخلاف النحوي في تعريف المفعول لأجله

المفعول لأجله أو المفعول له يأتي نكرة، ويأتي معرفة، فأمَّا النكرة فمتفقٌ عليه بين النحاة، وأمَّا المعرفة فقد خالف الرياشي والجرمي جمهور النحويين، وقد ذكر ابن النحوية هذا الخلاف فقال: «واتفق النحويون على جواز وقوعه معرفةً ونكرةً إلاَّ الرياشي والجرمي، فإنَّهما أبيا أنْ يكون معرفة قياساً على الحال والتمييز لمشاركته لهما في رفع الإبهام»[١].

وتابع ابن النحوية مَنْ سبقه من النحويين في جواز مجيء المفعول له معرفة، وذلك نحو «قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان، قال الشاعر، هو حاتم بن عبد الله الطائي[٢]:

وأَغفِرُ عَوْرَاء الكريمِ ادَّخارَهُ ... وأعرِضُ عن شتمِ اللّئيمِ تكرُّما »[٣]

فنلحظ قوله (ادخاره) جاء معرفاً بالإضافة «وحسن فيه الألف واللام لأنَّه ليس بحال، فيكون في موضع فاعل حالاً، ولا يُشَّبهُ بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما؛ لأنه ليس في موضع ابتداء ولا موضعاً يُبنى على مبتدأ، فيُبنى معه على المبتدأ، فمن ثَمَّ خالف باب رحمةُ الله عليه، وسقياً لك، وحمداً لك»[٤].

وقد تابع النحاة سيبويه في جواز وقوع المفعول له نكرة ومعرفة مستشهدين بقول حاتم المار ذكره[٥]. ومما يعزز ذلك قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ

---

(١) ينظر شرح ابن النحوية: ٤٩٣.

(٢) البيت في ديوانه: ٢٢٤.

(٣) الكتاب: ١ / ٣٦٨.

(٤) المصدر نفسه :١/٣٧٠.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢٠٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/٢٥٦، والايضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ١٩٧

الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[1]، أي: لحذر الموت، ومما جاء بالشعر معرفاً بـ(ال) قول العجاج:[2]

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ

مَخَافَةً وَزَعَـلَ الْمَحْبُورِ

وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ

ونلحظ أنَّ ابن النحوية قد تابع النحاة في جواز وقوع المفعول له معرفة معززاً ما ذكره بنصوص من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ابتغاءَ مرضات الله﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿حذرَ الموت﴾[4]. فضلاً عن ذكره قول حاتم الطائي الآنف الذكر، وكذلك الرجز الذي انشده العجاج[5].

وقد ذكر ابن النحوية أنَّ الرياشي والجرمي «أَبَيَا أنْ يكون معرفة قياساً على الحال والتمييز؛ لمشاركته لهما في رفع الابهام»[6].

ويظهر من كلامه أنَّه رجح رأي جمهور البصريين على رأي الرياشي والجرمي، وهذا ما تناوله غيره من النحاة، فقد ذهب الرياشي والجرمي إلى أنَّ المفعول لأجله يجب أنْ يكون نكرة؛ لأنَّه كالحال والتمييز، وكل منهما لا يكون إلا نكرة، فإنْ جاء المفعول لأجله مقترنا بأل، فـ(ال) هذه زائدة لا معرفة، وإنْ جاء مضافاً إلى معرفة فإضافته لفظية

(1) سورة النساء، الآية: ١١٤.

(2) ديوان العجاج: ٣٥٤.

(3) سورة البقرة، الآية: ٢٠٧.

(4) سورة البقرة، الآية: ١٩.

(5) ينظر: شرح ابن النحوية:٤٩٣

(6) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

لا تفيد تعريفا؛ لأنَّه لو جاء معرفة لجاز قيامه مقام الفاعل، نحو: سِيرَ عليه مخافةُ الشر، برفع (مخافة)، ولما لم يقم مقام الفاعل دلَّ على تنكيره كالحال والتمييز،[1].

وذكر ابن السراج نقلاً عن المبرد أنَّ الجرمي يرى أنَّ « ما جاء في معنى لـ(كذا) لا يقوم مقام الفاعل، ولو قام مقام الفاعل لجاز: سير عليه مخافةُ الشر، فلو جاز: سير فيه المخافة لم يكن إلا رفعا فكان مخافة وما أشبهه لم يجئ إلا نكرة فأشبه ما خرج مخرج ما لا يقوم مقام الفاعل نحو: الحال والتمييز، ولو جاز لما أشبه (مخافة الشر) أن يقوم مقام الفاعل لجاز (سير بزيد راكب) فأقمت (راكباً) مقام الفاعل، ومخافة الشر وإن أضفته إلى معرفة فهو بمنزلة (مثلك) وغيرك وضارب زيد غدا نكرة»[2].

وقد ردَّ ابن الانباري وغيره ما ذهب إليه الرياشي والجرمي؛ لأنَّ ما ذهبا إليه يفتقر إلى دليل، فيقول:« وذهب ابو عمر الْجَرَمِيُّ إلى أنه لا يجوز أن يكون إلا نكرةً، وتُقدَّرُ الإضافة في هذه المواضع في نية الانفصال، فلا يكتسبُ التعريف من المضاف إليه، كقولهم: (مررت برجل ضارب زيدًا غدًا)، قال الله تعالى:﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[3] وقال الشاعر:[4]

سَل الهُمومَ بكل مُعْطي رأسِهِ ... ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيسِ[5]

([1]) ينظر: الأصول في النحو: ٢٠٨، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس: ١ / ٥٨٥، وشرح ألفية ابن معط للنيلي: ١/ ٥٢١.

([2]) الأصول في النحو: ١/ ٢٠٩.

([3]) سورة الأحقاف، الآية: ٢٤.

([4]) البيت منسوب للمرار الأسدي في الكتاب:١/ ١٦٨، ٤٢٦، وشرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي:١/ ١٠٢. وبلا نسبة في الإيضاح العضدي: ١٤٣، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني: ١/ ١٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٠.

([5]) معطي رأسه: ذليل. وناجٍ: سريع. والصهبة: بياضُ يضرب إلى الحمرة. والمتعيس: الأبيض الذي تخالطه شقرة.

والذي عليه الجمهور، والمذهب المشهور هو الأول، والذي ادَّعاه، الجرميُّ من كون الإضافة في نية الانفصال، يفتقر إلى دليل، ولو صح هذا في الإضافة، فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر[١]:

(والهولَ من تهوُّل الهبور)، وأشباهه ...» [٢]

وعقَّب الرضي على ما قاله الجرمي بأنَّ ما ذكره، «لا يُطرد له ذلك في نحو:[٣]

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ

مَخَافَةً وَزَعَـلَ الْمَحْبُورِ

وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ

إلَّا أنْ يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما، أي: (زعلاً زعل المحبور)، و(مهولاً الهول)... ومذهب البصريين أولى من الباقين؛ لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره»[٤]، وقال أيضا: « ويُعزى إلى الرياشي وجوب تنكير المفعول له، لمشابهة للحال والتمييز، وبيت العجاج قاضٍ عليه، وكذا قول حاتم[٥]... وكذا قوله تعالى: ﴿حذرَ الموت﴾[٦] ...»[٧].

وذكر أبو حيان والسيوطي أنَّ المبرد وافق الجرمي والرياشي في اشتراط «كونه نكرة وأنَّه إن وجدت فيه (ال) فزائدة؛ لأنَّه المراد ذكر ذات السبب الحامل فيكفي فيه النكرة، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها، ورده سيبويه والجمهور، فإنَّ السبب الحامل قد يكون

---

(١) ديوان العجاج: ٣٥٤.

(٢) أسرار العربية: ١٤٨-١٤٩

(٣) تم تخريجه في الصفحات السابقة.

(٤) شرح الكافية للرضي: ١/ ٦٠٧، وينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس: ٥٨٥/١.

(٥) تم ذكره الصفحات السابقة، وهو: وأغفر عوراء الكريم ادخاره ... وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

(٦) سورة البقرة ، الآية: ١٩.

(٧) شرح الكافية للرضي: ١/ ٦١٥-٦١٦.

معلوما عند المخاطب فيحمله عليه فيعرفه ذات السبب وأنَّها المعلومة له ولا تنافي بينهما فمجموع الشروط باتفاق واختلاف ستة وبقي سابع وهو أَلَّا يكون من لفظ الفعل فإن كان فمفعول مطلق؛ لأنَّ الشيء لا يكون علة لنفسه وهذا الشرط راجع إلى معنى الشروط المذكورة كما قال أبو حيان فلذا لم أصرح به»[1]. وهذا الكلام فيه نظر؛ لأنَّ المبرد رفض هذا الرأي؛ والدليل ما نقله ابن السراج عن المبرد بقوله: « وقرأت بخط أبي العباس في كتابه: أخطأ الرياشي في قوله: مخافة الشر ونحوه (حال) أقبح الخطأ؛ لأنَّ باب لـ(كذا) يكون معرفة ونكرة»[2].

ومما تقدم نجد أنَّ ابن النحوية قد رجح رأي البصريين معززاً ذلك بأمثلة من القرآن الكريم والشعر، ورَدَّ رأي الرياشي والجرمي من خلال تأييده رأي الجمهور.

ويرى الباحث أنَّ الأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الجمهور وتبعهم ابن النحوية؛ لورود الشواهد الكثيرة عليه وفي مقدمتها الشواهد القرآنية.

(1) همع الهوامع: ٢/ ١٢٣. وينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٨٨/٣.

(2) الأصول في النحو: ٢٠٨.

المسألة الثالثة: الخلاف النحوي في إضافة أفعل التفضيل

يُعرِّف النحويون اسم (التفضيل) بأنه «ما اشتقّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره»[١]، أو« هو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل»[٢].

وقد أطلق عليه بعض النحاة تسمية (اسم التفضيل)[٣] واطلق عليه بعضهم الاخر ــ ومنهم ابن النحوية ــ تسمية (أفعل التفضيل)[٤].

ومن المسائل الخلافية التي ذكرها الشارح الخلاف في إضافة (أفعل التفضيل)[٥]، إضافته إضافة محضة (معنوية) أم إضافة غير محضة (لفظية). فقال:« اختُلف في إضافة أفعل التفضيل؛ فقال الكوفيون[٦]: إذا كانت إضافته بمعنى (مِنْ) مثل: زيدٌ أفضلُ الناسِ، كانت لفظية، ولم يتعرَّف المضاف بالمضاف إليه، وإنْ كانت بمعنى اللام مثل:(الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان)، وقول أيمن بن خريم عن نُصيب: (هو أشعر أهل جلدته)، كانت معنوية تُعرِّف المضاف بالمضاف اليه»[٧].

فهناك اختلاف في المعنى في الأمثلة التي ذكرها، فقولهم: (زيد أفضل الناس)، أي: كلهم فاضل إلا أنَّ زيداً أفضل منهم، فهناك شراكة بين المضاف والمضاف اليه، فإضافة (أفعل) هنا لم تفد إلَّا التخفيف في اللفظ؛ لأنَّ الإضافة هي التي أوجبت حذف

---

(١) التعريفات، للشريف الجرجاني:٢٥.

(٢) شرح التصريح: ٢/ ٩٢.

(٣) ينظر: اللباب: ١/ ٤٤٧ وشرح الاشموني: ١/ ٤٨٥، وحاشية الصبان: ٣/ ٦٥.

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: ١/ ١٢٠، والإنصاف: ٢/ ٣٩٩، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٩٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ٢٥٥، ومغني اللبيب: ١ / ١٧٧، وهمع الهوامع: ٢/ ١٠٣.

(٥) ينظر: شرح ابن النحوية: ٦٨٣.

(٦) ينظر: الكتاب:٢٨٨/١، الأصول في النحو: ٨/٢، الايضاح العضدي: ٢٩٦،شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٩/٢، ارتشاف الضرب: ١٨٠٦/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٣٢/٢.

(٧) شرح ابن النحوية:٦٨٤.

(من) وبحذفها حصل التخفيف[١]، أمَّا قولهم: (نُصَيب هو أشعر أهل جلدته) أي: شاعرهم؛ لأنَّه لم يكن فيهم شاعر غيره، فلا توجد شراكة بين المضاف والمضاف إليه، فالإضافة هنا أفادت التخصيص[٢].

وقد وافق أبو علي الفارسي الكوفيين في هذه المسألة، إذ يقول: «إضافة أفعل إلى ما هو بعض له نحو قولهم: هو أفضل القوم، وأعلم الناس، فأفضل يضاف إلى جماعة هو أحدها، والجماعة تشترك في هذه الصفة إلا أنَّ صفته زائدة على صفتهم، ومِن فيها لابتداء الغاية؛ لأنَّ المجرور بها هو الموضع الذي ابتدأ منه فضله بالزيادة في قوله: أفضل منه»[٣]. وتابعهم أيضاً الجزولي وابن عصفور وغيرهم[٤].

أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّ أفعل التفضيل «متى أضيف إلى معرفة فهو معرفة بالإضافتين؛ أي: التي بمعنى (من) والتي بمعنى (اللام)، أو إلى نكرة فهو نكرة بهما»[٥]. وينسب هذا المذهب إلى سيبويه وجمهور البصريين[٦].

ولكن النحاة اختلفوا في تفسيرهم لرأي سيبويه، فابن عصفور نسب إليه أنَّه يقول أنَّها غير محضة، فقال: «فثبت أنَّ إضافتها غير محضة وهو مذهب سيبويه رحمه الله»[٧]، أمَّا أبو حيان وابن مالك والأشموني فنسبوا إليه أنَّ إضافة أفعل التفضيل إضافة محضة[٨]. إذ قال أبو حيان: «وذهب سيبويه، والأكثرون إلى أنَّ إضافة أفعل التفضيل محضة، وذهب الكوفيون، والفارسي، وأبو الكرم بن الدباس صاحب كتاب (العرف) إلـــى

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معط، للرعيني، السفر السابع: ٦٩٩ (أطروحة دكتوراه): عبد الله بن عمر حاج إبراهيم، جامعة أم القرى،١٩٩٧م

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معط، للرعيني، السفر السابع: ٦٩٩.

(٣) الايضاح العضدي: ٢٦٩.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٠٦/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٣٢/٢.

(٥) شرح ابن النحوية:.٦٨٤

(٦) ينظر: الكتاب:٢٨٨/١، الأصول في النحو: ٨/٢، شرح المفصل، ابن يعيش: ١٥٩/٢، ارتشاف الضرب: ١٨٠٦/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٣٢/٢.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٧١، و٧٢.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٥/٣، وارتشاف الضرب: ١٨٠٦/٤، وشرح الاشموني: ٤٩٢/١.

أنَّها غير محضة»[١].

وقد اعترض ابن النحوية على مذهب البصريين[٢]، فقال:« وقال البصريون متى أُضيف إلى معرفة فهو معرفة بالإضافتين، أي: التي بمعنى (من) والتي بمعنى (اللام)، أو إلى نكرة فهو نكرة بهما، وهذا ينتقض بجواز: مررت برجل أفضل الناس، وامتناع: مررت بزيد أفضل الناس، ولو كان معرفة لما كان كذلك؛ لأنَّ المعرفة لا تجري صفةً على النكرة، وتجري صفةً على المعرفة، فقوله:

لم يُعطَ من مضافه التعريفا

إنما يستقيم على قول الكوفيين في إضافته بمعنى (من)، وقول البصريين فيما إذا كان المضاف اليه نكرة»[٣].

فنلحظ أنَّ ابن النحوية يرى في كلام المصنف أنَّه متطابق مع مذهب الكوفيين، لا مع مذهب البصريين الذي يرى أنَّ إضافة أفعل التفضيل إلى معرفة فهو معرفة على الإطلاق، ولكن بالعودة إلى ألفية المصنِّف نرى أنَّه لم يحدد معنى الإضافة سواء أكانت بمعنى (من) أم بمعنى (اللام)، إذ قال ابن معط [٤]:

وأفعل التفضيل إنْ أُضيفا لم يُعطَ من مضافه التعريفا

فنلحظ أنَّ كلامه موجز، وليس مفصلاً كما هو رأي الكوفيين وابن النحوية، وقد اعترض النيلي وابن القواس على الكوفيين في شرحهما لهذا البيت وبيَّنا أنَّ تقدير (مِن) لو كان مانعاً من التعريف لمُنع في نحو: ثوب الخز ولمنعت (اللام) المقدرة في قولك: (غلام زيد)[٥]، ويقول النيلي: «إنما لم يتعرف أفعل التفضيل بما أُضيف إليه، لأنَّه أشبَهَ الفعل، أعني فعل التعجب، والفعل لا يقبل التعريف فكذا أفعل التفضيل، ووجه الشبه لفعل

(١) ارتشاف الضرب: ١٨٠٦/٤.

(٢) وهذا رأيه أيضاً في حاشيته على كافية ابن الحاجب. ينظر: الحاشية: ٢٠٠.

(٣) شرح ابن النحوية: ٦٨٤.

(٤) ألفية ابن معط: ٣٤ البيت (٤٠٤)، وينظر: شرح ابن النحوية: ٦٨٤.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معط للنيلي:٢/ ٦٩٨، شرح ألفية ابن معط، لابن القواس: ٧٣٧/١.

التعجب أنه لا يُبنى مما لا يُبنى منه فعل التعجب، فلذلك لم يتعرف لهذا المعنى لا لتقدير (من) ولذلك يتعدى بحرف الجر ويوصل به كالفعل»[١].

وذهب الجرجاني إلى أنَّ التركيب هو الذي يشخِّص الإضافة، لأنَّ الإضافة تستعمل بحذف (من) ونية إثباتها فتكون الإضافة في هذه الحالة غير محضة، وتستعمل بحذف (من) مطلقاً فنقدر:(زيد أفضل الناس) بـ(زيد الأفضل)[٢] .

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ« إضافة اسم التفضيل في الغالب لا تفيد معنى حرف، ولا تدل عليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب﴾[٣]، فهذا نظير قولهم (حسن الوجه)، فلا يصح تقدير حرف فإن (أشد) هو العذاب كما ذكروا في الصفة المشبهة... وإضافة اسم التفضيل محضة عند الجمهور، فهذا خرج عن التقدير أيضا»[٤].

(١) شرح ألفية ابن معط للنيلي: ٢/ ٦٩٨.

(٢) ينظر: المقتصد: ٢/ ٨٨٥.

(٣) سورة البقرة: الآية: ٨٥.

(٤) معاني النحو: ٣/ ١٢٠.

ثالثاً: المسائل الخلافية في الأسماء المعربة بالحروف

المسألة الأولى: الخلاف النحوي في إعراب الأسماء الستة

ذكر ابن النحوية أنَّ الأسماء الستة تُعرب بالحروف، خلافاً للأصل، شريطة أنْ تكون غير مُصغّرة، وغير مضافة إلى ياء المتكلم[١]، وذكر أنَّه قد« اُختلف في إعراب هذه الأسماء في هذه الحالة على ستة مذاهب»[٢].

المذهب الأول: نيابة الحروف عن الحركات: فقد نابت (الواو والألف والياء) عن (الضمة والفتحة والكسرة)، فهي «معربة بهذه الحروف، وأنَّ هذه الحروف علامات إعراب لا حروف إعراب»[٣]، وينسب هذا الرأي إلى قطرب والزيادي والزجاجي، وهشام الضرير من الكوفيين[٤].

وقد رفض ابن النحوية هذا المذهب؛ لعدم النظير؛ لأنَّ « علامات الاعراب زائدة على الكلمة ومن جملة هذه الاسماء (فوك، وذو مالٍ) فلو كانت هذه الحروف علامات إعراب أدى إلى بقائها على حرف واحد وهو عديم النظير، إذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرف واحد»[٥].

المذهب الثاني: الإشباع: فإنَّها «معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، و أنَّ هذه الحروف إشباع لها»[٦]. وهذا ما ذهب اليه المازني والزجاج، واحتجَّا بأنّ الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجرّ، كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب فدلّ على أنّ الباء في (أب) حرف الإعراب وأنّ هذه الحركات التي هي الضمّة والفتحة والكسرة حركات إعراب، وإنّما أُشبعت فنشأت عنها هذه الحروف (الواو

---

(١) ينظر: شرح ابن النحوية:١٢٠-١٢٣

(٢) المصدر نفسه ١٢٣

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري :١٩٤، شرح التسهيل، ابن مالك:٤٣/١، التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي:١٧٩/١، ائتلاف النصرة: ٢٨

(٥) شرح ابن النحوية:١٢٣

(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

والألف والياء)، فالواو عن إشباع الضمّة ، والألف عن إشباع الفتحة ، والياء عن إشباع الكسرة[١]. واستدلوا على ذلك بما ورد في الشعر، وذلك يكون للضرورة، كقول الشاعر في إشباع الضمة[٢]:

وأَنني حيثما يُدني الهوى بَصَري ... من حيْثُما سلكوا أدنُو فأنْظُوْرُ[٣]

أي: (فأنظر)، ولكنه اضطر فأشبع الضمة على الظاء؛ فتولَّد عن هذا الإشباع زيادة الواو.

واعترض ابن النحوية «بأنَّ الاشباع إنما ورد عنهم في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام»[٤].

المذهب الثالث: بالنقل والانقلاب: أي أنَّها« معربة بالحركات التي قبل الحروف أيضاً ولكنها منقولة اليها من الحروف، وأنَّ الأصل في الرفع (هذا أخَوُكَ) بضم الواو بعد فتحةٍ، فاستُثقلت الضمة على الواو فنُقلت عنها إلى ما قبلها، فسُكِّنت الواو وانضم ما قبلها فقيل: (أخُوْكَ)، ففيها في الرفع النقل فقط، وفي النصب: (رأيتُ أخَوَكَ)، بفتح الواو بعد فتحة، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفاً فقيل: (أخَاك) في النصب قلب فقط، وفي الجر مررتُ (بأخَوِكَ) بكسر الواو بعد فتحة فاستُثقلت الكسرة على الواو فنُقلت إلى ما قبلها فسُكِّنت الواو وانكسر ماقبلها فقُلبت ياءً، ففيها في الجر نقل وقلب، وهذا مذهب أبي علي الجرمي»[٥]، وقيل مذهب الربعي أيضاً[٦].

وردَّه ابن النحوية وغيره من أربعة أوجه؛ الأول: إنَّه «غير مطَّرد في النصب؛ لأنَّ النقل على ما ذُكر إنما هو في الرفع والجر دون النصب[٧]. والثاني: إنَّ «النقل إنَّما يكون

---

(١) ينظر: الإنصاف:٢١/١

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة، ديوانه:١١٨، وحققه الدكتور محمد جبار المعيبد برواية: وأنني حيثما (يثني)...

(٣) ينظر: شرح ابن النحوية:١٢٣

(٤) المصدر نفسه:١٢٣.

(٥) المصدر نفسه:١٢٥، وينظر:الإنصاف:٢٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك:١/ ٤٣، والتذييل والتكميل:١٧٧/١.

(٦) ينظر:الإنصاف:٢٠/١، وشرح التسهيل، ابن مالك:١/ ٤٣، والايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب:١/ ١١٧، التذييل والتكميل:١٧٧/١.

(٧) شرح ابن النحوية:١٢٥.

من المتحرك إلى الساكن في الوقف... وهذا ها هنا بالعكس؛ لأنَّه نقل إلى متحرك في الوصل»[١]، والثالث: أنَّهم جعلوا حرف الإعراب ليس الحرف الأخير[٢]، والرابع: التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية[٣].

المذهب الرابع: بالإعراب من مكانين: أي «أنَّها معربة بالحروف والحركات جميعاً»[٤]، ويُنسب هذا المذهب إلى الكوفيين[٥]، وقد احتجوا لمذهبهم بدليل «تغير الحركات على الباء حال الرفع والنصب والجر، وكذلك والواو والألف والياء تجري مجراها في كونها إعراباً بدليل أنَّها تتغير حال الرفع والنصب والجر... فدل على أنَّ الضمة والواو علامة الرفع، والفتحة والألف علامة النصب، والكسرة والياء علامة الجر فوجب أنْ تكون معربة من مكانين[٦].

ورفض ابن النحوية هذا المذهب بقوله:« إنَّ العامل الواحد لا يحدث علامتي إعراب في شيء واحد، وبأنَّه يؤدي إلى بقاء (فوكَ، وذو مالٍ) على حرف واحد»[٧]. وقال الأنباري:« لو جوزنا أنْ يجتمع في الاسم إعرابان مختلفان لأدى ذلك إلى التناقض لأنَّ كل واحد من الإعرابين يدل على نقيض ما يدل عليه الاخر»[٨].

المذهب الخامس: بانقلاب الحروف: أي أنَّها أُعربت «بانقلاب بعض هذه الحروف إلى بعض»[٩]، فعلامة الرفع (الواو) تبقى على حالها، وعلامة النصب (الألف)، وعلامة الجر (الياء) منقلبتان عن الواو، وينسب هذا المذهب إلى الجرمي[١٠]. وردَّه ابن النحوية؛ لأنَّه

---

(١) شرح ابن النحوية:١٢٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:١/٤٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) شرح ابن النحوية:١٢٦

(٥) ينظر: المقتضب:٢/١٥٥، الإنصاف:١/٢٠، أسرار العربية:٩٥، شرح المفصل لابن يعيش:١/٢٥التذييل والتكميل:١/١٧٧، ائتلاف النصرة:٢٨.

(٦) الإنصاف:١/١٩.

(٧) شرح ابن النحوية:١٢٦.

(٨) الإنصاف:١/٢٠.

(٩) شرح ابن النحوية:١٢٦.

(١٠) ينظر: التبيين:١٩٤، شرح المفصل لابن يعيش/١/٥٣، التذييل والتكميل:١/١٧٧.

يستوجب« خروجها عن نظرائها؛ لأنَّها من جملة الأسماء المفردة وليس في الأسماء المفردة ما يعرب بانقلاب الحروف»[١].

المذهب السادس: الحمل على النظير: فإنَّها «معربة بالحركات المقدرة على هذه الحروف و أنَّها حروف إعراب، وإليه ذهب سيبويه وهو الصحيح، والأصل في الرفع: (هذا أَخُوُك) بضمتين، الأولى منهما تبع للثانية فحُذفت ضمة الواو استثقالاً لها عليها وقُدِّرت، وفي النصب: رأيتُ اخَوَكَ بفتحتين كذلك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا وقُدِّرت عليها الفتحة تعذراً، وفي الجر: مررتُ بأخِوِكَ بكسرتين كذلك ايضاً، فحُذفت كسرة الواو استثقالاً، فحروفها في الرفع أصلية وفي النصب والجر منقلبة»[٢]. وهذا هو الرأي المشهور وهو «مذهب قوي من جهة القياس؛ لأنَّ الأصل في الإعراب أنْ يكون بالحركات ظاهرةً أو مقدرةً، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء فوجب المصير إليه»[٣].

وقد رفض السهيليّ هذا المذهب؛ لأنَّ الواو والألف والياء ليست أحرف إعراب، واستدلّ بأنّه لو« كانت الواو في (أخوك) حرف إعراب لقلت في الإضافة إلى نفسك :هذا (أَخِيَّ) كما تقول: هؤلاء مسلميَّ ، فتدغم الواو في الياء، لأنّها حرف إعراب عند سيبويه، وهي عند غيره علامات إعراب ، فإذا كانت واو الجمع ثبتت مع ياء المتكلم وهي زائدة علامة إعراب عند بعض النحويين، فكيف يُحذف ما هو لام الفعل وأحقّ بالثبات منها، فقد وضح أنّها ليست الحروف»[٤]

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الباحث لم يجد كلاماً في كتاب سيبويه في المواضع التي تحدث فيها عن الأسماء الستة يذكر فيه أنَّ (الواو والألف والياء) في الأسماء الستة حروف إعراب وأنَّها معربة بحركات مقدرة، ولعل النحاة أخذوا عنه هذا من كلامه عن إعراب المثنى؛ لأنَّه ذكر أنَّ حروفه حروف إعراب، إذ قال:« واعلم أنك إذا ثنيت الواحد

(١) شرح ابن النحوية:١٢٦

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٣) شرح التسهيل، ابن مالك:٤٨/١، وينظر الإنصاف:٢٠/١

(٤) نتائج الفكر في النحو، للسهيلي:٩٩

لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية...»[1]. ولعل هذا يتضح من كلام ابن الوراق إذ قال: «جعلوا هذه الأسماء مختلفة الأواخر توطئة لما يأتي من التثنية والجمع، وصارت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها»[2]،

ومما تقدم يتضح أنَّ الشارح وافق مذهب جمهور البصريين بقوله: «وهو الصحيح».

ويرى الباحث أنَّ المذهبين الأول و السادس هما أفضل المذاهب؛ لأنَّ الأول بعيد عن التكلف وخالٍ من الحذف والتقدير، ويتلاءم مع إعراب المثنى وجمع المذكر، بل عدَّه ابن الوراق توطئة لهما بحسب ما ذكرنا، إلَّا أنَّ ما يؤخذ على هذا المذهب هو مخالفته ما استقر من قواعد العربية؛ لأنَّ الأصل في الاعراب أنْ يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة . وأمَّا مذهب سيبويه والجمهور فهو قوي في القياس وله نظير في كلام العرب إلا أنَّه لا يخلو من التكلف.

(1) الكتاب:١٧/١

(2) علل النحو، لابن الوراق:١٢٨

المسألة الثانية: الخلاف النحوي في نون التثنية والجمع

اختلف النحويون في نون الاثنين والجمع، وقد ذكر ابن النحوية هذا الخلاف، إذ قال:« واعلم أنَّه قد اختُلف في نون جمع السلامة والمثنى بعد الاتفاق على وجوب حذفها للإضافة على سبعة مذاهب»[١] .

المذهب الأول: «أنَّها عوض من التنوين»[٢]: وينسب هذا المذهب الى ابن كيسان[٣]، إذ يرى أنَّ « الحركة عوضٌ منها الحرف ولم يعوض من التنوين شيء فكانت النون عوضا عنه ولذلك حُذفت في الإضافة كما يحذف التنوين»[٤].

ورفض ابن النحوية هذا المذهب بأنَّ النون «تثبت مع أداة التعريف، والتنوين لا يثبت معها»[٥].

ورُدَّ أيضا، بأنَّ التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصالته وبين المشابه للفعل ولا حاجة إليه هنا؛ لأنَّ التثنية والجمع بعيدان عن الفعل فلم يحتج الاسم هنا إلى فارق[٦].

المذهب الثاني: «أنَّها عوض من الحركة»[٧]: وذلك في قولك في النداء:« يا رجلانِ، النون عوض من الحركة، بدلالة أنك تقول: يا رجلُ، فتجده عارياً من التنوين، وكذا إذا دخلت الألف واللام فقلت: الرجلانِ، فإنَّ النون عوض من الحركة وحدها، لأنَّ التنوين يعاقب الألف واللام»[٨]. وينسب هذا المذهب إلى الزجاج[٩].

---

(١) شرح ابن النحوية:١٨١

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب:١/٥٧٠، وهمع الهوامع:١/١٧٩.

(٤) همع الهوامع:١/١٧٩.

(٥) شرح ابن النحوية:١٨١.

(٦) ينظر: همع الهوامع:١/١٧٩.

(٧) شرح ابن النحوية:١٨١.

(٨) المقتصد:١/١٩٠.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب:١/٥٧١، وهمع الهوامع:١/١٧٩.

ورَدَّه ابن النحوية بقوله: «بأنها تُحذف للإضافة، والحركة لا تُحذف لها»[١].

المذهب الثالث: «أنَّها عوض منهما»[٢]: أي عوض من (التنوين، والحركة)، نحو قولك: «مسلمانِ ومسلمون، فإنَّه عِوض من الحركة والتنوين، وذلك أنَّ الالف في مسلمان حرف إعراب كالتاء في (قائمة)، فكما أنَّ التاء يكون له حركة وتنوين كما يكون للميم في مسلم واللام في رجل، فلما مُنع الالف الحركة والتنوين جُعل النون عوضاً منهما؛ لأنَّ الاسم اذا لم يُبْنَ لم يجزْ أنْ يُعرى من الحركة والتنوين»[٣]. وينسب هذا المذهب لابن ولّاد، وابن طاهر الجزولي[٤]

وقد رفض ابن النحوية هذا المذهب؛ لأنَّه « باستلزامه التناقض؛ لأنَّها من حيث هي عوضٌ من التنوين يجب حذفها مع الألف واللام والإضافة، ومن حيث هي عوضٌ من الحركة يجب إثباتها معهما»[٥].

المذهب الرابع: «...أنَّها عوض من التنوين في حال الإضافة، ومن الحركة في حال الألف واللام»[٦]، وهذا هو مذهب ابن جني[٧].

وردَّه ابن النحوية؛ لأنَّه «لم يُعهد تعويض شيء واحد من شيئينِ في حالتين، وأيضاً فإنَّه لم يُثنَّ ولم يُجمع في حال اللام والإضافة ليكون عوضاً منهما في الحالتين»[٨].

المذهب الخامس: «أنَّها عوض من ثلاث تنوينات في الجمع، وتنوينين في التثنية لتحلل التثنية إلى مفردين والجمع إلى ثلاثة وهو مذهب أحمد بن يحيي من الكوفيين»[٩]، فقولك:

---

(١) شرح ابن النحوية:١٨١.

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٣) المقتصد:١/١٩٠.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب:١/٥٧١، وهمع الهوامع:١/ ١٧٩.

(٥) شرح ابن النحوية:١٨١.

(٦) المصدر نفسه ١٨١– ١٨٢.

(٧) ينظر: سر صناعة الاعراب لابن جني:٢/٤٩٩.

(٨) شرح ابن النحوية:١٨٢.

(٩) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

في زيدان: عوض من التنوين في زيدٌ وزيدٌ، وقولك زيدون، التنوين فيه عوض من التنوينات في زيدٌ، وزيدٌ، وزيدٌ[١].

وقد ردَّه ابن النحوية: «بأنَّ حرفاً واحداً لا يكون عوضاً من حرفين فصاعداً؛ لأنَّه عديم النظير»[٢].

المذهب السادس: «...أنها زيدت لتفرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد في الوقف»[٣]،أي لتفرق بين ألف الاثنين وبين ألف الواحد، فإذا قلت: رأيتُ زيداً، فإنَّ صورته تشبه صورة المثنى في حال الرفع إذا لم تلحق به النون، ثم حمل المثنى في حالتي النصب والجر على المرفوع في لحاق النون؛ لأنَّهما منه والمجموع لشبهه به في سلامة لفظ الواحد، ونسبه الشارح للفراء[٤] ونسبه غيره لبعض الكوفيين[٥]. ونسب أبو حيان رأياً آخرَ للفراء يرى فيه أنَّ النون هي نفسها التنوين، لا نون غيرها[٦].

وردَّه ابن النحوية: « بأنَّ حال الوقف عارض فلا اعتبار به، وبأنَّ حذفها للإضافة لا وجه له حينئذ»[٧].

المذهب السابع: «...أنَّها زيدت ليظهر فيها حكم الحركة تارة والتنوين أخرى فتثبت مع اللام كالحركة وتُحذف مع الإضافة كالتنوين، واليه ذهب سيبويه[٨]، وهو الصحيح لبطلان ما سواه»[٩].

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٩٠/١.

(٢) شرح ابن النحوية:١٨٢.

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٥) ينظر: أسرار العربية:٥٨.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب:٥٧١/١.

(٧) شرح ابن النحوية:١٨٢.

(٨) ينظر:الكتاب:١٨/١.

(٩) شرح ابن النحوية: ١٨٢، وينظر: المقتصد:١٩٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٩٠/١، وارتشاف الضرب:٥٧١/١، وهمع الهوامع:١٧٩/١.

واحتج العكبري بحجتين لهذا المذهب، أحداهما: «...أنَّ الاسم مستحق للحركة والتنوين وقد تعذرا في التثنية والجمع، والنون صالحة أنْ تكون عوضاً منهما، ووجدنا العرب قد زادوها فيها فيغلب على الظن أنها زيدت لذلك. ودليل ذلك زيادتها في الأمثلة الخمسة عوضا من الضمة، وهو دليلٌ على صحة تعويضها من الحركة، ودليل صحة تعويضها من التنوين، أنَّ النون والتنوين لفظهما سواء»[1]. والأخرى: «لما وجدنا النون في موضع يستحق الحركة والتنوين، وحذفت في موضع يحذف فيه التنوين وهو الإضافة، فدل ذلك على ما قلنا، لكن ثبوت الشيء في موضع وحذفه في موضع آخر ليس بعبث، بل لعلة اقتضت الفرق»[2].

ومما تقدم يظهر أنَّ الشارح قد رجح مذهب سيبويه، بقوله :« وهو الصحيح لبطلان ما سواه».

(1) التبيين:١/٢١١.

(2) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

المسألة الثالثة: الخلاف النحوي في (كِلا) بين الإفراد والتثنية

من المسائل الخلافية التي ذكرها ابن النحوية اختلاف النحويون في (كِلا) بين الإفراد والتثنية، فذهب البصريون إلى أنَّها اسم مفردٌ في اللفظ، ومثنىً في المعنى، وذهب الكوفيون إلى أنَّها مثنى في اللفظ والمعنى، قال ابن النحوية: «...وهو عند البصريين[١] اسم مفرد بدليل صحة الإخبار عنه بالمفرد في قولك: كلاهما قائمٌ، وكلاهما قامَ، وقول الشاعر:[٢]

كِلَا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يومُ صَدٍّ... وإنْ لَمْ تَأتِنا إلَّا لِمَاما»[٣].

وعلل ابن النحوية رأي البصريين بأنَّ الضمير يعود عليها تارة مفرداً مراعاةً للفظ ، وتارة مثنى حملاً على المعنى، واستدل بشاهدين أحدهما قرآني، والآخر من كلام العرب، فقال:« ولو كان مثنى لم يجز ذلك كما لا يجوز: الرجُلانِ قائم، ولا قامَ، ومعناه التثنية، فاذا رجع اليه ضمير أُفرد إنْ رجع إلى لفظه، وثُنِّي إنْ رجع إلى معناه وذلك كقوله[٤]:

كلاهما حين جَدَّ الجَرْيُ بينهما... قد أَقْلَعَا، وكلا أَنْفَيهِمَا رَابِي

فثنَّى في (أقلعا) حملاً على المعنى، وأفرد في (رابٍ) حملاً على اللفظ، وقال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[٥]، فأفرد حملاً على اللفظ»[٦].

واستدل البصريون ايضاً بأنَّها مفرد والألف فيها كالألف في (عصًا، ورحًا)، ولو كانت مثنى لفظاً وجب أنْ يُجعلها «من باب المثنى الذي لا واحد له نحو: اثنين ألا ترى

---

(١) ينظر:الإنصاف:٣٥٩/٢،و اللباب:٣٩٨/١، وشرح المفصل، ابن يعيش:٥٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور:١ /٢٤٤.

(٢) البيت لجرير في ديوانه:٧٧٨

(٣) شرح ابن النحوية:٧٢٨

(٤) البيت للفرزدق في أسرار العربية :٢٨٧، والخصائص لابن جني ٣/ ٣١٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٢٢، وفي غيرها، لكنَّه غير موجود في ديوانه.

(٥) سورة الكهف، الأية:٣٣

(٦) شرح ابن النحوية:٧٢٨،٧٢٩

أنهم لا يقولون(إثْنٌ) وكذلك لا يقولون:(كِلْ)[١]. واستدلوا أيضاً بأنَّها لو كان مثنى لم تجز إضافتها الى اثنين فتقول: كلا الرجلين، لئلا تكون قد أضفت الشيء إلى نفسه من غير مسوغ، ألا ترى أنه لا يجوز أنْ تقول: اثنا الرجلين[٢].

ومن أدلتهم ايضاً أنَّ العرب تجعلها في حال إضافتها إلى الظاهر بالألف في جميع الأحوال من رفع ونصب وجر، فلو كانت مثنى لكانت بالألف رفعا، وبالياء نصباً وجراً[٣].

أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ (كِلا) مثنى لفظاً ومعنى، ولا يفرد إلا في الضرورة،، وهو مأخوذ من (كل) ، فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية فيهما كالألف في (الزيدان)، و(العمران) ولزم حذف نون التثنية منها للزومها الإضافة[٤]. قال ابن النحوية:« وقال الكوفيون: هو مثنى لثبوت المفرد لمؤنثه في قول الشاعر:[٥]

في كِلْتَ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ ... كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ»[٦]

وقد رفض ابن النحوية دليل الكوفيين السماعي وذلك أنَّ «التاء إنْ كانت مفتوحة فأصلها (كلتا) فحُذفت الألف لضرورة الوزن، وإنْ كانت مكسورة فلتوهِّم ما بقي بعد الحذف اسماً كاملاً، فأُعْرِب مالم يدخله حذف، كما فعل ذلك في (يدٍ، ودمٍ)»[٧]. ولو كانت (كلتَ) مفرداً للمثنى (كلتا) لكان المعنى: إحدى رجليها، وذلك غير متصوَّر في البيت بدليل قوله بعدها : (كلتاهما قد قرنت بزائدة)[٨].

(١) ينظر: الإنصاف: ٣٥٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور:٢٤٤/١

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور:٢٤٥/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٤) ينظر: معاني القران:١٤٢/٢، وعلل النحو: ٣٨٩، والإنصاف:٣٥٩/٢، واللباب:١٩٨/١.

(٥) الرجز بلا نسبة، ينظر: علل النحو: ٣٨٩، واللباب:٣٩٩/١، والمقاصد النحوية للعيني: ١/ ٢٠٨ خزانة الادب للبغدادي١٣٣/١.

(٦) شرح ابن النحوية:٧٣٠.

(٧) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٨) شرح جمل لابن عصفور:٢٤٦/١.

واستدل الكوفيون أيضاً على أنَّ الألف فيها للتثنية؛ لأنَّها تنقلب إلى ياء في النصب والجر عند إضافتها إلى المضمر نحو: رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، فانقلبت الالف الى ياء وهذا دليل على أنَّها مثنى في اللفظ فضلاً عن المعنى، ولو كانت لغير التثنية لبقيت على حالها[1].

ورُدَّ قولهم هذا بأنَّ «جعلها بالياء في الجر والنصب فلم يكن لما قالوا إذ لو كان كذلك لاستمر مع المضمر والمظهر كما في كل مثنى وإنما قلبت الألف ياء مع المضمر لوجهين أحدهما أن (كلا وكلتا) يشبهان (على وإلى ولدى) في أنها لا تستعمل واحده بل لا بد من دخولها على الاسم وأن آخره ألف كآخرهما وكما تجعل الألف في (على) ياء مع المضمر كذلك (كلا) واختص ذلك بالنصب والجر كما أن (على) يكون موضعها نصبا بحق الأصل والثاني أنَّ (كلا) أذا أضيفت إلى المضمر لم تكن إلا تابعة للمثنى فجعل لفظها كلفظ ما تتبعه استحسانا»[2]

ويبدو أنَّ ابن النحوية وافق البصريين وخالف الكوفيين ورفض حجتهم، ويميل الباحث إلى هذا الرأي أيضاً؛ لكثرة سماعه على ألسنة العرب، والدليل الآخر أنَّها لو كانت مثنى لما جاز إضافتها إلى مثنى؛ لأنَّه لايجوز إضافة الشيء الى نفسه.

(1) ينظر: الإنصاف:٣٦٦/٢، واللباب:٣٩٨/١، وشرح المفصل ابن يعيش:٥٤/١.

(2) اللباب:٣٩٩/١.

رابعاً مسائل متفرقة

المسألة الأولى: الخلاف النحوي في (أيْمُنُ المستعمل في القسم) بين الأفراد والجمع

أيْمُنُ: لفظ مستعمل في القسم، هكذا بضم الميم والنون، ووقع الخلاف بين المدرستين حول (أيْمُن) أمفرد هو أو جمع؟، فذهب البصريون إلى أنَّه مفرد، وذهب الكوفيون إلى أنَّه جمع، فقدَّروا (أيْمُن الله لأفْعَلنَّ) بـ(أيمان الله لأفْعَلنَّ)[1].

وقد ذكر ابن النحوية هذا الخلاف مستشهداً بكلام سيبويه فقال: « وأمَّا(أيْمُنُ الله لأفْعَلنَّ) فهو عند البصريين اسم مفرد مشتق من اليُمْن، لايُضاف إلَّا إلى اسم الله تعالى والكعبة، وهو مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف وجوباً كما ذُكر في (لَعَمْرُكَ)[2]، ويجوز فيه إثبات نونه وحذفها، وإذا حُذفت جاز فتح همزته وكسرها، غيَّروا أوله عند تغيير آخره، وهي همزة وصل عند البصريين، واستدل سيبويه على ذلك بقول الشاعر[3]:

فقال فريقُ القومِ لما نَشَدْتُهُمْ ... نَعَمْ، وفريقٌ ليْمُنُ اللهِ ما نَدرِي

قال: ولولا أنَّها همزة وصل لم تسقط بدخول لام الابتداء، وكان من حقها أنْ تكون مكسورة كسائر همزات الوصل... ولكنهم شبهوها بالتي هي لام التعريف مِن قِبَلِ أنَّ (أيْمُن) لازم للقسم كلزوم اللام للدخول على النكرة لإفادة التعريف، ففُتحت كما فُتحت اللام»[4].

ثم ذكر ابن النحوية رأي الكوفيين في المسألة فقال: « وقال الكوفيون هو جمع (يمين) واستدلوا بقول زهير[5]:

---

(1) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٢٤-٣٢٥،٣/٥٠٣ ، ١٤٨/٤، والمقتضب: ٣٣٠/٢، والإنصاف:٣٣٦/١-٣٣٧ ، واللباب:٣٨٠/١، وشرح الكافية الشافية:٨٧٩/٢، والتذييل والتكميل:٣٥٤/١١، والجنى الداني:٥٣٨.

(2) قال ابن النحوية: (فإذا قلت :(لَعَمْرُكَ لأفعلنَّ) فاللام للابتداء... و(العمر) مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً لسدِّ جواب القسم مسدَّه، وتقديره: قسمي أو يميني). شرح ابن النحوية: ٣١٧.

(3) البيت لنُصيب بن رباح ينظر: شعر نُصيب بن رباح للدكتور داود سلوم: ٩٤.

(4) شرح ابن النحوية:٣١٨-٣١٩ ، وينظر الكتاب:٥٠٣/٣، ١٤٨/٤.

(5) ديوانه:٧٨ .

فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا ومِنْكُم ... بِمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بها الدِّمَاءُ »[1]

ولعل الشارح أراد بنقله كلام سيبويه دحضَ حجةٍ واعتراضٍ للكوفيين لم يشرْ إليهما صراحةً، فحجتهم هي أنَّ همزة (أيْمُن) همزة قطع؛ لأنَّه جمع على وزن (أفْعُل)[2]. فذكر ابن النحوية البيت الذي استدل به سيبويه ليُبيَّن أنَّ (أيمُن) مفرد وليس بجمع (يمين)؛ لأنَّ همزته سقطت مع اللام في (ليْمُنُ الله)، وبذلك أسقط حجتهم؛ لأنَّ همزة الجمع لاتسقط[3]. وأمَّا الاعتراض فهو أنَّ همزة الوصل لا تُفتَح مع غير ال التعريف، وهمزة أَيْمُن مفتوحة؛ لأنَّها همزة قطع، إلا أنها وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل، ولو كانت في الأصل همزة وصل لكان ينبغي أنْ تكون مكسورة، فكيف تكون وصلاً وهي مفتوحة؟[4]. فردَّ اعتراضهم الشارح بما نقله عن سيبويه من تشابه بين ال التعريف و أيْمُن القسم.

ورجَّح ابن النحوية رأي البصريين لسببين، أولهما: إنَّ (أيْمُن) الذي يقصده البصريون مختص بالقسم لا في غيره[5]. وهذا يعني أنَّ (أيْمُن) الذي ورد في شاهد الكوفيين مختلف عن (أيْمُن) المختص بالقسم الملازم للفظ الجلالة (أيْمُن الله). وثانيهما: إنَّ كسر همزته مع حذف النون يقوي مذهب البصريين[6]. فنلحظ أنَّه أخذ بالمشهور عند النحاة من أنَّ همزة الجمع لا تُكسر[7]، وبذلك يكون لفظ (أيْمُن) ليس جمعاً؛ لأنَّ همزته مكسورة، مع حذف والنون(إِيْمُ)، وقد تُكسر من دون حذفها؛ لأنَّ (أيْمُن) وردت فيه «لغات

(1) شرح ابن النحوية:٣١٨-٣١٩.
(2) ينظر: الإنصاف: ٣٣٧/١.
(3) ينظر: المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
(4) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
(5) ينظر: شرح ابن النحوية:٣٢٠.
(6) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
(7) الإنصاف:٣٣٧/١.

كثيرة تنيف على عشر لغات: أَيْمُنُ الله، وإِيْمُن الله، وأَيْمُ الله، وإِيْمُ الله، وأَمُ الله، ومُ الله، ومَ الله، ومِ الله، ولَيْمُنُ الله، ومُنُ الله...»[١].

وهناك دليل آخر للكوفيين لم يذكره ابن النحوية أيضاً، وهو أنَّ الهمزة ثبتت في قولهم: (أَمُ الله لأفعلن) مع تحرك ما بعدها، وهذا دال على أنَّها للقطع[٢]. فأجابهم البصريون: إنما ثبتت الهمزة فيه من وجهين، أحدهما: إنَّ أصل اللفظ هو:(أَيْمُن)، فالهمزة داخلة على الياء الساكنة قبل أنْ تُحذف، فلما حُذفت للتخفيف بقي حكمها. والثاني: إنَّ حركة الميم حركة إعراب، وليست لازمة وتسقط في الوقف، فلذلك ثبتت همزة الوصل، والدليل على ذلك أنَّ العرب تقول في الأحمر: (أَلَحْمَر) فلا يحذفون همزة الوصل؛ لأنَّ حركة اللام ليست بلازمة، وبعض العرب يحذفون الهمزة لتحرك ما بعدها[٣].

أمَّا قول الكوفيين أنَّ وزنَ (أَيْمُن) دال على أنّه جمع؛ لأنَّه لا يكون في المفرد، فقد ردَّه البصريون بورود صيغة (أَفْعُل) للدلالة على المفرد نحو: (رَصاصٌ آنُكٌ) وهو الخالص، و(أَسْنُمَة) اسم موضع، و(أَشُدٌّ)، وهو منتهى الشباب والقوة، وغيرها من الأسماء[٤].

ومما تقدم يتضح أنَّ كلا الفريقين قد خالف القياس، محتجَّاً بكثرة الاستعمال، فالبصريون قالوا: إنَّ كثرة استعمال (أَيْمُن) في كلامهم جعلهم يفتحون الهمزة؛ لأنها أخف من الكسرة كما فتحوا الهمزة التي تدخل على ال التعريف لكثرة الاستعمال وإن كان الأصل فيها الكسر. وأمَّا الكوفيون فقد اعتذروا عن وصل همزته بكثرة الاستعمال أيضاً[٥]. ولعل هاتين المخالفتين هما المفصل الرئيس في الخلاف؛ لأنَّ وصل همزته يخرجه من كونه جمعاً، وفتح همزته دليل على أنها ليست بوصلٍ، ومن ثم يخرجه من كونه مفرداً.

---

(١) الإنصاف:١/٣٣٧، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٣/٢٠٤.

(٢) ينظر: الإنصاف:١/٣٣٧

(٣) ينظر: المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٥) المصدر نفسه:١/٣٣٦- ٣٣٧

ويرى الباحث أنَّ رأي البصريين هو الأرجح؛ لأنَّ(أيْمُن) المركب مع لفظ الجلالة، هو لفظٌ مرتجل خاص بالقسم، مأخوذ «من اليمن والبركة، فالحالف بهذا حالف بيُمْن الله وبركته»[1]، ويختلف عن (أيْمُن) و(أيمان) جمع (يمين) سواء أكانت بمعنى القسم أم بمعنى اليمين الجارحة، ويتحدد ذلك من استعمال اللفظ داخل التركيب.

وجدير بالذكر أنَّ النحاة أطبقوا على اسميته ، إلا الزجاج و الرماني، قالا: إنَّه حرف جر، واتفق الجمهور على وجوب رفعه، إلَّا ابن درستويه جوز جره بواو القسم[2].

(1) البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع الاشبيلي:٢/٩٣٨

(2) ينظر: الجنى الداني:٥٣٨، والمساعد على تسهيل الفوائد:٢/٣١٠

المسألة الثانية: الخلاف النحوي في خروج (سوى) عن الظرفية

(سوى) فيها أربع لغاتٍ : سِوى، وسِوَاء بكسر السين وقصر الألف ومّدها، و(سُوى) بضم السين وقصر الألف، و(سَواء) بفتح السين ومَدّ الألف[1].

وقد اختلف النحاة في (سوى) هل تكون اسماً أو تلزم الظرفية؟. قال ابن النحوية: «الاسم من أدوات الاستثناء هو: (غير، وسوى)، وحكم المستثنى بهما أنَّه يكون مجروراً... وأمَّا إعرابهما في أنفسهما فإعراب (سوى) عند سيبويه النصب على أنَّه ظرف من حيث المعنى؛ لأنَّك إذا قلت: جاء القوم سوى زيدٍ، فكأنك قلت: مكان زيدٍ... واستدل على ظرفيته بوقوعه صلة في نحو: مررتُ بالذي سِواكَ، والصلة لا تكون إلَّا جملة، وليس في الأسماء ما يُقدَّر بالجملة إلَّا الظرف، وهو عنده ظرف غير متصرف لاينفكُّ عن الظرفية»[2].

ومعنى ذلك أنّ ما أوجب نصب (سوى) هو ظرفيتها فهي في الأصل من ظروف الأمكنة ومعناها كمعنى (مكانك). وقد تابع سيبويه كثيرٌ من النحويين منهم المبرّد، وابن السرّاج، والفارسي، وابن الورّاق، الجرجاني، وابن عصفور[3].

وقد ذكر ابن النحوية أبياتاً حملها البصريون على الضرورة، إذ يرى سيبويه أنَّ(سوى)« ما جاء منه مستعملاً غير ظرف فهو محمول... على الضرورة»[4]. ومن هذه الأبيات ما قاله الفِنْدُ الزَّمَّاني[5]:

وَلَمْ يبْقَ سِوَى الْعُدوانِ ... دنَّاهُمْ كَمَا دانُوا

---

(1) ينظر: شرح ابن النحوية:٥٢٨، و شرح ابن عقيل: ٦١١/١، وهمع الهوامع :٢٠١/١.

(2) شرح ابن النحوية:٥٢٨، وينظر: الكتاب:٤٠٧/١، ٣٥٠/٢.

(3) ينظر: المقتضب: ٣٤٩/٤، ٣٩١، والاصول في النحو: ٣٥٠/١، والايضاح العضدي:١٦٥، وعلل النحو: ٢٦٠، المقتصد:٦٥٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٩/٢، ٢٥٩.

(4) شرح ابن النحوية: ٥٢٨-٥٢٩.

(5) ينظر: شعر الفِنْد الزَمَّاني للدكتور حاتم صالح الضامن:٢٥.

وقول الآخر:[1]

ذِكْرُكَ اللهَ عِنْدَ ذِكرِ سِوَاهُ ... صارَفٌ عَنْ فُؤَادِكَ الغَفَلاتِ

وقول الآخر:[2]

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيْمَةٌ أَو تُشْتَرَى ... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ المُشْتَرِي

وقول الآخر:[3]

أصابهُمُ بلاءٌ كانَ فيهمْ ... سِوى مَا قَدْ أصاب بَنِي النَّضِيرِ

وقول الأعشى:[4]

تَجَانَفُ عن جوِّ اليمامة ناقتي ... وما قَصَدَتْ من أهلها لِسِوَائِكَا

أما الكوفيون[5] فقد استدلوا بهذه الأبيات وبغيرها على خروج (سوى) من النصب على الظرفية إلى التصرف، ودليل ذلك تأثرها بالعوامل الداخلة عليها في أقوال الشعراء التي مر ذكرها. وقد وافقهم ابن الشجري[6]، وابن مالك[7]، وابن الناظم[8]. وقال صاحب

([1]) البيت بلا نسبة، ورد في مصادر كثيرة منها: شرح التسهيل لابن مالك:٣١٥/٢، و شرح ابن الناظم:٢٢٣، والمقاصد النحوية:١١٠٠/٣.

([2]) البيتُ: لابن المولى، محمد بن عبد الله بن مسلم المدني ، ينظر: معجم الشعراء:٤١١، والمقاصد النّحويّة ١٠٩٩/٣.

([3]) البيت لحسان بن ثابت: ديوانه:١٣٣.

([4]) ديوانه:٨٩، ولكن لم يرد بلفظ :(جوِّ اليمامة) ــ كما هو في أكثر المصادر ــ وإنما ورد(جلِّ اليمامة)، في الديوان وفي بعض المصادر، ينظر: حروف المعاني، للزجاجي:٢٤، شرح ابيات سيبويه:٩٥/١، وورد بلفظ ثالث (أهل اليمامة) في مصادر أخرى، ينظر: التبيين:٤٢١، والتذييل والتكميل:٣٥٨/٨

([5]) ينظر: معاني القرآن، للفراء:٧٣/١، ومجالس ثعلب:٢٤٩، والإنصاف:٢٤٠/١، وأمالي ابن الشجري:٣٧٢/٢ والتبيين: ٤٢١ وتوجيه اللمع:٢٢٤، وشرح ابن الناظم:٢٢٣، وائتلاف النصرة:٤٠

([6]) أمالي ابن الشجري:٣٧٢/٢.

([7]) شرح التسهيل لابن مالك:٣١٥/٢.

([8]) شرح ابن الناظم:٢٢٣.

الإنصاف: «أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على أنَّها تكون اسمًا بمنزلة (غير) ولا تلزم الظرفية أنَّهم يدخلون عليها حرف الخفض...»[١].

وهذا المعنى أورده ثعلب في مجالسه إذ قال: « وتقول: مررت بزيد وسواه، قال: سواه إذا فارقت الخفض نُصبت»[٢].

وقد ضعَّف ابن النحوية رأي البصريين، مُبيِّنا أنّهاَ تُستعمل ظرفاً وغير ظرف؛ لأنَّ هناك شواهدَ أخرى جاءت فيها (سوى) ليست ظرفاً من دون ضرورة[٣]، نحو ماجاء في الحديث الشريف من قوله صلى الله عليه وآله وسلم:((سألتُ ربِّي أنْ لايُسَلِّطَ على أمّتي عدوّاً من سِوى أنفسِهم))[٤]، وقوله عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسيلم: ((ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود))[٥].

وهناك رأيٌ ثالث لأبي القاسم الزجاجي، يرى فيه أنَّ (سوى) اسماً مضافاً وليست ظرفاً، فيقول: «وأما الظروف فنحو: خلف، وأمام، وقدام... وما أشبه ذلك من الظروف وهي كثيرة... وأما الأسماء فنحو مثل، وشبه، وشبيه، وسوى، وسواء، حذو... وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد تنفصل من الإضافة، ولا تستعمل مفردة»[٦].

وعلى الرغم من أنَّ ابن مالك يوافق الكوفيين من جهة أنَّ (سوى) بمعنى (غير) لكنَّه يوافق الزجاجي من جهة أخرى؛ لأنَّه لا يراها ظرفاً، إذ يقول: «قد صرّح سيبويه بأنَّ معنى سواء معنى غير، فلذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفية عن غير، فإنَّ الظرف

---

(١) الإنصاف:١/٢٤٠

(٢) مجالس ثعلب: ٢٤٩

(٣) ينظر: شرح ابن النحوية:٥٣٠

(٤) صحيح مسلم:٤/ ٣٤٠، كتاب الفتن.

(٥) صحيح البخاري: ٤/٢٥٤، كتاب الرقاق.

(٦) الجمل:٦٢

في العُرْف ما ضُمّن معنى (في) من أسماء الزمان أو المكان، وسوى ليس كذلك فلا يصح كونه ظرفا. وإن سُلِّم كونه ظرفا لم يُسلَّم لزوم الظرفية للشواهد التي تقدّم ذكرها»[1]

واضحٌ مما تقدم أنَّ الشارح قد خالف سيبويه والبصريين ومالَ إلى الكوفيين، وقد اعتمد على الحديث النبوي الشريف لتقوية رأي الكوفيين؛ لأنَّ الشاهد الحديثي خالٍ من الضرورة التي احتج بها البصريون في الشواهد الشعرية.

ويرجح الباحث في هذه المسألة رأي الكوفيين والشارح؛ لأنَّه رأي مُسند بالسماع، فشواهد الكوفيين الكثيرة توجب القياس عليها، ولا يخلو من التكلف حملها كلها على الضرورة وقبول دليل البصريين الوحيد المتمثل بوقوع (سوى) صلة للموصول.

(1) شرح التسهيل، لابن مالك:٢/٣١٥

المبحث الثاني

المسائل الخلافية في المعرب من الأفعال

المسألة الأولى: **الخلاف النحوي في علة إعراب الفعل المضارع**

الفعل عند سيبويه: « أمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ومَا هو كائن لم ينقطع ...»[١]. وعرَّفه ابن السراج بأنَّه: «الفعل ما دلَّ على معنى وزمان»[٢].

إنَّ أكثرَ الأفعال العربية ــ كما هو مشهور ــ مبني، وأقلها مُعرَب، والمتفق على إعرابه هو الفعل المضارع، لكن النحاة اختلفوا في إصالة الإعراب في الفعل المضارع، فذهب البصريون الى أنَّ الإعراب أصل في الأسماء و فرع في الأفعال[٣]، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال[٤] .

وقد تطرق ابن النحوية إلى هذا الخلاف فقال:« الفعل المضارع من بين سائر الأفعال مُعْرَب... إنَّما أُعرب لشبهه بالاسم في قبوله لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته، وقبول الإبهام والتخصيص، مع احد حروف (أنيت)»[٥].

وما ذكره ابن النحوية هو مذهب البصريين؛ إذ قال سيبويه: « وإنَّما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: أنَّ عبد الله لَيَفعلُ، فيوافِقُ قولَك: لفاعل»[٦]. واحتج البصريون بأنَّه أُعرب لشبهه بالاسم من ثلاثة أوجه:

---

(١) الكتاب: ١٢/١.

(٢) الأصول في النحو: ١/ ٣٨.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٣/١، والمقتضب: ١/٢، والأصول في النحو: ٥٠/١، والخصائص: ٣٦/١، والإنصاف: ٤٤٦/٢، والتبيين: ١٥٣، وشرح المفصل: ١٠/٦ –١١.

(٤) ينظر: اعراب القران، النحاس ٢٠/١، الايضاح في علل النحو للزجاجي: ٨٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١٩٤/٣ والإنصاف: ٢/ ٤٤٦، وأسرار العربية : ٣٥، والتبيين: ١٥٣.

(٥) شرح ابن النحوية:٢٠٦.

(٦) الكتاب: ١/ ١٤.

الوجه الأول: الشبه في الإبهام والاختصاص، والإبهام يعني احتمال الصيغة في الفعل المضارع للزمانين المستقبل والحال، كما الإبهام في الاسم فأنك إذا قلت: (رجل) احتمل كل واحد من جنس الرجال، والتخصيص يعني تخصيص (رجل) بالألف واللام، وكذلك الفعل المضارع إذا دخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال[١].

الوجه الثاني: إنَّه تدخل عليه لام التأكيد التي هي في الأصل للاسم؛ لأنَّها في الحقيقة لام الابتداء، نحوَ قولك: إنَّ زيدًا ليَقوم، كما تقول: إنّ زيدًا لَقائمٌ، ولا يجوز دخولها على الماضي ولا على الامر لبُعْدِ ما بينهما وبين الاسم، فلا يُقال: إنَّ زيدًا لَقَامَ، ولا إنَّ زيدا لإضْرِبْ عمرا؛ لعدم المشابهة بينهما وبين الاسم المعرب[٢]

الوجه الثالث: إنَّه يشبه اسم الفاعل في حركاته وسكناته، قال صاحب الإنصاف: «أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أن قولك (يضرب) على وزن (ضارب) في حركته وسكونه، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معربًا كما أن الاسم معرب».[٣]

وبعد هذا العرض فقد تبيَّنَ أنَّ ابن النحوية موافقٌ لمذهب البصريين؛ لأنَّ هذه الأوجه هي موافقة لما قاله ابن النحوية.

واحتج بعض المتأخرين لمذهب البصريين بأن أكثر الأسماء معرب، والقليل منها مبني، وأكثر الأفعال مبني، وواحد منها معرب، وهو المضارع بشرطه، والكثرة دليل الأصالة، والقلة دليل الفرعية[٤].

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢١٠/٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش:٢١١/٤ .

(٣) الإنصاف: ٢/ ٤٤٦. وينظر: الإيضاح في علل النحو: ٨٢، وأسرار العربية: ٤٨، والتبيين: ١٥٤، وهمع الهوامع: ٦٣/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ١/ ١٢٢.

ويرى الكوفيون أنَّ إعرابه بالأصالة لا لشبه بالاسم؛ «لأنَّ المقتضي للأعراب إنما هو إزالة اللبس؛ لأنَّه تطرأ عليه معان مختلفة بالتركيب، فلولا الإعراب التبست تلك المعاني، وهذا جار في المضارع، ألا ترى أنَّه يُفهم من النصب في نحو: (لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ) غير ما يُفهم من الجزم، وكذلك يُفهم من النصب في نحو: (مابِك فاقةً قتالٍ) غير ما يفهم من الرفع، ويختلف فهم كل واحد من هذه المعاني باختلاف الإعراب، وذلك يدل على أنَّه لولا الإعراب التبست تلك المعاني كما في الاسم»[1].

وقد رفض ابن النحوية رأي الكوفيين قائلاً: « واجيب من وجهين: أمَّا أولاً: فإنَّ اللبس إنَّما حصل بحذف (أن) الناصبة لا من الصيغة، بدليل أنَّها لو ظهرت ارتفع اللبس، وأمَّا ثانيا: فإنَّ المعاني المختلفة فيما ذُكر إنَّما كانت لاشتراك الواو في العطف والضرب والحال، والإعراب لم يوضع لرفع اللبس بين المشتركات في الوضع؛ لإنَّ القرائن والصفات ترفعه فلم يكن الإعراب فيه رافعاً للبس باعتبار معان مختلفة بالتركيب كما في الاسم ولا تكون الحروف المتعاقبة في صدره حروف مضارعة باعتبار صورها ولكن باعتبار معانيها... وهذا على أنَّ إعرابه بالشبه لا بالأصالة، وليست وجوه إعرابه أعلاما على معانٍ كوجوه إعراب الاسم، فلا يدل الرفع فيه على فاعليه، ولا النصب على مفعولية، بخلاف وجوه إعراب الاسم »[2] .

واحتجَّ الكوفيون بدليل آخر وهو أنَّ الفعل إذا وقع بين الأداة (حروف المعاني) والاسم، فإنَّ الفعل هنا يشبه الأداة، بأنَّه لا يلزم المعنى في كل الحالات، وهو عكس الاسم في ذلك، فإنَّه يلزم صاحبه، فضارع الفعل (ليت) التي معناها التمني فإذا زال التمني زالت، وهذا ينطبق على ما شابه ليت من الأدوات، وهو لشبهه بالاسم أُعطي الرفع والنصب ومُنِع من الجر لأنه لم يشابه الاسم تمامًا وخُصّ بجزمه ومُنِع من التنوين؛ لأنَّه شابه الأداة

(1) شرح ابن النحوية: ٢٠٦.

(2) المصدر نفسه: ٢٠٧-٢٠٩.

في ذلك، والأداة حقها أن تسكّن وتُحرم من الإعراب والتنوين؛ لأنها من صفات وعلامات الأسماء[١].

ويرى البصريون أنَّ هذا الدليل لهم وليس عليهم؛ لاعتراف الكوفيين بأنَّ الفعل المضارع إنّما أُعرب لمشابهته الاسم، بل عده الزجاجي هو مذهب البصريين بعينه ، وإنْ كان بغير ألفاظهم[٢]، فالمبني من الأفعال إنّما بُني؛ لأنَّه شابه حروف المعاني والأسماء كلّها إلا ما شابه الحرف منها، والأفعال كلّها مبنية إلا ما شابه الاسم منها، فدلّ ذلك على أنّ البناء أصل فيها لذلك بُنِي الفعل الماضي فهذا يدل على فساد مذهب الكوفيين[٣]. ولعل الكوفيين لهم أكثر من رأي في المسألة، وهذا هو الرأي الثاني، وما يرجح ذلك هو كلام السيرافي والعكبري، فالسيرافي ذكر أنَّ للكوفيين رأيين ضعيفين، «أحدهما أنَّ الأفعال أعربت لما دخلت عليها المعاني المختلفة... والاخر أنَّ الفعل وقع بين الاداة والاسم ...»[٤]، أما العكبري فينسبه لبعضهم، قال: «المعرب بِحَق الأَصْل هُوَ الِاسْم، وَالْفِعْل الْمُضَارع مَحْمُول عَلَيْهِ، وَقَالَ بعض الْكُوفِيّين: الْمُضَارع أصل فِي الْإِعْرَاب أَيْضا»[٥]

وهناك رأي لبعض المتأخرينَ لم يذكره الشارح في هذا الكتاب ، ولكن ذكره في كتبه الأخرى واعترض عليه [٦] ، ويرى أصحاب هذا الرأي أنَّ الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنَّه وجد فيه بغير سبب، فهو بذاته، بخلاف الاسم، فهو له لا بذاته، فهو فرع [٧]، وقال الخوارزمي في التخمير: «وإعراب المضارع غير مؤخر عن إعراب الاسم... لأنَّ المضارع

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٨٢، شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١٩١/٣ .

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٨٢.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٣٣١/٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي:١٩٠/٣

(٥) : مسائل خلافية في النحو:٨٧

(٦) ينظر: ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب: ٣٤٤- ٣٤٥.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٣٤ ، والتذييل والتكميل: ١/ ١٢٢، وهمع الهوامع: ٦٣/١.

قد ظفر بإعرابه حالة الإفراد والاسم لم يظفر به إلَّا حالة التركيب، وحالة التركيب مؤخرة عن حالة الافراد»[1].

ويرجح الباحث ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ الإعراب دخل الفعل المضارع لدخول المعاني عليه؛ لأنَّ الإعراب هو الوسيلة الأولى للتفريق بين المعاني، وقد تتوارد على الفعل المضارع معانٍ مختلفة؛« بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتاج الى إعراب، ليتبين ذلك الحرف المشترك فيعين المضارع تبعاً لتعيِّنه، وذلك نحو قولك: لا تضرب، رفعه مخلص لكون (لا) للنفي دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، نصب تشرب، دليل على كون الواو للصرف، وجزمه دليل على كونها للعطف»[2]

(1) التخمير، لصدر الأفاضل الخوارزمي: ١/ ٢٠٣.

(2) شرح الكافية للرضي:٢/٨١٠.

المسألة الثانية: الخلاف النحوي في زمن الفعل المضارع

قال ابن النحوية: «اخْتُلِفَ في الأزمنة المحصلة التي هي أزمنة الأفعال، فقيل: ماض، وهو المتقدم على زمن الإخبار، ومستقبل وهو المتأخر عنه، وحالٌ وهو المقارن له، ومنهم من أنكر الحال... واختلف أيضاً في الافعال فاتُّفق على الفعلين الماضي والمستقبل، كما اتفُّق على زمانيهما، فالماضي ما اقترن حدثه بالزمان الماضي، ويُعرف بصحة تقديره بـ(أمس)، والمستقبل ما اقترن حدثه بالزمان المستقبل، ويعرف بصحة تقديره بـ(غد)»[1].

وأمَّا فعل الحال فقد بيَّن ابن النحوية أنَّ فيه ثلاثة آراء:

الاول: «منهم من أنكره كما أنكر زمانه، قال: لأنَّه لو قيل بوجوده لاستلزم زماناً ضرورة أنَّ الفعل لا يكون في غير زمان، وإذا استلزم زماناً لم يكن زمانه إلا حالاً؛ لأنَّ فعل الحال لا يقع في الماضي ولا المستقبل، وإلَّا لم يكن حالاً»[2]. ولم يقف الباحث على نسبه هذا الرأي فقد ذكره الشارح وغيره من النحويين من دون نسبة[3].

وعلَّق ناظر الجيش رافضاً هذا الرأي بقوله: «زمان الحال عند النحويين، ليس بالآن الفاصل بين الماضي والمستقبل وإنَّما هو الماضي غير المنقطع»[4].

الثاني: « منهم من أنكره وأثبت زمانه، واحتج بأنَّه لو كان فعل الحال موجوداً لكانت له بنْية تخصه كالماضي والمستقبل»[5]، وهذا ما ينسبُ للزجاج، فأنكر أن يكون

---

(1) شرح ابن النحوية/١٩٨.

(2) المصدر نفسه ، ١٩٨-١٩٩.

(3) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٦/١، شرح الجمل لابن عصفور:٥٧/١، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: ١٨٣/١.

(4) تمهيد القواعد لناظر الجيش: ١٨٤/١.

(5) شرح ابن النحوية:١٩٩

للحال صيغة لقصره، فلا يسع العبارة؛ لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً[١].

ورفض ابن النحوية هذا الرأي؛ لأنَّ هناك من الموجودات ليس له بنية تخصه، نحو: كلمة (الرائحة)، فإنها تُطلق على جميع الروائح وليس لها اسم إلا ذلك اللفظ المشترك، فعدم اختصاص الشيء ببنية تخصه لا يدل على عدم وجوده[٢]. وقد يُرَدُّ على هذا بأنَّ الرائحة« تُخصص بالإضافة، كرائحة المسك ورائحة العنبر، قيل: وكذلك (يفعل)، يتخصص بالسين وسوف وبالآن، وما في معناها»[٣].

الثالث: « منهم من أثبته كما أثبت زمانه قال: لأنه يقال: هو يفعل الآن ، فصحَّه اقتران (يفعل) بـ(الآن) دليل على أنه ليس بماضٍ ولا مستقبل...»[٤]، وهذا هو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين إذ قال سيبويه:« وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع»[٥].

وقد ذكر ابن النحوية شاهداً شعرياً يؤيد هذا فقال: «وأنَّ المراد به فعل الحال؛ ولأنَّ قول زهير[٦]:

وأعلمُ ما في اليومِ والأمسِ قبلهُ... ولكنّني عنْ عَلمِ ما في غدٍ عَمي

إخبار عن تعلُّق علمه قبله بما في الزمانين دون ما في الثالث، والذي في هذه الأزمنة إنَّما هو الأحداث، وقد جَعَل الأزمنة ثلاثة، فتكون الأحداث التي فيها ثلاثة، فثبت أنَّ الأفعال ثلاثة وهو يستلزم إثبات فعل الحال، وكذلك قوله تعالى:﴿لَهُ مَا بَيْنَ

(١) ينظر: شرح الجمل، ابن عصفور:٥٨/١، وارتشاف الظرب: ٢٠٢٩/٤، وتمهيد القواعد: ١٨٣/١.
(٢) ينظر: شرح ابن النحوية:١٩٩.
(٣) ينظر: تمهيد القواعد: ١٨٣/١.
(٤) شرح ابن النحوية:١٩٩.
(٥) الكتاب:١٢/١.
(٦) ديوانه:٢٩.

أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾[1] ، ليس المراد الزمان وحده، بل الزمان و ما فيه، ولأنَّ كل مُتَرَقَّب من الزمان يصير حالاً، وكل، حال يصير ماضياً، ولأنَّ اقتران الأفعال بالأزمنة المحصَّلة هو فائدة اشتقاقها من المصادر»[2].

ويُنسب لأبي علي الفارسي أنَّه يرى إذا أُريد به الحال فهو بحق الأصلية، وإذا أريد به الاستقبال فهو بحق الفرعية، وبتعبير آخر: إنَّه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، « ومستند الفارسي أنَّ اللفظ إذا صلح للقريب والبعيد كان القريب أحق به، بدليل أنك تقول: أنا وزيد قمنا، وأنت وزيد قمتما، فتغلب المتكلم والمخاطب لقربهما، وزمن الحال أقرب من المستقبل فهو أحق»[3]. ويذهب ابن طاهر إلى عكس ذلك، فيرى أنَّه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال[4]. أمَّا ابن الطراوة فيذهب إلى أنَّ دلالة زمن المضارع محصورة في فعل الحال؛ لأنَّ المستقبل غير محقق الوجود فاذا قلت: زيد يقوم غداً، فمعناه ينوي أنْ يقومَ غداً[5] .

وقد تابع ابن النحوية مذهب سيبويه بقوله:« ولَمَّا كانت أزمنة الأحداث مبهمة أرادوا أنْ يجعلوها مُعَيَّنة بذلك فانقسمت الأفعال بانقسام الزمان والأزمنة ثلاثة لما بَيَّنَّا فكانت الأفعال ثلاثة، فلزِم إثبات فعل الحال»[6].

ويميل الباحث إلى رأي الدكتور كمال رشيد الذي أرجع سبب الخلاف في هذه المسألة إلى أمرين: الأول: الربط الوثيق بين الزمن والصيغة، فالصيغة عندهم وجدت للدلالة على زمن معين، وأمَّا الثاني: فهو عدم التفريق بين الفعل في اللفظ المفرد (يفعل)، وبين الاستعمال داخل التركيب، فإنَّ صيغة (يفعلُ) إذا وردت مفردة

---

(1) سورة البقرة ، الآية:٦٤.

(2) شرح ابن النحوية:١٩٩.

(3) تمهيد القواعد: ١٨٨/١، وينظر: ارتشاف الضرب:٢٠٢٩/٤، وهمع الهوامع:٣٦/١.

(4) ينظر: تمهيد القواعد: ١٨٨/١

(5) ينظر: ارتشاف الضرب:٢٠٢٩/٤ همع الهوامع:٣٦/١.

(6) شرح ابن النحوية:٢٠٠.

دلَّت على الزمن الحاضر دلالة قطعية، وهذا ما يسميه بالزمن الصرفي للفعل، أمَّا إذا وردت في السياق فقد تدل على الحال نحو: يحضر، أو تدل على المستقبل نحو: سيحضر، أو تدلُّ على الماضي نحو: لم يحضر، وهذا ما يسميه بالزمن النحوي للفعل[1].

(1) ينظر: الزمن النحوي في اللغة العربية للدكتور كمال رشيد: ٤٦-٤٩

الفصل الثاني

المسائل الخلافية في المبني من الأسماء والأفعال

المبحث الأول

المسائل الخلافية في المبنـي من الأسماء

أولاً: المسائل الخلافية في الضمائر

المسألة الأولى: الخلاف النحوي في ضمير الرفع (أنَا)

من المسائل الخلافية التي ذكرها ابن النحوية في شرحه مسألة ضمير الرفع للمتكلم (أنا)، هل هو من حرفين؟ أم من ثلاثة أحرف، فقال: « واعلم أنَّ الضمير المرفوع المنفصل في قولك: (أنا) إنَّما هو الهمزة والنون عند البصريين والالف بعدهما لبيان الحركة»[١] . وما ذكره هو مذهب البصريين الذي تابعهم فيه، إذ ذهبوا إلى أنَّ ضمير الرفع للمتكلم هو (أَنَ) فقط والالف زائدة للوصل، كهاء السكت بدليل حذفها عند الوقف، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: «فمن ذلك قول العرب: حَيَّهَلاَ، فإذا وصلوا قالوا: حَيَّهَلَ بعمر، وإن شئت قلت: حَيَّهَلْ، كما تقول: بحكمكْ. ومن ذلك قولهم: أَنَا، فإذا وصل قال:(أَنَ أقولُ ذاك)... ونظيرة أَنَا مع هذا الهاء التي تلزم طلحة في أكثر كلامهم في النداء، إذا وقفت، فكما لزمت تلك لزمت هذه الألف»[٢]. وقد تابع سيبويه اكثر النحويين، منهم السيرافي[٣]، وابن جني[٤]، وابن يعيش[٥]، والرضي الاستراباذي[٦]، والازهري[٧] وغيرهم. وتابع ابنُ هشام البصريين أيضاً في هذه المسألة إذ يقول :« والأكثرون على فتحها وصلاً وعلى الإتيان بالألف وقفاً»[٨].

---

(١) ينظر: شرح ابن النحوية : ٥٩٦.

(٢) الكتاب ١٦٣/٤.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢٠٥/١.

(٤) ينظر: المنصف لابن جني:١٠ ،١١.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠٤/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي:٢/ ١٢٨، ١٢٩.

(٧) شرح التصريح : ١٠٣/١.

(٨) مغني اللبيب :٤١/١.

أمَّا مذهب الكوفيين وتابعهم ابن مالك[١]، فإنّهمَ يرون أنَّ (أنا) بكامله هو الضمير وأنَّ ألفه من الكلمة نفسها، واستدلوا على ذلك بدليلين، الأول: شاهد شعري، وردَّه ابن النحوية، معتمداً حجة البصريين في ردِّ البيت الذي احتج به الكوفيون، فذكر قول الكوفيين بقوله:« وقال الكوفيون: الضمير المجموع، ورُدَّ بأنَّ الألف لا تثبت في الوصل إلا في الضرورة كقوله[٢] :

أنَا سَيْفُ الْعَشِيْرَةِ فاعْرِفَونِي ... حَمِيداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

ولو كانت جزءاً منه لما حُذفت ، كما لا تُحْذَف في الوقف ، وبأنَّ هاء السكت قد خَلَفَتها في قول الآخر[٣] :

إنْ كُنتُ أدري فعليَّ بَدَنَهْ ... من كثرة التخليط فيَّ مَنْ أَنَهْ

وهي لبيان الحركة لا جزء »[٤].

واحتج الكوفيون بدليل ثانٍ لم يذكره ابن النحوية، وهو قراءة نافع في قوله تعالى:﴿قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾[٥]، وقوله تعالى:﴿أَنَا آتيك به﴾[٦] ، وقراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾[٧] والأصل: (لكن أنا)، ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون، وأدغمت النون في النون، فأثبتوا الألف في الوصل والوقف[٨].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك :١٤١/١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٢٨.

(٢) البيت لحميد بن ثور في ديوانه: ١٣٣، وأساس البلاغة: ١٤٣. ولحميد بن بجدل في خزانة الأدب للبغدادي: ٥/ ٢٤٢، وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش:٣٠٤/٢، والمقرب لابن عصفور:١/ ٢٤٦

(٣) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش:١/ ٣٠٥، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس: ٦٦٣/١، وخزانة الأدب لبغدادي: ٥/ ٢٤١.

(٤) شرح ابن النحوية : ٥٩٧

(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٨

(٦) سورة النمل ، الآية : ٣٩

(٧) سورة الكهف ، الآية : ٣٨ .

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٣٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٤١، والكنز في القراءات العشر لابن الوجيه:٢/ ٥٤٥.

وقد ردَّ البصريون هذا الدليل وعدّوه ليس بحجة؛ لقلته، فقال ابن يعيش معلقاً على احتجاج الكوفيين بقراءة نافع، وابن عامر: « قالوا: فإثباتها في الوصل دليل على ما قلناه، ولا حجة في ذلك لقلته؛ ولأنَّ الأعم الأغلب سقوطها »[١]

ومسألة إثبات الألف في الوصل (للضرورة الشعرية) التي ذكرها ابن النحوية يرفضها بعض النحاة ؛ فبعضم يعدُّ إثبات الألف في الوصل لغةً وليس للضرورة الشعرية، فقد صرح ابن مالك في التسهيل أنَّ الألف هي أصل في الضمير وليست مزيدة للوصل «ولو كان وضع (أنا) في الأصل من همزة ونون فحسب، لكانت النون ساكنة ، لأنَّها آخر مبني بناء لازما، وقبلها حركة، وما كان هكذا فحقه السكون كـ(منْ، وعنْ ، وأنْ ، ولنْ)، ولو حُرك على سبيل الشذوذ لم يُعبأ بحركته حيث يلزم صونها في الوقف بزيادة ألف أو هاء سكت، فإذا قيل: إن الألف أصل وحذفها عارض، وأبقيت الفتحة دليلا عليها، سلم من مخالفة النظير وتكلف التقدير، لكون (أنا) في تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحة دليلا مُذَكِّرا بِرَدِّ ما يوقف عليه، نظير(أما) حين قيل: (أَمَ والله)، ونظير(ما) الاستفهامية إذا حذف ألفها في الجر فقيل: لِمَ فعلت؟ »[٢] .

ولعل هذا الخلاف راجع إلى الاختلاف في السماع من قبائل العرب، فابن يعيش يربط بين اللهجات ومذهب البصريين والكوفيين عندما قال: «ومنهم من يُسكِّن النون في الوصل والوقف فيقول: (أنْ فعلت هذا)، وهذا ما يؤيد مذهب البصريين، وأنَّ الألف زائدة لبيان الحركة لوقوعها موقع ما لا شبهة في زيادتها وهي الهاء »[٣].

ونقل ابن يعيش عن الفراء لغة في (أنا)، وهي (آنَ) بقلب الألف إلى موضع العين، وقال فيها :« فإنْ صحّت هذه الرواية كان فيها تقوية لمذهبهم»[٤] ويقصد الكوفيين. وقد ذكر ابن مالك خمس لهجات في (أَنَا): الأولى: إثبات الألف وقفاً وحذفها وصلاً،

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٣٠٤.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك:١/١٤١.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٣٠٤.
(٤) المصدر نفسه : ٢/ ٣٠٥.

والثانية: إثباتها وقفاً ووصلاً، وهي لغة تميم، والثالثة :(هَنَا) بإبدال الهمزة (هاء)، والرابعة: (آن) بمدة بعد الهمزة وقلب (أنا) إلى (آنَ)، والخامسة : أَنْ كـ(عَنْ)[1].

وأجاز ابن الخباز، وابن عصفور الوجهين في هذه المسألة: ذِكْر الألف في الوصل والوقف، أو قلبها إلى (هاء) في الوقف، فيقول ابن الخباز: « تقول في الوصل: أَنَا فعلت، فإذا وقفت قلت: أَنَا بالألف، وإن شئت: أَنَه بالهاء»[2]

ويرى صاحب الحاشية على شرح الاشموني أنَّ الضمير إذا كان على رأي البصريين مكوَّناً من (الهمزة والنون)، محذوف الألف فهو يشبه الحرف في الإعراب وتظهر ثمرة الخلاف إذا سمينا به شخصاً، اذ قال: «تظهر فائدة الخلاف فيما إذا سمينا به، فعلى أنَّ الضمير مجموع الحروف يُعرب؛ لأنَّ سبب البناء قد زال وعلى أنَّه (أَنَ) يُحكى؛ لكونه مركبًا من اسم وحرف »[3] .

يُستنتج من كلام صاحب الحاشية أنَّه لو سُميَ شخصٌ بـ(أَنَا) محذوف الألف على رأي البصريين، فعندما نقول: (جاء أَنَا) فننطق الألف وصلاً ، يكون إعرابه اسماً مبنياً في محل رفع فاعل؛ لأنَّه يشبه الحرف في الوضع، أمَّا على رأي الكوفيين فيكون معرباً، لأنَّه اسم، فيكون فاعلاً مرفوعاً بالضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر.

والذي يرجحه الباحث هو أنَّ الضمير مكوَّن من الحروف الثلاثة (الهمزة والنون والألف)؛ وهذا ما يؤيده السماع من شواهد الكوفيين؛ فالعرب الفصحاء نطقوا به كاملاً على سجيتهم من دون التفكير في تركيبه، فهو ضمير مبني بكامل حروفه الثلاثة، ويشبه الحرف في البنية، وهذا ما يميل إليه تمام حسان إذ يقول: « كل الضمائر لا تنتمي الى أصول اشتقاقية، ولا تتصل أسبابها من ثمَّ بصيغ أخرى، وهذه السمة في الضمائر تقرب بها من حيث الحروف المبنى من طابع الظروف والأدوات»[4].

([1]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٤١/١، وينظر: التذييل والتكميل: ٢/ ١٩٥، وهمع الهوامع: ١/ ٢٣٦.

([2]) توجيه اللمع لابن الخباز : ٣٠٢، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور : ٣/ ١٤.

([3]) حاشية الصبان على شرح الاشموني : ١/ ١٧٠.

([4]) اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان: ١١٢.

المسألة الثانية: الخلاف النحوي في ضمير النصب (إيّاً)

ذكر ابن النحوية الخلاف في الضمير (إيّا)، وللنحاة في هذه المسألة مذاهب وأقوال مختلفة، إذ ذكر ابن يعيش: «أنَّ هذا الضرب من المضمرات فيه إشكالٌ؛ ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه»[١]. وذكر ابن النحوية أنَّ :«الحروف التي تتصل بـ(إيَّا) من الكاف ونحوها، لحقت للدلالة على أحوال من يرجع اليه من الإفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة، لأنَّها ألفاظ اتصلت بما لفظه واحد، تبيَّن بها مَن يرجع اليه، فوجب أنْ تكونَ حروفاً كـ(التاء) في أنتَ وأنتِ ونحوهما والضمير إنَّما هو (إيّا) وحدها، وحكم بكونه مضمراً لاختلاف صيغته باختلاف أحوال الإعراب، ومنصوبا لدلالته على المفعولية كدلالة الضمير المنصوب المتصل اذا قيل: ما أكْرَمَنِي إلا أنتَ، وما أكَرمْتَ إلا إيَّاي»[٢].

وذهب ابن النحوية إلى أنَّ اللواحق التي تلحق (إيّا) (إيّاي ، إيّاك ، إيّاه) لا محل لها من الإعراب وشّبَّهها بعلامات التنوين ، وتاء التأنيث، وياء النسب[٣]. وواضحٌ أنَّ هذا المذهب الذي ذهب إليه الشارح هو مذهب سيبويه نفسه، إذ أشار إلى ذلك صراحةً بقوله: «ولا محل لهذه اللواحق من الإعراب إذ لا رافع لها ولا ناصب ولا جار وإنَّما هي علامات كالتنوين ، وتاء التأنيث، وياء النسب... هذا هو مذهب سيبويه»[٤]. وقد صرَّح بذلك أيضاً في حاشيته على الكافية[٥].

ويقول سيبويه:« اعلم أنَّ علامة المضمرين المنصوبين (إيا) ما لم تقدر على الكاف التي في (رأيتك)، وكما التي في (رأيتكما)، وكم التي في (رأيتكم)...فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع (إيا) ذلك الموضع»[٦]. وقال أيضا في موضع

---

(١) شرح التصريح : ١/ ٣٢٥.

(٢) شرح ابن النحوية:٦١١.

(٣) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٥) ينظر: حاشيته على كافية ابن الحاجب:١/ ٢٤٤.

(٦) الكتاب : ٢/ ٣٥٥.

آخر:« فجاز(أنتَ) ههنا للفاعل كما جاز(إيا) للمفعول؛ لأنَّ (إيا، وأنت) علامتا الإضمار... ولا يجوز(إيّا) أنْ تكون علامة لمضمر مجرور، من قِبَل أنَّ(إيّا) علامة للمنصوب، فلا يكون المنصوب في موضع المجرور»[١].

وتابعه:أبو علي الفارسي، وابن جني، وعزياه الى الأخفش[٢]، وتابعه أيضاً: الزمخشري[٣]، والأنباري[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن الناظم[٦]، وغيرهم[٧]، ونسب إلى عموم البصريين[٨].

وهناك اعتراض لبعض النحويين على هذا المذهب ردَّه ابن النحوية من دون أنْ يشير إليه؛ وفحوى الاعتراض: أنَّ الضمير هو ما دلَّ على متكلم أو مخاطب أو غائب، و(إيَّا) بمفردها لا تدل على شيء من ذلك ، فكيف تسمى ضميراً؟[٩]، وقد ردَّ ابن النحوية على ذلك الاعتراض بأنَّ (إيَّا) وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة، فعند الاحتياج الى التمييز أُردفت بحروف تدل على المعنى المراد، كما أُردف الفعل المسند الى المؤنث بتاء التأنيث أو كالياء في النسب أو التاء في(أنتَ و أنتِ)، إذ قال ابن النحوية عن اللواحق بأنَّها« ألفاظ اتصلت بما لفظه واحد ، تَبيَّن بها مَن يرجع إليه فوجب أنْ تكون حروفاً كالتاء في (أنتَ ، وانتِ) ونحوهما»[١٠].

وذكر ابن النحوية مذاهب أخرى غير مذهب سيبويه الذي تبناه، ومنها:

---

(١) الكتاب:٢/ ٣٥٩،٣٦٢.

(٢) ينظر: المسائل العضديات لأبي علي الفارسي:٤٠، وسر صناعة الاعراب: ٣١٧/١، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك:٢٦، وشرح الكافية للرضي:٢/ ١٣٧،١٣٨، والجنى الداني لابن قاسم المرادي: ٥٣٦ .

(٣) ينظر: المفصل: ١٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٣٨

(٤) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٩٥ .

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور :٢٢/٢ .

(٦) ينظر: ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٦٠.

(٧) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٢١١ ، وحاشية الخضري: ١/ ٥٧.

(٨) ينظر: الإنصاف : ٢/ ٦٩٥.

(٩) ينظر: شرح التصريح : ١/ ١٠٣.

(١٠) شرح ابن النحوية: ٦١١، وهناك ردود مشابهة لكلام ابن النحوية، ينظر: شرح التصريح : ١/ ١٠٣.

مذهب الخليل بن أحمد : ذكر لنا ابن النحوية بأنَّ الخليل ذهب الى أنَّ (إيَّا) مضمر ولواحقه ضمائر وهو مضافٌ اليها، وحجة الخليل في ذلك هي السماع فيقول ابن النحوية قاصداً الخليل : «واستدل عليه بما سمعه من أعرابي: إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه و إيا الشواب، بجرِّ (الشواب) بإضافة (إيَّا) اليها»[١] ،

وحكى سيبويه عن الخليل كلاماً آخرَ لم يذكره الشارح ، قال فيه: «وقال الخليل لو أنَّ رجلاً قال: إيَّاك نفسِكَ لم أُعَنِّفْهُ؛ لأنَّ هذهِ الكافَ مجرورةٌ»[٢]. واختار هذا المذهب المازني[٣]، وابن مالك ونسبه الى الأخفش[٤]

وقد ضعَّف ابن النحوية مذهب الخليل؛ لأنّهُ لم تُعهد إضافة الضمائر، وإذا ثبت أنَّه مضمر فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه؛ لأنَّ الغرض من الإضافة إنَّما التعريف والتخصيص، والمضمر في غاية التعريف والاختصاص، فلا وجه إلى الإضافة[٥].

ويرى ابن جني أنَّ مذهب الخليل شواهده قليلة ولا يقاس عليها، بل نستشف من كلام ابن جني أنَّ الخليل لم يطرحها كي يُقايس عليها، وإنَّما طرحها على سبيل الحكاية، اذ يقول ابن جني : «فأمّا ما حكاه سيبويه عن قولهم : فإيّاه وأيّا الشّوابِ ، فليس سبيل مثله مع قِلّته أنْ يعترضَ على السّماع والقياس جميعاً ، ألا ترى أنه لم يسمع منهم إياك وأيا الباطل ولا حكي عنهم تأكيد الهاء والكاف بعد (إيا) فأما قول الخليل: لو أنَّ قائلاً قال: إياك نفسك لم أعنفه، فهذا ليس بتصريح قول ولا محض إجازة، وإنَّما قاسه على ما سمعه من قولهم، فإياه وإيَّا الشواب، ولو كان ذلك قوياً في نفسه، وسائغاً في رأيه، لما قال: لم أعنفه»[٦] .

---

(١) شرح ابن النحوية: ٦١١ ، وينظر الكتاب :٢٧٩/١.

(٢) الكتاب:١/ ٢٧٩ ، وينظر: الإنصاف : ٢/ ٦٩٥، التسهيل :٢٦ .

(٣) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٩٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٣٧ ، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٠٧.

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ١٠٢، الجنى الداني: ٥٣٦ التذييل والتكميل: ٢/ ٢٠٧.

(٥) ينظر شرح ابن النحوية: ٦١٢.

(٦) سر صناعة الاعراب: ١/ ٣٢١.

ويبدو أنَّ هناك تقارباً بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه؛ فالخليل يرى (إيا) مضمراً مضافاً الى مضمر، وسيبويه يراها مضمراً مضافاً إلى حروف لا محل لها من الاعراب، فكلاهما يرى أنَّ (إيَّا) هي الضمير ؛ ولكن الاختلاف في اللواحق لهذا الضمير.

مذهب الكوفيين : ذهب الكوفيون بحسب ما يبيَّن ابن النحوية إلى أنَّ اللواحق هي الضمير وأنَّ (أيّا) عماد لها؛ لأنها هي الضمائر في (أكرمتني)، و(أكرمتك)، و(أكرمته)، فلما أُريد فصلها عن العامل، إما بالتقديم، وإما بتأخيرها عنه، ولم تكن مما يقوم بنفسه لضعفها وقلتها، فُدعِّمت بـ (إيا)، وجُعلت وصلة إلى اللفظ بها، فـ(إيا) عندهم اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر. اذ يقول: «وذهب الكوفيون إلى أنَّ ما بعد إيَّا هو الضمير، وأنَّه هو الضمير في (أكرَمَنِي) إلى (أكرَمَهُن) لمّا أُريد فصله عن العامل بتقديمه عليه مثل: ﴿إيَّاكَ نعبُد﴾[1]، أو الفصل بينهما مثل:(ما ضربتُ إلا إياك) ، ولم تكن مما يقوم بنفسه عمد بـ(إيا) لتكون وصلة إلى النطق بها»[2].

وقد ضعَّف ابن النحوية هذا المذهب لثلاثة أسباب: الأول : لأنه ينفي وجود المنصوب المنفصل، والثاني: لأنه لا يلزم من الاشتراك في اللفظ الاشتراك في الحكم، والثالث: ألَّا ينقض بـ(التاء) في أنتَ؛ لأنَّ لفظها كلفظ (التاء) في (قمتَ)، وليست (التاء) في (أنت) ضميراً معموداً بالاتفاق[3]. وضعَّفه أيضاً ابن جني وغيره من النحويين[4].

ومن خلال كلامه يتضح أنَّ ابن النحوية نسب هذا المذهب إلى عموم الكوفيين، بينما نسبه أبو البركات الأنباريّ إلى الكوفيين وإلى ابن كيسان[5]، ونسبه المرادي إلى الفراء وحده [6]، ونسبه الرضي إلى بعض الكوفيين وابن كيسان[7].

---

(1) سورة الحمد: الآية: ٥.

(2) شرح ابن النحوية: ٦١٢.

(3) ينظر:المصدر نفسه: ٦١٢

(4) ينظر: سر صناعة الاعراب: ١/ ٣١٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣١٣/٢، وشرح التصريح: ١/ ١٠٣

(5) ينظر: الإنصاف:٥٧٠/٢.

(6) ينظر: الجنى الداني: ٥٣٦.

(7) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٣٨.

والرضي من المرجحين لهذا المذهب إذ قال:« وليس هذا القول ببعيد من الصواب»[١].

مذهب الزجاج: ذكر ابن النحوية مذهب الزجاج بقوله: «فذهب الزجاج إلى أنَّ (إيا) اسم ظاهر خص بالإضافة إلى مضمر»[٢] .

وقد عضَّد الزجاج رأيه هذا بكلام الخليل فقال: « والدليل على إضافته قول العرب: إذا بَلَغَ الرجل الستين فإياه وإيا الشَّواب، واجراؤهم الهاء في (إياه) مجراها في عصاه»[٣].

ورفض ابن النحوية مذهب الزجاج وصرَّح بأنَّه مردود ؛ لأنه لا يُعلَم أنَّ اسماً ظاهراً اقتصر اعرابه على النصب فقط ، إلا الظروف وما جرى مجراها فقال: «الاسم الظاهر لا يقتصر على نوع واحد من الاعراب ، إلا الظرف والمصدر غير المتمكن ك(صباح) من يوم بعينه و(سبحان الله) ، وليس هذا واحداً منها»[٤] ، وكلامه هذا قريب مما ذكره ابن جني وآخرون[٥].

ثم ذكر ابن النحوية مذهبين آخرين من دون أنَّ ينسبهما إلى أصحابها وهما:

أولاً: مذهب يرى أنَّ (إيَّا) ولواحقه (الكاف والياء والهاء) هي الضمير بكامله ، وقد صرَّح بعض النحاة بأنَّ هذا المذهب هو لبعض الكوفيين[٦]. وحَسْب هذا المذهب ذكر ابن النحوية أنَّه «قيل:(إياك) بكماله هو المضمر؛ لأنَّ الحكم على بعض الكلمة بالاسمية وعلى بعضها بالحرفية تحكُّم ، فحكم بكونه كلمة»[٧] .

---

(١) شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٣٨.

(٢) شرح ابن النحوية : ٦١٢.

(٣) معاني القرآن واعرابه : ٤٩/١ وينظر : سر صناعة الاعراب : ١/ ٣١٤.

(٤) شرح ابن النحوية : ٦١٢ .

(٥) ينظر: سر صناعة الاعراب: ١/ ٣١٦، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ١٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣١٣/٢ ، وشرح التصريح : ١/ ١٠٣

(٦) ينظر: الإنصاف : ٢/ ٥٧٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٣٨ ، والجنى الداني: ٥٣٦ .

(٧) شرح ابن النحوية : ٦١٢-٦١٣.

وردَّ ابن النحوية هذا المذهب؛ لأنَّ الحكم بكون الضمير (إياك) كلمة واحدة ليس بصحيح «وإنَّما هو كلمتان ، بمنزلة اسم الاشارة إذا لحقه حرف خطاب»[١]

وضعفه ابن جني معبراً عنه بأنَّه ليس بقوي؛ لأنَّ (إياك) إنْ فَتحتَ الكاف أفادت الخطاب للمذكر، وإنْ كسرتها أفادت الخطاب للمؤنث، بمنزلة (أنتَ ، و أنتِ) فكما أن ما قبل التاء في (أنت) هو الاسم، والتاء حرف خطاب، فكذلك (إيا) هو الاسم، والكاف بعدها حرف خطاب [٢]. ورده الرضي قائلًا:« ليس من الأسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافاً وهاءً وياءً»[٣]

ثانياً: مذهب يرى أنَّ (إيَّا) اسم ليس ظاهراً ولا مضمراً، وإنَّما هو بين بين. وهذا هو مذهب ابن درستويه ، وإنْ لم ينسبه ابن النحوية هنا، ولكن نسبه في حاشيته على الكافية إلى ابن درستويه[٤]، ونسبه إليه آخرون أيضاً[٥]، قال ابن النحوية: «وقيل: (إيا) لا ظاهرة ولا مضمرة، لكنَّه مبهم كُنِّي به عن ظاهر كما هو مذهب طاهر بن أحمد في أسماء الإشارة»[٦].

ويوضح الشارح بأنَّه ليس ظاهراً؛ لاقتصاره على ضرب واحد من الإعراب (النصب)، وهو ليس بظرف أو مصدر، وهنا يُعاد الإشكال الذي طَرحه على مذهب الزجاج كما بيناه. وأمَّا أنَّه ليس بمضمر؛ لأنَّه مبهم لا يدل على حال من أحوال الضمير،

---

(١) شرح ابن النحوية : ٦١٣

(٢) ينظر سر صناعة الاعراب :١/ ٣٢٢.

(٣) شرح الكافية، للرضي: ٢/ ١٣٩ ، وينظر معاني القرآن واعرابه: ١/ ٤٩ ، والجنى الداني: ٥٣٦.

(٤) قال ابن النحوية في حاشيته: ((قال ابن درستويه: هو مذهب بين الظاهر والمضمر...))، الحاشية: / ٢٤٥

(٥) ينظر شرح المقدمة المحتسبة، لطاهر بن احمد(ابن بابشاذ): ١٦١ ، همع الهوامع: ١/ ٢٤٣

(٦) شرح ابن النحوية: ٦١٣، ومذهب طاهر بن احمد في أسماء الإشارة يقول فيه: ((أما قولنا: الأسماء التي لا ظاهرة ولا مضمرة هي أسماء الإشارة. وهي خمسة: ذا، وذان، وتا، وتان، وأولاء... والغرض بأسماء الإشارة التنبيه، على ما يأتي بيانه. فـ (ذا)إشارة إلى مذكر. و (تا) إشارة إلى مؤنث. و (ذان) إشارة إلى مذكرين في حال الرفع إذا قلت: نفعني ذان. فإن كان مفعولًا كان بالياء، مثل: نفعت ذين. و (تان) إشارة إلى مؤنثين في حال الرفع، مثل: نفعتني تان. وبالياء في حال النصب والجر. مثل: نفعت تين، وانتفعت بتين، و (أولاء) إشارة لجماعة المذكر والمؤنث مبني على الكسر مستعمل لهما))، شرح المقدمة المحتسبة: ١٦١.

إلا من خلال اللواحق. فيقول ابن النحوية:« أمَّا أنَّه ليس بظاهر؛ فللزومه النصب وليس مصدراً ولا ظرفاً ،وأما أنَّه ليس بمضمر فلعدم دلالته على تكلم أو خطاب أو غيبة»[١].

وردَّ ابن النحوية هذا المذهب بقوله «ورُدَّ بمنع كونه غير مضمر لما ذكرناه من اختلاف صيغته لاختلاف أحوال الاعراب، ولدلالته على ما دلَّ عليه المنصوب المتصل»[٢] فيرجعنا كلامه هذا إلى بداية حديثه عن مذهب سيبويه إذ قال: « وحكم بكونه مضمراً لاختلاف صيغته باختلاف أحوال الاعراب ، ومنصوبا لدلالته على المفعولية كدلالة الضمير المنصوب المتصل إذا قيل: ما أكْرَمَنِي إلا انتَ ، وما أكَرمْتَ إلا إيَّاي»[٣] .

ويبدو أنَّ هذا المذهب ليس من المذاهب المشهورة ؛ فلم يذكره إلَّا قليل من النحاة، وحتى الشارح حاول أنْ يختصر الحديث عنه، فأحالَ القارئ إلى كتاب آخر لطاهر بن أحمد (ابن بابشاذ).

ومما تقدم يبدو مذهب سيبويه هو الراجح، وذلك لوجود نظائر له في العربية؛ «والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير»[٤]، فالكاف في (ذلك) حرف يدل على الخطاب، والتاء في (جاءت) حرف يدل على التأنيث، والالف في قولنا: قاما الزيدان يدل على المثنى وهكذا في الجمع. فكذلك اللواحق في ضمير النصب تدلنا على كمية المضمر وكيفيته.

---

(١) شرح ابن النحوية: ٦١٣.

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه:٦١١.

(٤) الإنصاف: ٢/ ٥٧٠

المسألة الثالثة :الخلاف النحوي في العطف على الضمير المجرور

أشار ابن النحوية إلى هذا الخلاف بقوله:« اختلف في العطف على الضمير المجرور على ثلاثة مذاهب»[١]، مذهب عامة البصريين، ومذهب الكوفيين، ومذهب الجرمي.

أولاً: مذهب البصريين: بيَّن الشارح أنَّ البصريين لا يجيزون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار[٢]. وشرع بذكر شواهد قرآنية لإثبات صحة مذهبهم ، منها قوله تعالى :﴿ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾[٣] وقوله تعالى:﴿ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾[٤]. ثم ذكر ابن النحوية حججاً للبصريين في هذه المسألة، وواضح أنَّها تعتمد على القياس:

الأولى: أنَّ الضمير المجرور لا منفصل له، وأنَّ الجار والمجرور شيء واحد؛ ولذلك لم يجز الفصل بينهما، فكُرِه العطف عليه؛ لأنه بمنزلة بعض الكلمة، وليس له منفصل يؤكَد به كالمرفوع ، فأُعيد الخافض ليكون كالمستقل[٥].

الثانية: «إنَّ الثاني في باب العطف شريك للأول، فلمَّا لم تصلح مشاركة الثاني للأول، لم تصلح مشاركة الأول للثاني، فكما لا يجوز: مررت بزيدٍ وك، لايجوز مررت بك وزيدٍ»[٦].

وهناك حجة ثالثة لم يذكرها ابن النحوية، وهي أنَّ الضمير المجرور المتصل شبيه بالتنوين، فلا يجوز العطف عليه كما أنَّه لا يجوز العطف على التنوين[٧].

---

(١) شرح ابن النحوية : ٧٧١.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها: ٧٧١، وينظر: الكتاب : ٢/ ٣٨١، والمقتضب: ٤/ ١٥، والأصول: ٢/ ٧٩، والإنصاف: ٢/ ٣٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٨١، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٣٧٥ .

(٣) سورة الانعام : الآية :٦٤.

(٤) سورة القصص: الآية ٨١.

(٥) ينظر: شرح ابن النحوية : ٧٧٢ .

(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٣٧٩ ، واللباب: ١/ ٤٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٨١ ، وشرح التسهيل، ابن مالك: ٣/ ٣٧٥ ، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٠٢٢، ١٠٢٣، وارتشاف الضرب: ٤/٢٠١٣.

ويتضح من كلام الشارح أنَّه موافق لما قاله سيبويه في هذه المسألة؛ فقد عبَّر سيبويه بعبارة اشتملت على حجج البصريين، وتابعه عامة البصريين فقد قال: «ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بكَ وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنَّها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أنْ يتبعوها الاسم، ولم يجزْ أيضاً أنْ يتبعوها إياه»[١].

ثانيا: مذهب الكوفيين: قال ابن النحوية إنَّ «مذهب الكوفيين ويونس[٢] وهو جوازه مطلقاً من غير شرط إعادة الجار ولا غيره»[٣]. وتابع مذهب الكوفيين: يونس وقطرب والأخفش[٤]، ومن المتأخرين مالك وأبو حيان[٥]

واحتج الكوفيون لمذهبهم بالسماع؛ فاستدلوا بشواهد قرآنية وبكلام العرب، وذكر ابن النحوية قسماً من هذه الشواهد[٦]، فمن الشواهد التي وردت في القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[٧]، في قراءة حمزة الزيات بخفض (الأرحام) بالعطف على الهاء في (بهِ)، وقوله تعالى: ﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ

(١) الكتاب : ٢/ ٣٨١ .

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٣٧٩، واللباب: ١/ ٤٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٢٨١ ، وشرح التسهيل، ابن مالك٣:/ ٣٧٥، وشرح الرضى على الكافية: ١/ ٣٢٠، وأوضح المسالك: ٣/ ٣٤٨.

(٣) شرح ابن النحوية : ٧٧٢.

(٤) ينظر: ائتلاف النصرة : ٦٢ ، همع الهوامع : ٣/ ٢٢١.

(٥) ينظر:شرح التسهيل، ابن مالك: ٣/ ٣٧٥ ، ارتشاف الضرب : ٤/ ٢٠١٣.

(٦) ينظر: شرح ابن النحوية: ٧٧٣.

(٧) سورة النساء: الآية: ١ .

الْحَرَامِ﴾[1]، حيث عطف (المسجد الحرام) على الضمير المخفوض (الهاء) في (به) . ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر:[2]

فاليومَ قرَّبْتَ تهجوناْ وتشتِمُنا ... فاذهبْ فما بكْ والأيامِ من عَجَبِ

فعطف الاسم (أيام) على الضمير المجرور وهو (بك) من غير إعادة الجار

وقول الاخر:[3]

نُعَلِّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سيُوفَنا ... وَمَا بَينَهَا وَالكعْبِ غوطٌ نَفَانِفُ

فعطف الاسم (الكعب) على الضمير المجرور في (بينها) من دون إعادة الجار

وهناك شواهد أخرى قرآنية و شعرية احتج بها الكوفيون لا حاجة لإطالة المقام بذكرها ؛ لأنها تشبه الشواهد التي ذكرها ابن النحوية من حيث الدلالة[4].

وهناك دليل نثري حكاه قطرب عن العرب قولهم: (ما فيها غيره وفرسِه)[5]، بجر(فرسه) عطفًا على الهاء المخفوضة بإضافة (غير) إليها.

وقد تأوَّل البصريون ــ وتابعهم ابن النحوية ــ ما استدل به الكوفيون على أنَّه محمول على شذوذ إضمار الجار، أو على الضرورة الشعرية ولا يقاس عليه، ورَدُّوا القراءة القرآنية التي توافق مذهب الكوفيين[6].

---

(1) سورة البقرة: الآية: ٢١٧

(2) البيت لا يعرف قائله، استشهد به سيبويه: ٢/ ٣٨٣ ، وذكره كثير من النحاة، ينظر: الإنصاف ٢/ ٣٨٠، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٨٢/٢، خزانة الأدب للبغدادي: ٢/ ٣٣٨، شرح الكافية للرضي:١/ ١٠٢٤

(3) البيت لمسكين الدارمي، في ديوانه: ٥٣ .

(4) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٨٢، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٨٦، والإنصاف: ٢/ ٣٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٨١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٧٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٠٢٤.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية:١٢٥٠/٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام:٥٨٣، وائتلاف النصرة : ٦٢ .

(6) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٣٧٩، اللباب: ١/ ٤٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٨١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٧٥، وشرح الكافية، للرضي: ١/ ١٠٢٤، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠١٣، وأوضح المسالك: ٣/ ٣٤٨.

ويمكن تلخيص رأي ابن النحوية في شواهد الكوفيين بنقطتين:

١- إنَّ كل شواهد الكوفيين ــ الشعرية ــ يمكن تأويلها على أنَّها ليست مجرورة بالعطف ، وإنَّما بإضمار حرف الجر، اذ يقول : « يجوز أنْ يكون جميع ما ذُكر محمولاً على شذوذ إضمار الجار، كقولهم :(ما كلُ سوداء ولا بيضاء شحمة) ، وقولهم :(لاهِ ابوكَ) أي: (ولا كل بيضاء) ، و(لله ابوكَ)»[١]

٢- أعطى تأويلاً آخرَ يخص الشواهد القرآنية ففي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[٢]، فإنَّ ﴿الارحامِ﴾ ليست مجرورة بالعطف على الضمير المجرور في (به)، وإنَّما يحتمل أنْ تكون مجرورةً بالقَسَم. وأما قوله تعالى:﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[٣] فإنَّ ﴿المسجدَ الحرامِ﴾ مجرور بالعطف على ﴿سبيل الله﴾، لا بالعطف على (به) والتقدير فيه:(وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام). يقول ابن النحوية: «أما الآية الأولى فيحتمل أنْ تكون الواو للقسم... وأما الآية الثانية فيحتمل العطف على ﴿سبيل الله﴾...»[٤].

وقال الزجاج:« القراءة الجيدة نصب(الأرحامَ)؛ المعنى:(واتقوا الأرحامَ أنْ تقطعوها) فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلَّا في اضطرار شعر»[٥].

وقال أبو على الفارسي: «وأمَّا مَن جرَّ ﴿الأرحامِ﴾ فإنَّه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك

---

(١) شرح ابن النحوية : ٧٧٣.

(٢) سورة النساء : الآية : ١.

(٣) سورة البقرة : الآية : ٢١٧.

(٤) شرح ابن النحوية: ٧٧٤، وينظر: الإنصاف : ٢/ ٣٨٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٦،وقال السمين الحلبي:((قوله:﴿والأرحامَ﴾ الجمهور على نصب ميم ﴿والأرحامَ﴾ وفيه وجهان، أحدهما: أنه عطف على لفظ الجلالة أي: واتقوا الأرحامَ أي: لا تقطعوها، والثاني: أنه معطوف على محل المجرور في (به) نحو: مررت بزيد وعمرا، لما لم يشركه في الإتباع على اللفظ تبعه على الموضع))، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ٣/ ٥٥٤. وقال الالوسي: ((وقرأ ابن زيد ﴿والأرحامُ﴾ بالرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي: (والأرحام كذلك))، روح المعاني: ٤/ ١٨٤، ١٨٥.

الأخذ به أحسن»[١] ، أمَّا تلميذه ابن جني: فصرَّحَ: « إنْ كانَ المضمر مجروراً لم تعطف عليه، إلا بإعادة الجار تقول: مررت بك وبزيدٍ... ولو قلت: مررت بك وزيدٍ كانَ لحناً»[٢].

ولم يكتفِ بعض البصريين بهذا التأويل؛ بل طعنوا في هذه القراءة وفي صاحبها ووصفوها بالضعف، يقول المبرد: «ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة؛ والقرآن إنَّما يحمل أشرف المذاهب وقرأ حمزة (...الآية)، وهذا مما لا يجوز عندنا»[٣]. ووصفها الشيخ عبد القاهر الجرجاني بأنَّها قراءة غير متوجهة[٤]، والزمخشري كذلك يصفها بأنها ليست بالقوية[٥]، ويقول العكبري :«واحتج الآخرون بقوله تعالى :﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾ على قراءة الجر وبأبيات أنشدوها ، أما الآية فقراءة الجر فيها ضعيفة والقارئ بها كوفي تنبيهاً على أصولهم ... وأما الأبيات فمنها ما لا يثبت في الرواية، وما يثبت منها فهو شاذ ، وبعضها يمكن إعادة الجار معه وله نظير نذكره من بعد»[٦].

ويتضح مما سبق أنَّ البصريين كانوا متشددين في التمسك بالقاعدة النحوية التي تمنع عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الجار؛ لذا أشكلوا على إحدى القراءات ووصفوا صاحبها بالضعف؛ إذ نُقل عن المبرد قوله :«لو أني صلّيت خلفَ إمام يقرؤها لقطعت صلاتي»[٧]. ولعلهم غير محقين في رفض هذه القراءة؛ لأنَّها تُعد من القراءات المتواترة، وهناك من البصريين أنفسهم من دافع عنها ولم يقبل الطعن بها، إذ قال ابن يعيش: «وهذا القول غير مرضي من أبي العباس؛ لأنَّه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة... وإذا صحت الرواية، لم يكن سبيل إلى ردها»[٨].

---

(١) الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي: ٣/ ١٢١

(٢) اللمع في العربية: ٩٧

(٣) الكامل في اللغة والأدب للمبرد: ٣/ ٣٩.

(٤) ينظر: المقتصد : ٢/ ٩٦٠.

(٥) ينظر المفصل : ١٥٢.

(٦) اللباب:١/ ٤٣٣، وينظر وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٨١، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٠٢٤ .

(٧) درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري: ٧٤.

(٨) شرح المفصل: ٢/ ٢٨٢.

وكان أبو حيان الاندلسي ممتعضاً بشدة من كلام البصريين رافضاً ردهم لقراءة حمزة فيقول: « وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح؛ بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز، وقد أطلنا الاحتجاج في ذلك... وأما قول ابن عطية[1]، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه؛ إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأَ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير واسطة... ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنَّما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية»[2]. وقال ابن الجزري: « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصحَّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها»[3].

نلحظ مما تقدم أنَّ ابن النحوية كان موافقا مذهب البصريين وإنْ لم يصرح بذلك؛ لأنَّه احتج بِحججهم وردَّ حجج الكوفيين، لكنَّه لم يكن متشدداً كبعضهم؛ فهو لم يُخطِّئ القراءة بالخفض وإنَّما تأوَّلها، وأمَّا الأبيات فلم يحملها على الضرورة الشعرية وإنَّما أوَّلها على أنَّها مجرورة بإضمار حرف الجر.

ثالثا: مذهب الجرمي: ذكر ابن النحوية[4] وبعض النحويين المتأخرين مذهبا ثالثاً وهو مذهب أبي علي الجرمي، وهذا المذهب يُجيز العطف على الضمير المجرور، لكنَّه اشترط

---

(1) قال ابن عطية:((المضمر المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة، ولا يعطف على حرف، ويُرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان: أحدهما أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها، وهذا تفرق في معنى الكلام وغض من فصاحته، وإنَّما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة، والوجه الثاني أن في ذكرها على ذلك تقريرا للتساؤل بها والقسم بحرمتها)). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الأندلسي: ٢/ ٥.

(2) البحر المحيط: ٣/ ٥٠٠.

(3) النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٩/١.

(4) ينظر شرح ابن النحوية: ٧٧٢.

لذلك توكيد الضمير، نحو: مررتُ بك أنت وزيدٍ. ولم يعلق عليه لا الشارح ولا غيره من النحاة، واكتفوا بذكره فقط [١].

وبعد هذا العرض نجد أنَّ الذين أجازوا العطف من دون إعادة الخافض اعتمدوا على السماع باختلاف مصادره، وأمَّا المانعون فقد اعتمدوا على الحجج العقلية وعلى القياس والتعليل.

والذي يميل إليه الباحث مذهب الكوفيين؛ لاعتماده على السماع، من دون حاجة الى تكلف وتأويل للنصوص الواضحة وإخراجها عن ظاهرها، والشواهد التي اعتمدوها كثيرة وفصيحة، وقد خرجت عن حدود الندرة الى الكثرة، ويكفي أنَّها وردت في القرآن الكريم، ويعزز ما يذهب إليه قول محمد عبد الخالق عضيمة :«إنَّ الكثير في القرآن الكريم هو إعادة الخافض، وتحتمل آيات كثيرة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض»[٢].

وهناك قضية أخرى، تجدر الإشارة إليها، وهي أنَّ الشارح وبعض النحاة نسبوا هذا المذهب إلى جميع الكوفيين، ولكن عند النظر في كتب الكوفيين نجد غير ذلك، إذ نجد بعضهم يجاري البصريين؛ فالفراء يرى أنَّ الجواز مختص بالشعر لضيقه، فيقول في قراءة حمزة بجر (الأرحام):«هو كقولهم بالله والرحم وفيه قبح؛ لأنَّ العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض، وقد كُني عنه... وإنَّما يجوز ذلك في الشعر؛ لضيقه»[٣].

([١]) ينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير: ١/ ٣٧٧، وشرح الكافية، للرضي:١/ ١٠٢٦، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠١٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٢٧، وشرح الاشموني:٢/ ٣٩٦.

([٢]) دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة: ٣/ ٥٤٣.

([٣]) معاني القرآن، للفراء: ١/ ٢٥٢ –٢٥٣.

ثانياً: المسائل الخلافية في الاسم الموصول

المسالة الأولى: الخلاف النحوي في أصل(الذي)

اخْتُلِفَ في أصل الاسم الموصول (الذي)؛ فيرى البصريون أنَّ أصله (لذي) ويرى الكوفيون أنَّ أصله (الذال) فقط، فأصله «عند البصريين (لذي) كـ(عمي وشجي)، وعند الكوفيين(الذال) وحدها؛ لسقوط الياء في التثنية»[١]، وقد علل الكوفيون أنَّ أصل (الذي) هو اسم الإشارة (ذا)، وهذا عندهم أصله (الذال)، واحتجوا بأن الألف واللام فيهما يحذفان في التثنية نحو: قام ذان، ورأيت ذين ؛ ومررت بذين ، وقام اللذان، ورأيت اللذين، ومررت باللذين، ولو كانا أصلين لكانا لا يحذفان ، ولوجب أَنْ يُقال في التثنية: (الذيان) كما يقال: (العميين، والشجيين)، وأَنْ تقلب الألف في تثنية (ذا)، ولا تحذف، فلما حذفت الياء والألف في تثنية (الذي ، وذا) دلَّ على أنَّهما غير أصليين، وما زيد عليهما تكثير لهما كراهية أَنْ يبقى كل واحد منهما على حرف واحد[٢] .

وردَّ ابن النحوية ما ذهب إليه الكوفيون بأنَّ أصله ذال واحدة، وعدَّه ضعيفاً؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يكون اسم على حرف واحد في كلام العرب إلا الضمير المتصل، وحذف الياء من (الذي) في التثنية للفرق بين تثنية المعرب وبين تثنية المبني فعلق على رأي الكوفيين قائلا: «وهو ضعيف لأنّ اسماً غير مضمر ولا مخفف بالحذف لا يكون على حرف واحد؛ وسقوط الياء في التثنية للفرق بين تثنية المعرب والمبني»[٣] .

فالكوفيون إذَن استدلوا على أنَّ الياء ليست أصلية، بدليل سقوطها في التثنية، والبصريون يرون أنَّ سقوطها لغرض التفريق بين تثنية المعرب وتثنية المبني؛ لأنَّ (الذي) لما كانت مبنية لم يكن للياء فيها حظ في التحريك، فلذلك لم تفتح قبل علامة التثنية، بل بقيت ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين[٤]. وأمَّا قولهم بأن (ذا) يجوز أن

---

(١) شرح ابن النحوية: ٦٢٨.

(٢) ينظر الإنصاف: ٢/ ٥٥١.

(٣) شرح ابن النحوية: ٦٢٩.

(٤) ينظر : توضيح المقاصد: ٢/٤٢٠.

في موضع (الذي) فيشار به إلى الغائب ويوضح الصلة، ردَّه البصريون بأنه لا يدفع أن (ذا) يجوز أنْ تستعمل في موضع (الذي)، وأنْ تكون ذا تجري بمنزلة الذي هو قول سيبويه[١]. ولكنْ أنْ تكون الذي هي (ذا) فبعيد جدا؛ لأنَّهم حين استعملوا (ذا) بمنزلة الذي استعملوها بلفظها، ولم يغيروها، والتغيير لا يبلغ هذا الذي ادعوه، ولا يعرف له نظير في كلامهم[٢].

ويرى البصريون أنَّ (ذا) و(الذي) كل واحد منها كلمة منفصلة عن غيرها، فلا يجوز أنْ يُبنى على حرف واحد؛ لأنَّه لابد من الابتداء بحرف، والوقوف على حرف، فلو كان الاسم هو الذال وحدها؛ لأدى إلى أنْ يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا وذلك محال[٣].

ويرى بعض النحويين أنَّ صيغة (الذي والتي) في (اللذان واللتان) هي صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد ، لأنَّ حد المثنى ما تنكرت معرفته ، وتعرفت نكرته، كزيد والرجل، وهذه أسماء موصولة لا تتنكر، فاللذانِ واللتانِ صيغتان للرفع، واللذينِ واللتينِ صيغتان للنصب والجر[٤]

وقد حُكي في (الذي): (الذي) بإثبات الياء، و(الذِ) بكسر الذال بغير ياء، و(الذْ) بإسكان الذال، و(الذيّ) بتشديد الياء وهذه لهجات [٥].

ومما تقدم يبدو أنَّ الشارح قد اختار رأي البصريين، وردَّ رأي الكوفيين، ويرجح الباحث ما ذهب إليه الشارح؛ لأنَّ الاسم الموصول له موقع في الإعراب، ولو كانت الذال وحدها لكانت حرفاً، والحرف ليس له موضع من الاعراب، إلاّ إذا كان ضميراً و الذال ليست من الضمائر.

---

(١) ينظر الكتاب : ٢/ ٤١٧.

(٢) الأصول في النحو : ٢/ ٢٦٤.

(٣) ينظر الإنصاف: ٢/ ٥٥١.

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ:١/ ١٣١ وتوضيح المقاصد: ٤٢٠/١.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٥٥٢، وتوضيح المقاصد: ٤٢٠/١، وحاشية الصبان :١/ ٢١٥.

المسألة الثانية: الخلاف النحوي في (ال) الموصولة هل هي اسم أم حرف ؟

من المسائل الخلافية التي ذكرها ابن النحوية الخلاف حول (ال) التعريف هل هي اسمٌ أو حرف، فذكر رأي الأخفش وابن السراج فقال: «فذهب الأخفش إلى أنَّها حرف تعريف؛ لأنَّ العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها، تقول: رأيتُ الضاربَ، كما يكون ذلك مع المعرفة إذا قلت: رأيتُ الرجل، ولأنَّها لو كانت اسماً موصولاً لما تقدم عليه ما في حيز الصلة، لكنه تقدم في قوله تعالى:﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾[1].

وقد ردَّ العكبري ما ذهب إليه الأخفش فقال:« والجواب أنَّ الألف واللام ليست للتعريف هنا بل هي كـ(الذي) والفرق بينهما وبين اللام المعرفة أنَّ حرف الجر إذا وقع قبل الموصول لم يتعلق بالصلة كقوله تعالى ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾، وإنْ جعلت الألف واللام للتعريف جاز أن يتعلق الجار بما دخلت عليه إذا صلح للعمل»[2]. وقد ذهب ابن يعيش وأبو علي الشلوبين مذهب الأخفش[3].

وذهب ابن السراج إلى أنَّها اسمٌ موصول بمعنى (الذي)، إذ قال: «والألف واللام إذا كانت بمنزلة (الذي) فصلتها كصلة (الذي) إلا أنك تنقل الفعل إلى اسم الفاعل في (الذي) فتقول في (الذي قام): القائم، وتقول في (الذي ضرب زيدا): الضارب زيدا، فتصير الألف واللام اسماً يحتاج إلى صلة »[4]. وهذا الرأي ليس لابن السراج وحده، وإنَّما لكثير من البصريين[5].

---

(1) سورة يوسف ، الأية:٢٠.

(2) اللباب: ٢/ ١٢٧.

(3) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٤٤ ، وشرح الاشموني : ١/ ١٥٦.

(4) الأصول في النحو: ٢/ ٢٢٣.

(5) ينظر الكتاب: ١/ ١٨٨ ، المقتضب ١/ ١٤ ، والأصول في النحو: ٢/ ٢٥٦ ، والمقتصد: ٢/ ١١٤٨، والجنى الداني: ٢٠٢.

وقد مال ابن النحوية الى هذا الرأي بقوله «وذلك من خصائص الأسماء»، ودليله على اسمية (ال) هو عود الضمير عليها، وهو أقوى أدلة البصريين[١]، فيقول ابن النحوية: «واحتجوا لذلك بعود الضمير إليها مفرداً ومثنىً ومجموعاً»[٢] .

وقد ردَّ المازني هذا الدليل بأنَّ الضمير يعود على موصوف محذوف لا على (ال)[٣].

وهناك أدلة أخرى لم يشر اليها الشارح منها:

الاول: استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف، نحو: (جاء الكريم)، فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف[٤].

الثاني: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي، فلولا أنَّها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أحق منه من دونها[٥]، يقول ابن السراج :« ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: (هذا ضارب زيدا أمس) حتى تضيف، ويجوز أن تقول: (هذا الضارب زيدا أمس) لأنك تنوي (بالضارب) الذي ضرب، ومتى لم تنو بالألف واللام (الذي) لم يجز أن تعمل ما دخلت عليه»[٦].

الثالث: دخولها على الفعل المضارع كقول الشاعر:[٧]

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢٥٦ ، والمقتصد: ٢/ ١١٤٨، والجنى الداني: ٢٠٢، وحاشية الصبان: ١/ ١٥٦.

(٢) شرح ابن النحوية : ٦٣٨.

(٣) توضيح المقاصد:١/٤٣٤.

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية : ١/ ٢٩٩ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٤٣٥.

(٦) الأصول في النحو: ٢/ ٢٦٥

(٧) نُسب للفرزدق في الإنصاف: ٢/ ٥٢١، وخزانة الأدب للبغدادي:١/ ٣٢، وشرح التصريح: ١/ ٣٨، ١٤٢، والمقاصد النحوية، للعيني: ١/ ١١١، ولا يوجد في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١/ ٢٠، والجنى الداني :٢٠٢، والمقرب :١/ ٦٠، وهمع الهوامع : ١/ ٨٥.

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرضَى حُكومَتُهُ ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

وردَّ ابن يعيش هذا الرأي بقوله: « والصواب الأول أنها حرف، إذ لو كانت اسما، لكان لها موضع من الإعراب، ولا خلاف أنه لا موضع لها من الإعراب، ألا ترى أنها لو كان لها موضع من الإعراب، لكنت إذا قلت: (جاءني الضارب)، يكون موضعها رفعا بأنها فاعل، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية»[١]

وهناك رأي آخر لم يذكره الشارح، وهو رأي المازني، اذ ذهب المازني إلى أنَّ (ال) حرف موصول، ونسبه ابن النحاس الى كثير من النحويين[٢]. ورُد بأنَّها لا تؤول بالمصدر؛ إذ لا يوجد موصول حرفي إلا وهو مؤول مع ما بعده بالمصدر[٣]. ولعله لم يذكره لقربه من رأي الأخفش؛ فكلاهما يتفقان على حرفيتها ويختلفان في نوعها.

ويرى الدكتور عبد الرحمن أيوب أنَّها للتعريف، فلو لم تكن للتعريف لأصبحت تكتسب التعريف من الاسم الذي بعهدها وهذا تناقض وقلب لقواعد العربية في التنكير والتعريف[٤]. أما الدكتور فاضل السامرائي فيرى أنَّها حرف تعريف ايضا؛ لأنَّ استدلالهم بعود الضمير على الالف واللام باطل، فهو لا يعود عليها في قولنا: قدَّم القرشي نسبه، وإنَّما يعود على الموصوف المحذوف، وفصَّل اكثر في هذه المسألة ؛ فيرى أنَّ الالف واللام الداخلة على الفعل والجملة الاسمية هي اسم موصول، نحو:(ما أنت بالحكم الترضي حكومته) هي اسم موصول بمعنى الذي وليست حرفا، ولا داعي لجعل الداخلة على الاسم نفسها، بل هما أداتان مختلفتان[٥].

ويميل الباحث إلى الرأي القائل أنَّها حرف تعريف؛ وذلك لأنَّها لو كانت اسماً لكان لها محل من الإعراب كالاسم الموصول، وهذا دليل قوي يخرجها من دائرة الاسمية، على الرغم من أنَّها تشبه صفات الاسم الموصول.

---

(١) شرح المفصل : ٢/ ٣٧٩

(٢) ينظر التعليقة على المقرب لابن النحاس: ٩٩

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٧١

(٤) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي لعبد الرحمن أيوب : ٩٩.

(٥) ينظر: معاني النحو: ١/ ١٢٨.

ثالثاً: مسائل خلافية متفرقة

المسألة الأولى: الخلاف النحوي في دلالة (حيثُ) على الظرفية الزمانية

قال ابن النحوية: «حيثُ ظرف مكان مبنية؛ لاحتياجها إلى جملة توضح معناها، فأشبهت بذلك الحرف، وبُنيت على حركة لئلا يجتمع الساكنان، وكانت الحركة ضمة لشبهها بالغايات في لزوم الإضافة من نحو (قَبْل، وبَعْد)، وقد جاء بناؤها على الفتح طلباً للخفة، وعلى الكسر على أصل التقاء الساكنينِ»[١].

نلحظ مما تقدم أنَّ الشارح يذهب إلى ما يذهب إليه جمهور النحويين[٢] من أنَّ (حيثُ) تأتي ظرفاً للمكان، إذ يقول سيبويه: «وأما حيثُ فمكان، بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد، وهذه الأسماء تكون ظروفا...»[٣].

وشبهها المبرد بـ(حينَ) في الزمان، إذ قال:« حيثُ اسم من أسماء المكان، مبهم يفسره ما يضاف إليه، فـ(حيثُ) في المكان كـ(حينَ) في الزمان فلما ضارعتها أضيفت إلى الجمل...»[٤].

ولم يصرِّح أحدٌ من النحاة المتقدمين بخروجها إلى الظرفية الزمانية إلَّا الأخفش[٥]، الذي أجاز « وقوعها ظرف زمان، وانشد عليه قول الشاعر[٦]:

لِلفتى عقلٌ يعيشُ به ... حيثُ تَهْدِي ساقَه قَدَمُهْ

---

(١) شرح ابن النحوية:٩٥.

(٢) ينظر: اللباب:٢/ ٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك:٢/٢٣٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/٤٢١

(٣) الكتاب:٤/٢٣٣، والمساعد على تسهيل الفوائد:١/٥٣٠ .

(٤) المقتضب: ٢/٥٤.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد:٤/٢٠٠٤، والتذييل والتكميل:٨/٦٨، والمساعد على تسهيل الفوائد:١/٥٣٠، وهمع الهوامع:٢/٢١١

(٦) البيت لطرفة بن العبد ورد في ديوانه: ٧٣

قال: معناه في يده حياته»[١].

ورفض ابن النحوية هذا الشاهد؛ لأنَّها يمكن أنَّ تكون ظرفاً للمكان، فقال: «يجوز أنَّ يكون التقدير أينما كان، فتكون مكاناً»[٢]. وهذا ما ذهب إليه كثير من النحاة[٣]، منهم أبو حيان إذ قال: «الظاهر أنها في هذا البيت ظرف مكان؛ ألا ترى أنَّه أضاف (حيث) إلى قوله (تهدي ساقه قدمه) وهو عبارة عن المشي، فكأنه قال: حيث مشى وتوجه»[٤]

وأجاز بعض المتأخرين خروجها عن الظرفية المكانية اعتماداً على ما قاله الأخفش، فقال ابن يعيش مستدلاً بشاهد الأخفش:« وقد تستعمل (حيث) بمعنى الزمان، نحو قوله[٥]:

لِلفتى عقلٌ يعيشُ به ... حيثُ تَهْدِي ساقَه قَدَمُهْ»[٦].

وهذا ما ذهب اليه صاحب كتاب(الكناش)[٧] أيضاً، وكذلك الدكتور فاضل السامرائي من المحدثين[٨].

ويرجح الباحث ماذهب إليه الجمهور والشارح؛ لأنَّ المتمعن في شاهد الأخفش يرى أنَّه يحمل الوجهين (الظرفية المكانية، والظرفية الزمانية).

---

(١) شرح ابن النحوية:٩٦

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٣) ينظر: اللباب:٧٧/٢، شرح التسهيل، ابن مالك:٢٣٣/٢، تمهيد القواعد:٢٠٠٤/٢

(٤) التذييل والتكميل:٦٨/٨.

(٥) البيت تم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش:١١٥/٣،

(٧) الكناش في فني النحو والصرف لابي الفداء، المشهور بصاحب حماة:٢٨٦/١

(٨) معاني النحو:٢١٠/٢ .

المسألة الثانية: الخلاف النحوي في المجازاة بـ(كيف)

من المسائل التي ذكرها ابن النحوية مسألة الخلاف بين النحويين في (كيفَ) هل يجازى بها أم لا ؟ فذهبَ البصريون إلى أنّه لا يُجازى بها[١] ، وذهبَ الكوفيون إلى جواز المجازاة بها، ووافقهم قطرب والزجاجي[٢]. وتابع ابن النحوية رأي البصريين في هذه المسألة؛ إذ يقول: «وكيف لا يجازى بها فلا يجازى ما هو بمعناها، وأجاز الكوفيون المجازاة بـ(كيف)... وهو عند البصريين ضعيف»[٣] .

وقال سيبويه: «سألت الخليل عن قوله: (كيفَ تصنعْ أصنعْ)، فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأنّ معناها: على أيّ حالٍ تكنْ أكُنْ)[٤]. وأشار ابن عقيل الى أنَّ مجازاتها لم تثبت سماعاً ، وإنَّما أخذوا بالقياس فيقول:«وتلحقها ما جوازاً لقصد التأكيد، لضعف الارتباط بها نحو: كيفما تكون أكون؛ وقال ابن العلج: الارتباط فيها قليل، نحو: كيف تكونُ أكون، والأكثر عدم الارتباط خلافاً للكوفيين في إثباتهم المجازاة بها معنىً وعملاً؛ فيجزمون بها، نحو: كيف تكن أكن؛ وقال به من البصريين قطرب... فليس في الجزم بها سماع، ومن أجازه صرَّح بأنه إنَّما أجازه قياساً»[٥]

واحتج الكوفيون لمذهبهم ــ جواز المجازاة بهاــ بأمرين:

الأول: مشابهتا لأدوات الجزاء في الاستفهام، فـ (كيفَ) للسؤال عن الحال كما أنَّ (أينَ) للسؤال عن المكان، و(متى) للسؤال عن الزمان، وكذلك بقية ما يجازى بهِ[٦].

---

(١) الكتاب: ٤٣٣/١، وينظر: الإيضاح في علل النحو: ٤٩ ، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للبطليوسي: ٢٧٤-٢٧٦ ، الإنصاف :٦٤٣/٢، ارتشاف الضرب: ٥٥١/٢، مغني اللبيب: ٤٠٥/١-٤٠٦.

(٢) ينظر: الإنصاف:٦٤٣/٢، شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب: ٣٠٢-٣٠٣، ارتشاف الضرب:٥٥١/٢، مغني اللبيب: ٤٠٥/١، المساعد على تسهيل الفوائد:٣/ ١٣٨ ، حاشية الصبان : ١٤/٤.

(٣) شرح ابن النحوية: ٢١٩.

(٤) الكتاب: ٤٣٣/١.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد:٣/ ١٣٨.

(٦) ينظر: الإنصاف :٦٤٣/٢، ائتلاف النصرة :١٥٦.

والثاني: إنَّ معناها كمعنى أدوات الجزاء، فإذا قلنا: (كيفما تجلسْ أجلسْ) كانَ معناه: (في أيِّ حالٍ تجلسْ أجلسْ)، كما انّ معنى: (أينما تجلسْ أجلسْ): (في أيَّ مكانٍ تجلسْ أجلسْ)، ومعنى: (متى ما تجلسْ أجلسْ): (في أيَّ وقتٍ تجلسْ أجلسْ)[١].

فلما شابهت (كيف) ما يجازى بهِ في الاستفهام ومعنى المجازاة وَجَبَ عندهم أنْ يُجازى بها كما يُجازى بغيرها من أدوات الجزاء[٢].

ورفض ابن النحوية رأي الكوفيين في المجازاة بـ(كيف)؛« لأنَّ قول القائل لمن يخاطبه:(كيف تكنْ أكنْ)، محالٌ؛ لأنَّه لا يستطيع أنْ يكون على أحواله كلها، ولايستطيع أيضا أنْ يكون على حالة تكون لغيره، فإذا قال:(أنّى تكُنْ أكُنْ) استطاع أنْ يكون في المكان الذي هو فيه»[٣]. وهذا الذي قاله ابن النحوية ليس بجديد؛ فقد سبقه اليه البصريون[٤]

ويبدو أنَّ ما قاله البصريون هو الراجح؛ فـ(كيف) لا يجوز المجازاة بها؛ لسببين:

الأول: أنّها نقصت عن سائر أخواتها؛ لأنّ جوابها لا يكون إلا نكرة، فإنّها تستعمل للسؤال عن الحال، والحال لا يكون إلا نكرة، أمّا سائر أخواتها، فتارة تجاب بالمعرفة ، وتارة تجاب بالنكرة، فلمّا قصرت عن أحدِ الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.

والثاني: إنَّ (كيف) لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما يكون ذلك في (مَنْ، وما ، وأي ، ومهما) ، وقصورها في ذلك عن نظائرها أضعَفَ من تحقق المجازاة بها[٥].

---

(١) ينظر: الإنصاف :٦٤٣/٢، ائتلاف النصرة :١٥٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٣) شرح ابن النحوية:٢١٩

(٤) ينظر: الإنصاف :٦٤٤/٢،٦٤٥

(٥) ينظر: الأصول :٢٠٦/٢،٢٠٧، والحلل في إصلاح الخلل: ٢٧٤-٢٧٦، والإنصاف :٦٤٤/٢، وارتشاف الضرب: ٥٥١/٢، وائتلاف النصرة: ١٥٦.

المسألة: الثالثة: الخلاف النحوي في أصل اسم الإشارة (ذا)

ومما وقف عنده الشارح مسألة الخلاف في أصل اسم الإشارة (ذا)، فالاسم عند البصريين (ذا)، والذال وحدها بغير ألف عند الكوفيين[1]، والألف زيدت لتكثير الكلمة .

وهذه المسألة لها ارتباط بالمسألة السابقة ــ مسألة الخلاف في ياء (الذي) ــ؛ لأنَّ الكوفيين يرون أنَّ الاسم الموصول (الذي) واسم الإشارة (هذا) اصلهما واحد وهو (الذال) وحدها، وقد جمع بينهما صاحب الانصاف في مسألة واحدة إذ قال: «ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم في (ذا)، و(الذي) الذال وحدها وما زاد عليها تكثير لهما»[2].

وبيَّن لنا ابن النحوية بأنَّ البصريين ذهبوا إلى أنَّ اسم الإشارة (ذا) بكامله، ثم اختلفوا في ألفه؛ فمنهم من يرى أصلها (ذيّ) بتشديد الياء، ثم حذفت لثقل الياءين وقلبت الياء الأولى الفاً، ومنهم من يرى أصلها (ذوي) ثم حذفت الياء تخفيفاً وتحركت الواو وانفتح ما قبها فقُلبَت الى ألف[3].

ويبدو من كلام الشارح، أنَّ (ذا) ثنائي لفظاً ثلاثي وضعاً؛ ولذلك صغره البصريون على (ذُيَّيَأ)؛ لأنَّ التصغير يعيد الاسم الى أصله، وهذا من تعليلات ابن الانباري على صحة مذهب البصريين اذ يقول: «والذي يدل على أن الألف في (ذا) والياء في (الذي) أصليَّتَان قولهم في تصغير ذا (ذَيَّا) وأصله: (ذَيَيَّا)، بثلاث ياءات: ياءان من أصل الكلمة وياء للتصغير»[4]. وهذه هي أدلة البصريين التي ذكرها ابن النحوية [5].

---

(1) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٥٥١، ونتائج الفكر في النَّحو للسهيلي: ١٧٧، وشرح المفصل: ٢/ ٣٥٢، والتذييل والتكميل:١/ ٢٢٥، وائتلاف النصرة : ٦٥ .

(2) الإنصاف: ٢/ ٥٥١ ، ويقول الفراء ((العرب قد تذهب بهذا ، وذا إلى معنى (الذي) فيقولون : مَنْ ذا يقول ذاك في معنى من الذي)) ، معاني القرآن: ١/ ١٣٨. و ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنَّ الذهاب بذا، وذهِ، وتي، وأخواتهن مذهب الموصولات مقبولُ؛ لأنَّ الأسماء الموصولة عنده أسماء إشارة ، ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي: ٣١٩.

(3) شرح ابن النحوية : ٦٥٤

(4) الإنصاف: ٢/ ٥٥٣.

(5) ينظر الكتاب: ٤٨٧ ، والمقتضب : ٣/ ٢٧٥ ، والأصول في النحو : ١/ ٥٧ ، وشرح المفصل : ٢/ ٣٥٢، والتذييل والتكميل:١/ ٢٢٥، وائتلاف النصرة : ٦٥

وقال المبرد: «فإن قلت (هذا) فـ(ها) للتنبيه ، و(ذا) هي الاسم»[١].

وضعَّف ابن النحوية مذهب الكوفيين من دون أنْ يذكر حجتهم[٢]، وحجتهم أنَّ اسم الإشارة هو (الذال) وحدها والالف مزيدة للتكثير؛ بدليل سقوطها في التثنية وفي المؤنث إذا قلت: هذهِ [٣]. ورُدَّ هذا؛ لأن (ذان) ليست تثنية على نحو: (زيد وزيدان)، وإنَّما صفة مرتجلة للتثنية ، كـ(هؤلاء) صفة مرتجلة للجمع . أما قولهم في (الهاء) في (ذه)، فرُدَّ بأنَّ (الهاء) بدل من الياء في (ذي)[٤].

وتضعيف مذهبهم عزاه ابن النحوية إلى ثلاثة أسباب، الأول: إنَّ اسم الإشارة (ذا) يأخذ حكم الأسماء الظاهرة بدليل وقوعه موصوفاً أو صفة، فيقول الشارح :«وقال الكوفيون: الاسم (الذال) وحدها... وهذا ضعيف؛ لأنَّه اسم ظاهر بدليل إعطائه حكم الأسماء الظاهرة من وصفه في مثل: جاء هذا الرجل، والوصف به في مثل: جاءني زيد هذا»[٥] . والثاني : إنَّ الاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد. والثالث: انها تُصغَّر على (ذيَّا) والتصغير يعيد الشيء الى أصله[٦].

وقال ابن يعيش: «وذهب الكوفيون إلى أن الاسم إنَّما هو الذال وحدها، والألف مزيدة لتكثير الكلمة، قالوا: والدليل على ذلك قولهم في التثنية: (ذان)، و(ذين)، فحذفوا الألف لقيام حرف التثنية مقامها في التكثير. وهذا فاسد لقولهم في التحقير(ذيا)»[٧]

وهناك رأي لأبي سعيد السيرافي يقول فيه:« وقوله: (ذيّا) وهو تصغير (ذا)، ياء التصغير منه ثانية ، وحق ياء التصغير أنْ تكون ثالثة ؛ وإنَّما ذلك لأنَّ (ذا) على حرفينِ، فلما صغروا احتاجوا إلى حرف ثالث فأتوا بياء أخرى لتمام حروف المصغر، ثم أدخلوا ياء

---

(١) المقتضب : ٣/ ٢٧٥

(٢) شرح ابن النحوية: ٦٥٤

(٣) ينظر: نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي : ١٧٧

(٤) ينظر: ائتلاف النصرة : ٦٥.

(٥) شرح ابن النحوية : ٦٥٤.

(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٧) شرح المفصل لابن يعيش:٣٥٣/٢

التصغير ثالثة فصار: (ذييّ) ثم زادوا الألف التي تزاد في المبهم المصغر، فصار (ذييّا) فاجتمع ثلاث ياءات وذلك مستثقل ، فحذفوا واحدة منها، فلم يكن سبيل إلى حذف ياء التصغير لأنها علامته، ولا إلى حذف الياء التي بعد ياء التصغير؛ لأن بعدها ألفا ولا يكون ما قبل الألف إلا متحركا، فلو حذفوها حركوا ياء التصغير، وهي لا تحرك فحذفوا الياء الأولى فبقي (ذيًّا)»[1].

وتابع أبو حيان؛ رأي السيرافي، لكنَّه يرى أنَّ الألف أصلية وليست منقلبة عن ياء، فقال: «ولو ذهب ذاهب إلى أن (ذا) ثنائي الوضع نحو (ما)، وأن الألف أصل بنفسها، وليست منقلبة عن شيء؛ إذ أصل الأسماء المبنية أنْ توضع على حرف واحد أو على حرفين، لكان قد ذهب مذهبًا جيدًا سهلًا قليل الدعوى، وهذا الذي قدرنا أن لو قيل به وقفت عليه بعد ذلك للسيرافي»[2].

ويرجح الباحث ما ذهب اليه الشارح؛ وذلك لأنَّ اسم الإشارة اسم صريح، والاسم الصريح لا يصح أنَّ يكون من حرف واحد، وكيف يُصغِّر الحرف الواحد؟ فضلا عن أنَّ له محلاً من الإعراب.

([1]) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي : ٤/ ٢٢٧

([2]) التذييل والتكميل: ٣/ ١٨٣.

المبحث الثاني

المسائل الخلافية في المبني من الأفعال

المسألة الأولى: الخلاف النحوي في فعل الأمر أمبني أم معرب

من مسائل الخلاف بين النحاة خلافهم في فعل الأمر، بين الإعراب والبناء، فقال البصريون: إنَّه مبني، وقال الكوفيون: إنَّه معرب، وقد عرض الشارح هذه المسألة مرجحاً رأي البصريين، وحجتهم أنَّه مبني على السكون؛ لأنَّ الأصل في الأفعال أنْ تكون مبنية، والأصل في البناء أنْ يكون على السكون، وإنَّما أُعرب ما أُعرب من الأفعال لمشابهته الأسماء، ولا توجد مشابهة بين فعل الأمر والاسم، فالأولى بقاؤه على أصله في البناء. فيقول الشارح :« وأما فعل الأمر فمبني على السكون، وهو على الأصل ولم يوجد ما يقتضي العدول عنه، ولكنَّه يُعامل معاملة المجزوم؛ لموافقته معنى ما فيه لام الأمر مثل[قوله تعالى] [1]:﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾...»[2]

واحتج البصريون أيضاً بأنَّ ما كان على وزن فَعَالِ من أسماء الأفعال، كنزالِ، وتراكِ، ومناعِ وغيرها، حقه البناء؛ لأنَّه ناب عن فعل الأمر، فنزالِ ناب عن انزلْ، وتراك ناب عن اتركْ ، ومناع ناب عن امنعْ[3]، ومن شواهدهم قول زهير[4]:

وَلأنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلَجَّ في الذُّعْر.

([1]) سورة الطلاق: الآية: ٧.

([2]) شرح ابن النحوية: ٢٠٤. وينظر: الكتاب: ٣/ ٨، والمقتضب: ٢/ ١٣٢، والإنصاف: ٢/ ٤٢٧، والتبيين: ١٧٦، ومسائل خلافية في النحو، للعكبري: ١/ ١٢١، وشرح المفصل: ٤ / ٢٩٤ .

([3]) ينظر مسائل خلافية في النحو، للعكبري: ١/ ١٢١.

([4]) ديوانه: ٨٩.

أمَّا الكوفيون فقد احتجوا بأنَّ فعل الأمر مُعرب مجزوم بحرف مُقدَّر[١]، أي: «كما لو كان فيه حرف مضارعة كقولك: لتضرب يا زيد، وليضرب عمرو، ولا إشكال في أنَّ كل واحد منهما أمر، فاذا كان أحد الأمرين معرباً كان الآخر كذلك... فإنْ قيل هناك حرف المضارعة وهو المقتضي للشبه، قيل: فعل الأمر إنْ لم يكن فيه حرف المضارعة لفظا فهو مُقدر مراد، وحُذف لفظاً للعلم به، فالتقدير في قولك: قم: لتقم، ويدل على ذلك أن حذف لام الأمر قد جاء صريحا، كقول الشاعر[٢]:

مُحَمَّدٌ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ

أَي: لتفد. وَقَالَ الآخر[٣]:

على مثل أَصْحَاب الْبَعُوضَة فاخمشي ... لَك الويل حر الْوَجْه أَو يبك من بَكَى

أَي: لبيك»[٤].

واستدل الكوفيون أيضاً بأنَّ حروف العلة قد تسقط من فعل الأمر نحو: (اغزُ، واسعَ ، وارمِ)، كما تسقط بالجازم نحو: (لم يغزُ، ولم يسعَ، ولم يرمِ)[٥].

واستدلوا أيضاً على صحة مذهبهم بقراءة قرآنية، وبحديث نبوي[٦]، فقرأ بعضُهم قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[٧] في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القرَّاء، وذُكِرَتِ القِرَاءةُ

---

(١) ينظر: شرح ابن النحوية:٢٠٤.

(٢) البيت مختلف في نسبته؛ فيُنسب إلى حسّان بن ثابت، وإلى أبي طالب عم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومنهم من ذكره بلا نسبة، ينظر: الكتاب:٣/ ٨، والمقتضب :٢/ ١٣٢، والإنصاف: ٢/ ٤٣٢، وشرح الكافية للرضي:٢/٩٥٥، وشرح شذور الذهب:٢٧٥، وخزانة الأدب للبغدادي:٩/١١.

(٣) البيت لمتمم بن نويرة وهو من شواهد سيبويه ينظر: الكتاب: ٩/ ٣، والمقتضب: ٢/ ١٣٢، والاصول في النحو:٢/ ١٥٧، خزانة الأدب للبغدادي:٩/١٢ .

(٤) مسائل خلافية في النحو، للعكبري:١٢١، و ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ٤٦٩، والإنصاف: ٢/ ٤٢٧، والتبيين: ١٧٦، وشرح المفصل بن يعيش: ٤ / ٢٩٤، وشرح الكافية الشافية:٣/ ١٥٦٦، شرح ابن النحوية:٢٠٥

(٥) اللباب:٢/ ١٧، ١٨ .

(٦) ينظر: شرح ابن النحوية:٢٠٥ .

(٧) سورة يونس: الآية ٨٥ .

أنَّها قراءة النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) من طريق أُبي بن كعب[١]. أمَّا الحديث النبوي فورد عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أنَّه قال في بعض مغازيه:((لتأخذوا مصافَّكم))[٢] أي: خذوا [٣].

وردَّ ابن النحوية أقوال الكوفيين في المسألة ويمكن أنْ نفصلها برديَّن:

الأول: رَدُّهُ لحجج السماع: فقد حَمَل الشارح شواهد الكوفيين الشعرية إمَّا على الضرورة، وإمَّا على الشذوذ؛ فيقول: «وقال الكوفيون هو معرب مجزوم باللام ، مقدرة كما جُزم بها مقدرة في قوله:[٤]

مُحَمَّدٌ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ»[٥].

فردَّ الشارح بأنَّ (تَفدِ) خبر خرج للدعاء ، وحذف الياء جاء للضرورة [٦]، وإما ما حمله على الشذوذ كقول الشاعر[٧]:

لِتَقُمْ أنتَ يا ابن خيرِ قريشٍ ... لتقضي حوائجَ المُسلمينا[٨]

وأمَّا الآية القرآنية والحديث النبوي فقد حملها على أنَّها لا تخص المخاطب وحده وإنَّما تشمل الغائب أيضاً، ولا خلاف في دخول اللام على الغائب أو المتكلم، فيقول

---

(١) قرأها حفص عن عاصم والجمهور بالياء (فليفرحوا) وقرأها كثير من القرّاء بالتاء، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/ ٣١٣، والنشر في القراءات العشر: ٢/٢٨٥، وقال الفراء في معاني القرآن:١/ ١٤٩: ((وقد ذُكر عَن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فلتفرحوا) أي: يا أصحاب مُحَمَّد، بالتاء)). ونصَّ الزمخشري في الكشاف:٢/ ٣٥٣ على أنَّ هذه القراءة هي الأصل والقياس.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: ١٧/ ٢٧٠، والبحر المحيط:٦ /٧٧، والإنصاف:٢/٤٢٧، وشرح ابن النحوية:٢٠٥

(٣) ينظر: معاني القرآن، للفراء:١/٣٧٠.

(٤) الشاهد تم تخريجه في الصفحات السابقة.

(٥) شرح ابن النحوية ٢٠٥.

(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٧) ورد هذا البيت في كثير من المصادر بلا نسبة، ينظر الإنصاف: ٢/ ٤٢٧، وشرح الكافية، للرضي: ٢/ ٩٥٥، ومغني اللبيب: ١/ ٧١٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣/ ١٢٤، وشرح التصريح: ٣/ ٣٩٥ .

(٨) ينظر: شرح ابن النحوية: ٢٠٥.

الشارح حول تقدير لام الجزم :« أمَّا إذا كان مسنداً الى الغائب نحو: (لِيُضْرَبْ زيدٌ)، أو لمتكلم نحو:(لأضْرِب أنا)، أو كان مبنياً للمفعول وإنْ كان مسنداً الى المخاطب نحو: (لِتُضْرَبْ انت) فهو معرب إجماعاً ولا تثبت اللام مع المخاطب، وأمَّا قراءة التاء المثناة من فوق[١] في قوله تعالى: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾[٢]، وقوله عليه السلام:((لتأخذوا مَصَافَّكُمْ))، فللتنبيه على أنَّ أمر الله ورسوله يتناول الحاضر والغائب»[٣]. ومن كلامه نستشف أنَّ الشارح يميل إلى القراءة بالياء (فليفرحوا)؛ فهي تنسجم مع تعليلاته؛ لأنَّها توجه الخطاب إلى الغائب، لا المخاطب [٤].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا الحديث النبوي الذي ذكره ابن النحوية قد ورد في مصادر كثيرة، ولاسيما كتب الحديث بلفظ مختلف خالٍ من موضع الشاهد، إذ ورد بلفظ:((كَمَا أَنْتُمْ عَلَى مَصَافِّكُمْ))[٥]، وبلفظ آخر: ((قُومُوا عَلَى مَصَافِّكُمْ))[٦].

الثاني: رَدُّهُ لحجج القياس: ويمكن تلخيص كلامه في رفض حجج القياس بما يأتي[٧]:

(أ): إنَّ حروف الجزم أضعف من حروف الجر، وحروف الجر عملها مقدرة ضعيف، فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع.

(ب): ينتفي الإعراب لعدم وجود أحرف المضارعة؛ لأنَّ الإعراب مشترط بوجودها.

(ج): لو كان معرباً لما بُني ما وقع موقعه كـ(نزال ، تراك).

---

(١) يقصد الشارح القراءة بنطق حرف التاء (فلتفرحوا) ؛ لأنَّ هناك قراءة أخرى بنطق حرف الياء (فليفرحوا).

(٢) سورة يونس: الآية ٨٥.

(٣) شرح ابن النحوية: ٢٠٥.

(٤) قرأها حفص عن عاصم والجمهور بالياء (فليفرحوا) وقرأها كثير من القرّاء بالتاء ، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/ ٣١٣ ، ، الكشاف: ٢/ ٣٥٣، النشر في القراءات العشر: ٢/٢٨٥.

(٥) ينظر: مسند الإمام احمد بن حنبل:٤٢٢/٣٦، وسنن الترمذي:٣٦٨/٥، ٢٢١، ومجمع الزوائد:١٧٨/٧.

(٦) ينظر: المغازي للواقدي:٢٩٩/١، والطبقات الكبرى، لابن سعد:٤٠/٢

(٧) ينظر شرح ابن النحوية: ٢٠٥، ٢٠٦.

وهذه الردود التي ذكرها قد سبقه إليها البصريون[١]. وقال ابن يعيش:« وأمَّا حذف حرف العلة من نحو(ارمِ)، و(اغزُ)، و(اخشَ)؛ فلأنَّه لما استوى لفظ المجزوم والمبني في الصحيح، نحو: (لم تذهب) و(اذهب)، أرادوا أن يكون مثل ذلك في المعتل، فحذفوا آخره في البناء؛ ليوافق آخره آخر المجزوم، فاعرفه»[٢].

ومما تقدم يتضح أنَّ الشارح يُرجِع الخلاف في هذه المسألة لسببينِ رئيسينِ:

الأول: هل الأعراب أصل في الأفعال كما هو الحال في الأسماء؟ فالكوفيون يرونه أصلاً، والبصريون يرونه فرعاً. الثاني: هل يجوز حذف أداة الجزم وإبقاء عملها؟، فالكوفيون يجيزون ذلك، أما البصريون فيمنعون ذلك، وإلى ذلك أشار بقوله عـــــــن الكوفيين: «لا يسلمون أنَّ حروف الجزم فرع ، وإنما هي أصل لاختصاصها بالأفعال وهذا على أصلهم في إعراب المضارع بالأصالة لا لشبهه بالاسم»[٣].

ويرجح الباحث رأي البصريين؛ لأنَّ فعل الأمر مبني في الأصل، ولا توجد مشابهة بينه وبين الأسماء كالمضارع، فيبقى على البناء. أما أدلة الكوفيين فقد حُملت على الضرورة، وبعضها يخرج إلى الدعاء، يقول الدكتور فاضل السامرائي: «وقد يخرج المجزوم بلام الأمر إلى معنى آخر، كما يخرج الأمر عن معناه إلى معنى أخر، وذلك كالدعاء نحوك:(ليغفر الله لك)، والتهديد: نحو:[٤]﴿فَمَنْ شاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾...»[٥].

---

(١) ينظر الإنصاف: ٢/ ٤٢٧، والتبيين: ١٧٦، واللباب: ٢/ ١٨، ومسائل خلافية في النحو للعكبري: ١/ ١٢١، وشرح المفصل: لابن يعيش: ٤ / ٢٩٤، وشرح التصريح : ٢/ ٥٣٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٢٩٤.

(٣) شرح ابن النحوية : ٢٠٥.

(٤) سورة الكهف: الآية: ٢٩.

(٥) معانـــــي النحو: ٤/٧.

المسالة الثانية: الخلاف النحوي في الأفعال الثلاثية المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل بالهمز

الفعل نوعان: (لازم) أي: قاصر؛ لا ينصب بنفسه المفعول به، و(متعدٍ)؛ ينصب بنفسه مفعولًا به، أو مفعولين، أو ثلاثة، والثلاثة نهاية التعدية. ولتعدية الفعل اللازم وسائل، منها: وقوعه بعد (همزة النقل) ،(أي همزة التعدية)، فإذا دخلت همزة التعدية على الفعل الثلاثي اللازم، أو الثلاثي المتعدي لواحد أو لاثنين غيرت حاله، وجعلت الثلاثي اللازم متعديًا لواحد، وجعلت الثلاثي المتعدي لواحد متعديًا لاثنين، وجعلت الثلاثي المتعدي لاثنين متعديًا لثلاثة، فشأنها أن تجعل فاعل الفعل الثلاثي مفعولًا به؛ فتنقله من حالة إلى أخرى تخالفها؛ فتكتسب الجملة مفعولًا به جديدًا لم يكن موجوداً قبل دخول الهمزة. فإذا دخلت همزة التعدية على الفعلين (علم ورأى) المتعديين ـ قبل دخولها ــ إلى مفعولين صارا بدخولها متعديين إلى ثلاثة، أولها: الذي كان فاعلا قبل النقل، والثاني والثالث: هما اللذان كانا قبل دخول الهمزة فتقول:(أعلمت زيداً عمراً فاضلاً)، و(أريت زيداً عمراً فاضلاً)[1].

قال ابن النحوية:« الأفعال المتعدية الى ثلاثة سبعة أفعال ، اثنان منهما منقولان بالهمزة من المتعدي وهما:(أعلم ، وأرى) نقلاً بالهمزة من (علم ، ورأى)... ولم يُسمع ذلك في غيرهما من أفعال القلوب، واجاز الأخفش (أظننتُ، وأخلتُ، وأزعمتُ) قياساً على ما سمع من (أعلمتُ، وأريتُ)، ومنعه سيبويه»[2]. وما ذكره ابن النحوية هو خلاف بين الجمهور والأخفش، فذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أنَّه لا يجوز أن يقاس على أفعال القلوب (علم، ورأى) بنقلها بالهمزة، فلا يُقال: أظننتُ زيداً عمراً قائماً، في حين أجاز ذلك الأخفش على القياس[3].

قال سيبويه:« هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أنْ تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة، لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول

---

(1) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٥٧١، ومعاني النحو: ٢/ ٥٨.

(2) شرح ابن النحوية: ٤١٥.

(3) ينظر الكتاب:٤١/١، والأصول في النحو: ٢/ ٢٨٤، والإيضاح العضدي:١٧٦، والمقتصد: ١/ ٦٢٩، واللباب: ١/ ٢٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٣٠٢.

الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى الله بشرا زيدا أباك، ونبَّأتُ زيدا عمرا أبا فلان[١]، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك»[٢].

وأشار أبو علي الفارسي إلى رأي أبي عثمان فقال :«قال أبو عثمان: لا يجوز أنْ ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل ، ولم يجز: أظننت زيداً عمراً منطلقا»[٣].

وذكر ابن يعيش أنَّ «هذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتهما، وهو المسموع من العرب، فبعضهم يقف عند المسموع ولا يتجاوزه إلى غيره»[٤].

أما الأخفش فقد أخذ بالقياس، فيرى تعدية (ظنَّ وأخواتها) إلى ثلاثة مفاعيل نحو: أظننت زيدًا عمراً جالساً، و نحو: أحسبت زيداً عمراً قائماً، فقاس(ظنَّ وحسب) على (رأى، وعلم). يقول ابن جني: «وأجاز أبو الحسن أظننت زيداً عمراً عاقلاً ،ونحو ذلك وامتنع منه أبو عثمان»[٥].

ورفض جمهور النحويين رأي الأخفش، وتابعهم ابن النحوية أيضاً؛ لأنَّهم يرون ما قاله الأخفش يعتمد القياس، ويفتقر الى السماع، ولم يثبت السماع في هذه المسألة ، فيرى ابن النحوية في تعدية هذه الأفعال بالهمزة ــ ما عدا رأى وعلم ــ خروجاً عن كلام العرب، وتوليد لغة جديدة لم تنطق بها العرب، فيقول: «لأنَّ التعدية بالهمزة من وضع اللغة، واللغة لا تثبت قياساً في الأصح، ولذلك يجوز:(كلَّمتُ زيداً)، ولا يجوز: (أكْلَمْتُهُ) بالقياس عليه، ولا يجوز تعدية (أعلم وأرى) بالتضعيف قياساً على الهمزة...لأنَّ هذا حكم يختص بالهمزة دون التضعيف»[٦]. ويقول الرضي الأستراباذي:« وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أنْ تقول مثلاً: في ظرفَ: أظرفَ، ونصرَ: أنصرَ، ولهذا رُدَّ على الأخفش قياس

---

(١) (نبَّأتُ) متعدٍ بالتضعيف لا بالهمز.

(٢) الكتاب : ٤١/١.

(٣) الإيضاح العضدي : ١٧٦.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش:٤/ ٣٠٢.

(٥) الخصائص:١/ ٢٧١.

(٦) شرح ابن النحوية : ٤١٥-٤١٦، وينظر شرح التصريح ١/ ٢٦٤.

أظنَّ وأحسبَ... بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين»[١].

واستدل الجمهور أيضا بأنَّ حق همزة التعدية أن تلحق الفعل اللازم الذي لا يتعدى بنفسه ، فيتعدى الى واحد، و تلحق ما يتعدى إلى واحد بنفسه، فيتعدى إلى اثنين ، أما تعدّيه إلى ثلاثة فلم يُسمع إلا في (رأى، وعلم) خلافاً للقياس فاقتصر عليها، لأنَّ المسموع المخالف للقياس لا يُقاس عليه [٢].

ومن المحدثين يذهب الأستاذ عباس حسن إلى قبول الرأيين مع ميلٍ إلى رأي الأخفش؛ لأنه رأي قائم على السعة وعدم التضييق في اللغة، ويترك الحرية للمتكلم ليقول ما يناسب المقام ولا يرى وجهًا للتفرقة بين(علم ورأى) وبين نظائرهما من أفعال اليقين والرجحان التي تنصب مفعولين بحسب أصلها، فيعلق على رأي الأخفش قائلاً: «وهذا رأي حسن اليوم؛ فإنه مع خلوه من التشدد والتضييق، يساير الأصول اللغوية العامة، ويلائم التعبير الموجز المطلوب في بعض الأحيان، فتقول: أظننت الرجل السيارة قادمة؛ بدلًا من جعلت الرجل يظن السيارة قادمة، إذ من الدواعي البلاغية، والاستعمالات اللازمة في العلوم الحديثة ما قد يجعل له التفضيل، فمن الخير إباحة الرأيين، وترك الاختيار للمتكلم يراعى فيه الملابسات» [٣]

ويرى الباحث أنَّ سبب عدم تجويز النحويين القياس على (علم ورأى) في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل يرجع لأسباب هي:

١– إنَّ شواهد التعدية بغير الهمزة هي أمثلة صناعية لم تنطق بها العرب ؛ ولو نطقوا بها لكانت بين أيدينا شواهد سماعية، سواء من الشعر أو النثر.

---

(١) شرح الشافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي: ١/ ٨٤.

(٢) ينظر شرح التسهيل:٢/١٠٠

(٣) النحو الوافي: ٢/ ٥٩، الهامش (٤) ، وينظر المتن في الصفحة نفسها.

٢- عندما نقول: (أظننت زيداً عمراً عاقلاً)، لعل هذه الأمثلة المصنوعة لا تستسيغها الذائقة اللغوية لدى المتكلم أوالمتلقي، ولذلك استبدلوها بتركيب آخر فقالوا: (جعلته يظنه عاقلاً) ، قال ابن جني: «استغنت العرب عن ذلك بقولهم: جعلته يظنه عاقلاً»[١]

٢- إنَّ التعدي بالهمزة قياساً لم يثبت إلَّا في الفعل اللازم (القاصر)، أما في المتعدي، فكله سماعي، قال ابن هشام :« وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحق أنه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه»[٢].

(١) الخصائص:١/ ٢٧١.

(٢) مغني اللبيب: ١/ ٦٨٠.

المسألة الثالثة: الخلاف النحوي في (عسى) بين الفعلية و الحرفية

اخْتُلِفَ في(عسى)؛ فذهب قوم الى أنَّها فعلٌ[١]، وذهب آخرون الى أنها حرفٌ[٢]، وهذا الاختلاف أدى الى اختلافهم في إعمال (عسى) فيما بعدها. يقول ابن النحوية: «واختلف في توجيهها؛ فمذهب سيبويه أنَّ (الكاف والياء) في موضع نصب حملاً لـ (عسى) على (لعلَّ)؛ لاشتراكهما في معنى الترجي»[٣]

وتابع ابن النحوية مذهب سيبويه[٤] في أنَّ (عسى) قد تكون بمنزلة (لعلَّ) في الترجّي والإشفاق، فقال: «أُورِدَ على سيبويه أنَّ حمل عسى على لعلَّ على خلاف القياس، لأنَّ المعروف حمل الحرف على الحرف في العمل، لا حمل الفعل على الحرف؛ وأُجيب: بأنَّ هذا فعلٌ أَشبهُ شيءٍ بالحرف؛ لجموده وعدم دلالته على الحدث ، فكان كحمل حرف على حرف لا فعل على حرف»[٥].

وقد اشترط سيبويه[٦] أنْ يكون اسمها ضميرَ الغائب أو المتكلّم أو المخاطب كقول الشاعر [٧]:

فقلت عَسَاها نارُ كأسٍ وعَلَّهَا ... تَشَكَّى فآتِي نحوها فأعُودُها

وقول رؤبة[٨]:

تقول بنتي قد أنى أناكا ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

---

(١) ينظر: مغني اللبيب:١/ ١٦٢.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل:١/ ٣٢٢.

(٣) شرح ابن النحوية:٢٧٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٥، والمقتضب: ٣/ ٧١ ، ٧٢، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي:١٥٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش:٣٤٥/١ وأوضح المسالك: ١/ ٣١٦، والجنى الداني: ٤٦٩.

(٥) شرح ابن النحوية : ٢٧٠.

(٦) ينظر:الكتاب:٢٧٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٣٤٥/٢ والجني الداني:٤٦٩/١، أوضح المسالك:٣١٦/١

(٧) البيت منسوب لصخر الحضرميّ، ينظر: التذييل والتكميل: ٣٦٢/٤، والجنى الداني: ٤٦٩، وشرح التصريح: ١/ ٢١٣، ، وهمع الهوامع ١ / ١٣٢، وخزانة الأدب للبغدادي:٥/ ٣٥٠.

(٨) ديوانه: ١٨١.

وقد استدلّ سيبويه[١] على نصب الضمير بدخول نون الوقاية، واستشهد بقول عمران بن حطّان إذ قال:« وأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة... والدليل على أنَّها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني)، قال: عمران بن حطان[٢]:

وَلِى نَفْسٌ أَقُولُ لها إذا ما ... تُنَازِعُنِى: لَعَلِّى أَوْ عَسَانِى»[٣].

فياء المتكلّم اسم (عسى) وخبرها محذوف، فهي فعل، كما يرى سيبويه، وليست حرفاً، ودليله في ذلك أنّها لو كانت مجرورة: « لقال عساي، ولكنّهم جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع »[٤].

وقد خطَّأ المبرّد سيبويه بقوله: «فهو غلط منه؛ لأنَّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلَّا كما تعمل في المظهر... فأمَّا تقديره عندنا: إنَّ المفعول مقدّم، والفاعل مضمر، كأنَّه قال: عساك الخير أو الشرّ، وكذلك عساني الحديث، ولكنّه حذف لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسماً على قولهم: عسى الغوير أبوسا»[٥] .

وذهب أبو علي الفارسي مذهب المبرد إذ ذكر أنَّ الضمير خبر (عسى) مقدَّماً، وما بعده اسمها المتأخر [٦].

وذهب الأخفش إلى أنَّ عسى باقية على رفعها الاسم، ونصبها الخبر، ولكن ضمير النصب، الذي هو(الياء وأخواتها)، وضِع موضع المرفوع، فهو نائب عنـــــه، و(أنْ والفعل) في موضع نصب خبراً لها، كما كان، قال ابن النحوية: «ومذهب الاخفش أنَّه في موضع رفع على ما كانَ عليه في اللغة الكثيرة»[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٥.

(٢) شعر الخوارج لتمام حسان: ١٥٨.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٧٥.

(٤) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٥) المقتضب: ٣/ ٧١، ٧٢.

(٦) ينظر: مغني اللبيب:٢٠٤/١، همع الهوامع:٤٨٢/١.

(٧) شرح ابن النحوية: ٢٧٠، وينظر: الجنى الداني:٤٦٩/١.

الفصـل الثالـث

المسائل الخلافية فـــي العامـل والمعمـول

المبحث الأول

المسائل الخلافية في العامل

أولاً: المسائل الخلافية في عوامل المرفوعات

المسألة الأولى: الخلاف النحوي في عامل الرفع في الفاعل

عرّف النحاة الفاعل بتعريفات كثيرة، كلها متقاربة المعنى، والفروق بينها طفيفة، ستكتفي الدراسة بذكر اثنين منها، فقد عرفه ابن هشام بأنَّه« اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصلي المحل والصيغة»[١].

ويعرفه الدكتور عبده الراجحي بقوله: «الفاعل هو الذي يفعل الفعل، وحكمه في العربية الرفع، وهو لا يكون جملة، بل لابد أنْ يكون كلمة واحدة، وهذه الكلمة إمَّا أنْ تكون اسما صريحا أو مصدرا مؤولاً»[٢].

ومن المسائل الخلافية التي أشار اليها ابن النحوية في شرحه مسألة الخلاف في رافع الفاعل، فقد ذكر ثلاثة آراء في هذه المسألة من دون أن يشير إلى أصحابها، ورجح الرأي الأول منها، ورَدَّ الرأيين الآخرين إذ يقول: «... وارتفاعه بالفعل، وقيل بإسناده اليه، وقيل بالفاعلية»[٣]، وسنفصل في هذه الآراء على النحو الآتي:

الرأي الأول: ذهب سيبويه والجمهور[٤] إلى أنّ الرافع للفاعل هو الفعل، ويكون الفاعل مرفوعًا لفظًا نحو: (قام زيدٌ) أو تقديرًا نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾[٥]، أو ما ضُمّن معنى الفعل المقصود به اسم الفاعل والمصدر والصفة المشبهة وصيغة المبالغة

---

(١) أوضح المسالك:٢/٧٧.

(٢) التطبيق النحوي:١٧٩.

(٣) شرح ابن النحوية:٣٨٢.

(٤) ينظر الكتاب:٢/٣٣، والمقتضب:٤/١٥٥، والإنصاف: ١/٦٦ ، والتبيين:٢٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور:١/١٠٣، وهمع الهوامع:١/٥٧٥.

(٥) سورة النساء ، الآية:٧٩.

واسم الفعل والظرف والمجرور[١]. قال المبرد:« تقول (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوهُ) فترفع الأب بفعله وتجري (قائماً) على رجل؛ لأنه نكرة وصفته بنكرة فصار كقولك مررت برجل يقوم أبوه»[٢]. وحجة الجمهور من وجهين: «الأول: أنَّ العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه فالمصير إلى المُجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه، والثاني: أنَّ الفعل قبله مختص به فعمل فيه، قياسًا على كل مختص عمل لاختصاصه»[٣].

ولم يقتصر هذا المذهب على البصريين وحدهم؛ بل هو مذهب كثير من الكوفيين ايضا[٤] ، يقول الفراء:«... وإذا لم تر قبل (إلا) اسما فأعمل ما قبلها فيما بعدها، فتقول: (ما قام إلا زَيْدٌ) رفعت (زيدا) لإعمالك (قام) إذ لم تجد (قام) اسما بعدها»[٥].

الرأي الثاني: نسبه ابن مالك، والرضي إلى خلف الأحمر[٦] ونقل السيوطي أنَّه مذهب هشام بن معاوية[٧]، وبعضهم ذكره بلا نسبة[٨] ، ويرى أصحاب هذا الرأي أنّ رافع الفاعل هو الإسناد أي إسناد الفعل إلى الفاعل مقدّمًا عليه.

وقد رَدَّ ابن النحوية هذا الرأي ، لأنَّ العامل هنا يكون معنوياً ، ولا يُنسب العمل للمعنى، إلا اذا لم يكن هناك لفظٌ صالح للعمل ، وهنا موجود ، وهو الفعل. فيقول ابن النحوية:« ورُدَّ الثاني بلزوم كون العامل فيه معنوياً، ولم يقل به أحد»[٩].

الرأي الثالث: إنَّه ارتفع لكونه فاعلاً في المعنى، قال أبو البركات: «وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنَّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل

---

(١) ينظر: المغني في النحو لابن فلاح اليمني:٢/ ١٣٧.

(٢) المقتضب:٤/١٥٥.

(٣) المغني في النحو:٢/ ١٣٧.

(٤) ينظر: معاني القران، للفراء:١/١٦٧ ، ٢١٠، والتبيين:٢٦٣، وهمع الهوامع:١/٥٧٥، والمدارس النحوية لشوقي ضيف:١٦٩.

(٥) معاني القرآن للفراء :١/١٦٧ ، وينظر المصدر نفسه:١/٢١٠.

(٦) ينظر: تسهيل الفوائد: ٧٥، وشرح الكافية للرضي:٦٦، ٢٠٤.

(٧) ينظر: همع الهوامع:١/٥٧٥.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور:١/١٠٣ .

(٩) شرح ابن النحوية:٣٨٢.

معنى الفاعلية»[١]، ونسبه الزجاجي للكسائي وبعض البصريين، ونسبه العكبري لبعض الكوفيين[٢].

وقد ردَّ ابن النحوية هذا الرأي؛ وذلك لانعدام معنى الفاعلية في الاسم إلا بنسبة الفعل إليه، وقد مثل له بمثالين اثنين، إذ يرى انعدام الفاعلية «بتخلف حقيقتها في مثل :(مات زيدٌ) ، (وانقضَّ الجدارُ)» [٣]، فهنا الفعل لم يحدثه الفاعل.

وهذا ما سماه الزجاجي (الأسماء المرفوعة بالأفعال المستعارة)، إذ يقول:« واختلف النحويون في رفع الأسماء بهذه الأفعال المستعارة نحو:(تحركت النخلة)، و(سقط الحائط)، و(مات زيد)، وما أشبه ذلك ، بأي شيء تُرفع الأسماء ولا أفعال لها في الحقيقة؟ ...وقال الكسائي ومن ذهب مذهبه: الأسماء تُرفع بعد هذه الأفعال لأنها فاعلة في المعنى، فذهب إلى أنَّ (ما قام زيد) بمنزلة (ترك القيام زيد) وقال من يذهب هذا المذهب ــ وقد تعلق به أيضًا جماعة من متأخري البصريين ــ إن قولنا: (تحركت النخلة) إنما رفعناها بفعلها؛ لأن التأويل إنه ظهر منها ما يشبه فعل المتحرك باختياره وفعله فرفعناها حملاً على ذلك... وما أشبه ذلك عندهم (مات زيد)؛ لأنَّ الموت وإن كانَ ليس من فعله فالذي يكابده عند الموت من النفس والعلاج والعلز[٤]، وما أشبه فعله فوجب رفع اسمه ذلك»[٥].

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنَّ الفاعل اسم مسند إليه، ولو لم يفعل الفعل اختياراً نحو:(انقطع الحبلُ)، و(انكسر القلمُ)، فالحبل والقلم كلاً منهما لم يحدث الفعل بالمعنى الحقيقي، وهما مرفوعان؛ لأنَّهما مسند اليه، فالفاعلية معنى نحوي لغوي، لامعنى فلسفي معجمي[٦] .

---

(١) الإنصاف:١/٦٦.

(٢) التبيين:٢٣٦.

(٣) شرح ابن النحوية:٣٨٢.

(٤) قال الخليل: (العَلَزُ: شبهُ رِعْدَةٍ تأخذ المريض كأنّه لا يستقرّ من الوجع)، كتاب العين:١/٣٥٥، باب: (العين والزاي واللام).

(٥) اشتقاق أسماء الله للزجاجي: ١٤٣.

(٦) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق لمهدي المخزومي:٩١.

ولعل الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ورجحه ابن النحوية؛ لأنَّ الفعل والفاعل مسند ومسند إليه ، وكل فعل لابد له من فاعل وكل فاعل لابد له من فعل وإنْ لم يُلفظ به فيُقدّر، وكذلك فإنّ الشعور بالفعل يسبق الشعور بالفاعل فدل على عمل الفعل فيه[1].

([1]) ينظر: توجيه اللمع:١٢١.

المسألة الثانية: الخلاف النحوي في عامل الرفع في الفعل المضارع

أجمع النحويون على أنَّ الفعل المضارع يكون مرفوعا إذا جُرد من الناصب والجازم ولم تلحق به نون التوكيد او نون الاناث ، ولكن اختلفوا في عامل رفعه، ونقل لنا ابن النحوية هذا الخلاف وقسمه على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيبويه وتابعه البصريون[١] إلى أنَّ الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم، واحتجوا على صحة مذهبهم بحجتين ،الأولى: ذكرها ابن النحوية بقوله: « أنَّه مرتفع بعامل معنوي نظير المبتدأ والخبر ، وفُسِّر العامل المعنوي فيه بوقوعه بحيث يصح وقوع الاسم فإذا قلت :(زيدٌ يقومُ) رفعته لأنه من مظان صحة وقوع الأسماء»[٢]. والثانية :«أنّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى احواله فلمّا وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم»[٣].

واعتُرِض على مذهب البصريين بأنَّه لو كان الفعل المضارع مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لوجب أنْ يُنصب اذا كان الاسم منصوباً نحو : (كان زيدٌ يقومُ)؛ لوقوعه موقع الاسم المنصوب (قائماً)[٤]. ورُدَّ هذا الاعتراض بأنَّ «عامل الرفع في الفعل المضارع إنما هو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم، وذلك شيء واحد لا يختلف؛ وأما اختلاف إعراب الاسم، فبحسب اختلاف عوامله، وعوامل الاسم لا تأثير لها في الفعل، فلا يختلف إعراب الفعل باختلافها»[٥]. وهذا لا ينتقض بالفعل الماضي، فإنّه يقوم مقام الاسم، إلا أنَّ ذلك لم يكن موجباً لرفعه؛ وذلك لأنّه لايستحق أن يكون معرباً بأيَّ نوع من الإعراب، فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة عَدَمه' في وجوب الرفع؛ لأنّ الرفع نوع من الإعراب، وإذا لم يكن الفعل

---

(١) ينظر: الكتاب:٣/١١، والمقتضب:٢/٥ ، والأصول في النحو:٢/١٤٦ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣/١٩٢، والإنصاف: ٢/ ٢٤٩، واللباب: ٢/٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش:٤/٢١٩ .

(٢) شرح ابن النحوية:٢٠٩.

(٣) الإنصاف: ٢/ ٥٥٢.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٥٥١.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش:٤/٢٢٠.

الماضي يستحق أنْ يعرب بشيءٍ من الإعراب استحال أنْ يكون مرفوعاً؛ لأنّه نوع منه، بخلاف المضارع، فإنَّه استحق جملة الإعراب بالمشابهة، فكانَ قيامهُ مقام الاسم موجباً له الرفع[١]

المذهب الثاني: ذهبَ الكسائيّ وتابعه ابن الانباري[٢]، إلى أنّه يرتفع بالزوائد الأربعة من أوله ، وقد رَدَّ ابن النحوية هذا المذهب؛ لأنَّ هذه الزوائد موجودة عند نصب الفعل أو جزمه ، فلو كانت هي العامل في الرفع لما جاز أنْ يُنصب الفعل المضارع ويُجزم؛ لأنَّه لا يجوز أن يدخل عليها عامل آخر، فيقول ابن النحوية :«مذهب الكسائي أنه مرتفع بحروف المضارعة ، ورُدَّ : بأن عامل الجزم والنصب يدخل عليها، فلو ارتفع بها لزم كونه مجزوما مرفوعا او منصوبا مرفوعا في حالة»[٣].

وقد علل الكسائي «بأن الفعل قبل حرف المضارعة مبنيٌ وبعد وجوده وحدَه مرفوع، والرفع عملٌ لا بد له من عامل ، ولم يحدث سوى الحرف فوجب أن يضاف العمل إليه، وإنما بطل عمله بعامل آخر لأنه أقوى منه كما (إن) الشرطية يبطل عملها بـ(لم)»[٤]. ورَدَّ السيرافي هذا الرأي بقوله :«إنَّ هذه الزوائد من نفس الفعل وتمام معناه، ولا تنفصل منه في لفظ ولا في معنى ينفرد به. فكيف تعمل فيه ولا تنفرد منه ولا تفارقه؟ وليس بمنزلة أن يذهب؛ لأنّ (أنْ) منفصلة اللفظ من (يذهب)، (ويذهب) منفرد بنفسه ولفظه»[٥]

المذهب الثالث: ذهب الفرّاء إلى «أنّه مرتفع بتجرده من الناصب والجازم»[٦]، وينسب هذا الرأي ليس للفراء وحده، وإنَّما لأغلب الكوفيين، وتابعهم في ذلك بعض

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٢٤٩.

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، لابن الانباري:١/ ١٥٣، وإعراب القرآن، للنحاس: ٢٠/١، ١٤٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:١٩٢/٣، والإنصاف: ٢/ ٢٤٩، واللباب: ٢٦/٢ وتوجيه اللمع:٣٥١ ، وشرح المفصل لابن يعيش:٢١٩/٤.

(٣) شرح ابن النحوية: ٢٠٩.

(٤) اللباب:٢٥/٢.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي :١٩٢/٣.

(٦) شرح ابن النحوية: ٢٠٩

المتأخرين كابن عصفور، وابن مالك وغيرهم[١]. وقد أشار الفَرّاءُ الى هذا الرأي حينما فسر قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾[٢] فقال:« رُفعت: ﴿تَعْبُدُونَ﴾؛ لأنَّ دخول (أنْ) يصلح فيها، فلما حُذف الناصب رُفعت، وهو القول الذي يجري على ألسنة المعربين»[٣].

ويرى الدكتور شوقي ضيف أنَّ أصل هذا المذهب للأخفش وهو مرفوع لتعَّريه من العوامل اللفظية، ثم جاء الفراء فأخذه، وحرَّفه بقوله: إنَّه مرفوع بتجرده من النواصب والجوازم[٤]. وهذا الرأي فيه نظر؛ فلو دققنا النظر في كلام الأخفش لرأينا أنَّه موافق للبصريين، فعنده الفعل المضارع مرفوع كالمبتدأ مالم يُسبق بناصب أو جازم، إذ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾[٥]: « فرُفِع هذا لأنَّه كُلَّ ما كان من الفعل على (يَفْعَلُ هو) و(تَفْعَل أنت) و(أَفْعلُ أَنا) و(نَفْعَلُ نَحن) فهو أبداً مرفوع لا تعمل فيه إلَّا الحروف التي ذكرت لك من حروف النصب أو حروف الجزم والامر والنهي والمجازاة، وليس شيء من ذلك ها هنا وإنَّما رفع لموقعه في موضع الأسماء»[٦].

وذكر ابن النحوية حجتينِ استدل بهما أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم: الحجة الأولى: إنَّ الفعل المضارع يُنصب ويُجزم بدخول الناصب والجازم عليه، وإذا لم يدخله الناصب والجازم ظلَّ مرتفعاً، فدل ذلك على أنَّه مرفوع لتجرده من الناصب والجازم. فاعتُرِض عليهم بأنَّ ما ذكره الفراء يستوجب أن تكون أول أحوال الفعل المضارع النصب

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء:٥٣/١، وإعراب القرآن، للنحاس: ٢٠/١، ١٤٦، والإنصاف: ٢/ ٢٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش:٢١٩/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور:١/ ٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية:٣/ ١٥١٩، وشرح التصريح : ٢/ ٣٥٧.

(٢) سورة البقرة ، الآية: ٨٣.

(٣) معاني القرآن للفراء : ١/ ٥٣.

(٤) ينظر المدارس النحوية: ١٦٩.

(٥) سورة البقرة ، الآية: ٨٤.

(٦) معاني القران للأخفش:١٤٠/١.

والجزم ثم الرفع، فيقول ابن النحوية:« يستلزم أن يكون النصب والجزم سابقين على الرفع، وليس كذلك، لأن الأسبق انما هو الرفع»[١].

الحجة الثانية: استدلوا باعتراضهم على مذهب البصريين بأنَّ الفعل لو كان مرفوعاً لوقوعه موقع الاسم لكان ينبغي أنْ لا يرتفع في قولهم:(كاد زيدٌ يقومُ). فاعترض عليهم الشارح بأنَّ المضارع المرفوع في خبر أفعال المقاربة الأصل فيه أنْ يكون اسماً، ولكن أُقيمَ الفعل مقامه ليدل على قرب الزمان، فيقول ابن النحوية:« إلا أنَّه في الجملة أقوى من مذهب الكسائي، وهو أيضاً أسهل من مذهب سيبويه، لأنَّه ترد عليه اعتراضات ويحتاج الى الجواب، كالمضارع المرفوع في خبر أفعال المقاربة اذا قلت: (جعل أو طفق أو كادَ زيدٌ يقومُ) ، فإنَّه ليس من مظان صحة وقوع الأسماء وأُجيب: بأن الأصل وقوع الاسم في ذلك ولكنه عُدل الى الفعل لقيد هذه الأفعال المقاربة فـــي لفظه وقد جاء على الأصل قول تأبط شرا[٢] :

فَأُبْتُ إلى فهمٍ وما كدت آيبًا ... وكم مثلها فارقْتُها وهي تَصْفِرُ»[٣]

نلحظ أنَّ الشارح قد فضَّل مذهب الفراء على مذهب الكسائي؛ لأنه يراه أقوى من مذهب الكسائي وأسهل من مذهب سيبويه، لكنَّه يرى مذهب سيبويه هو الأصح إذ قال: «وعلى هذا فقد صح وقوعه موقع الاسم»[٤].

وهناك مذهب لم يذكره الشارح، ونسبه بعض النحويين إلى ثعلب، يرى فيه أنَّ عامل الرفع هو المضارعة نفسها، ورُدَّ هذا المذهب؛ لأنّ المضارعة تقتضي إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه[٥].

---

(١) شرح ابن النحوية:٢٠٩ .

(٢) ديوانه: ٩١، وأنكر بعضهم هذه الرواية، وزعموا أنَّ الرواية الصحيحة ليست بفعل من أفعال المقاربة وإنما هي:(وما كنت آيبا)، ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٢٥ – الهامش / الشاهد: ٨٥.

(٣) شرح ابن النحوية: ٢١٠.

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحتسبة:٢/ ٣٤٧، والمقتصد: ١٢٣/١، وشرح التصريح: ٢/ ٣٥٧، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٧٤.

وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنَّ الخلاف في هذه المسألة سببه إقحام الفعل المضارع مع الأسماء المعربة وهو ليس بمعرب وإنَّما مبني[1]، وتعاقب الحركات على آخره لا تعني إعرابه « لأن هذه الأوجه المختلفة انما جاءت لتشير الى معان غير اعرابية تعاقبت عليه... كتعاقبها على آخر الفعل الماضي فإنه يُفتح نحو: كتبَ ، ويُضم نحو: كتبُوا، ويُسكن: نحو كتبْتُ »[2] .

ويرى الباحث أنَّ رأي المخزومي يزيد المسألة تعقيداً؛ لأنَّ تغير حركة بناء الفعل الماضي عند اتصاله بواو الجماعة أو ضمير المتكلم إنما تغيرت لاستساغة اللفظ، فهي مسألة صوتية، فكيف يمكن أنْ نقيس عليها الفعل إذا كان خالياً من اللواحق؟ فالفعل المضارع تتغير حركته الأعرابية وهو خالٍ من اللواحق.

ويرجح الباحث مذهب الفراء ومن تبعه في أنَّ رافع الفعل المضارع هو التجرد من الناصب والجازم؛ لأنَّه أقل المذاهب تكلفاً وأقربها إلى روح التيسير، وإنْ اعتُرِضَ عليه بأنَّ التجرد أمر عدمي، والعدم لا يكون سببا لوجود غيره، فالجواب: إنَّ التجرد هنا ليس أمراً عدميا؛ لأنَّ الفعل المضارع خالٍ من ناصب أو جازم، وليس عدم وجود الناصب والجازم[3].

([1]) في النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي:١٢٧-١٢٨.

([2]) المصدر نفسه: ١٣٣.

([3]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٥/٤، وشرح التصريح : ٢/ ٣٥٦.

ثانيا: المسائل الخلافية في عوامل المنصوبات

المسألة الأولى: الخلاف النحوي في ناصب المفعول لأجله

الخلاف في ناصب المفعول لأجله من الخلافات التي ذكرها ابن النحوية في شرحه، إذ ذهب جمهور البصريّين[١] إلى أنّ ناصبه (الفعل) على تقدير لام العلّة، أي تقدير (اللام) معه؛ لأنها اذا ظهرت انتقلت العلة اليها، فإذا قيل: (ضربته تأديباً)، فأصلها: (ضربته للتأديب)، فلما حُذفت (اللام) تعدى الفعل اليه فنصبه، وقد ذكر ابن النحوية رأي سيبويه فقال: « قال سيبويه: كأنَّه قيل: لِمَ فعلتَ كذا؟ فقال: لكذا، فاللام فيه مرادة يجوز إثباتها وحذفها، وهي متعلقة بالفعل المعلل وهو عامل فيها، فإذا بُيِّنت اتصل الفعل بها اتصال الإضافة، وإذا حُذفت اتصل بها اتصال التعدية، فنصب متعدياً كان أو لازماً؛ لأنَّه يَقوى بواسطة الحرف»[٢].

وذهب ابن النحوية إلى ما ذهب إليه سيبويه والبصريون عموماً، إذ يرى أنَّ المفعول لأجله هو العلة التي لأجلها يفعل الفاعل فعله ، ولذلك يكون جواباً لـ(لِمَ)؛ لأنها سؤال عن العلة، وسماه (عذر الفاعل)، فيقول:« فيكون علةً فاعلية للفعل، ويسمى عذر الفاعل لأن العذر أعم من الغائية والفاعلية؛ ولذلك صح أنْ يقع جواب: لِمَ فعلتَ»[٣].

وأضافَ ابن النحوية علةً أخرى فضلاً عن العلة الأولى فقال: «وقد يكون معلولاً لعلة أخرى، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[٤]، فـ(من) في قوله (من الصواعق) يجوز أنْ تكون لابتداء الغاية متعلقة بمحذوف، أي: خوفا من الصواعق، ويجوز انْ تكون معللة بمعنى (اللام) كما في قوله تعالى:﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾[٥]، أي:(لِغمٍّ) وعلى كلا التقديرين فـ(من

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٦٧/١– ٣٦٩، والأصول في النحو:٢٠٦/١، والإيضاح العضدي: ١٩٧/١، واللمع في العربية :٥٨، والمفصل:٨٧/١ ، واللباب :٢٧٧/١ ، وأسرار العربية : ١٨٦.

(٢) شرح ابن النحوية: ٤٨٩.

(٣) المصدر نفسه :٤٩٠.

(٤) سورة البقرة ،الآية: ١٩.

(٥) سورة الحج ، الآية :٢٢.

الصواعق) في موضع نصب على أنه مفعول له، والعامل فيه (يجعلون)، و(حذر الموت) مفعول له أيضاً، والعامل فيه (من الصواعق)، لأنه مقدر بـ (يخافون من الصواعق)»[١].

وذكر ابن النحوية مذهبَ الكوفيين والزجاج[٢] فقال: « وزعم الزجاج والكوفيون أنَّ نصبه على المصدر إما لأنَّ التأديب في (ضربته تأديباً) ومثله نوع من أنواع الضرب فكان كـ(رجع القهقرى)، أو لصحة تقدير مضاف، أي: (ضربَ تأديبٍ) فكان كـ(ضربته ضرباً) ملاقيا له في لفظه ومعناه ، أو (قعدت جلوسًا) ملاقيا له في معناه دون لفظه»[٣]

وقال أبو حيان:« وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على إسقاط حرف الجر ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي »[٤].

ورفض ابن النحوية مذهب الكوفيين مبيناً أنه لا يمكن جعل المفعول لأجله والمفعول المطلق في باب واحد، فيقول:« ورُدَّ بتخلُّف المصدرية في: لأجل التأديب والسمن[٥] مع وجود التعليل في الكل، فأُدِيرَ الحكم عليه ، وبأنَّ الجلوس يُفهم من (قعدتُ) وإنْ لم يقترن به، والتأديب لا يُفهم من الضرب إلَّا إذا اقترن به، فلم يكن من بابه»[٦]. فالشارح يرى التمثيل بـ(جِئْتكَ للسمن واللبن)، ليس بصحيح؛ لأنَّ السمن ليس بمصدر وكذلك التمثيل بـ(قعدت جلوساً) مختلف عـــن (ضربته تأديباً) فالأول متحد بعامله (القعود والجلوس)، والثاني غير متحد(الضرب والتأديب).

وأشار ابن السراج إلى أنَّ العلاقة بين المصدر(المفعول لأجله) وبين عامله (الفعل) ليست كعلاقة (المفعول المطلق) بعامله(الفعل)، وانما كعلاقة الفعل بالمفعول به،

---

(١) شرح ابن النحوية: ٤٩٠.

(٢) ينظر: أسرار العربيّة: ١٨٦، وشرح المفصّل: ٥٢/٢، وشرح الكافية للرضي: ٦٠٧/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ لابن القواس: ٥٨٢/١، وارتشاف الضرب: ٢٢١/٢، وشرح التّصريح: ٣٣٧/١، وهمع الهوامع: ١٣٣/٢.

(٣) شرح ابن النحوية:٤٩٠-٤٩١

(٤) ارتشاف الضرب: ١٣٨٨/٣.

(٥) أي :جئتُك للسمن واللبن.

(٦) شرح ابن النحوية: ٤٩١.

فيقول:« اعلم: أنَّ المفعول له لا يكون إلا مصدرا، ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر نحو قولك: فعلت ذاك حذار الشر وجئتك مخافة فلان (فجئتك) غير مشتق من (مخافة) فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه نحو (خفتك) مأخوذة من مخافة...فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب»[١].

واستدل بعضهم على «بطلان نصبه على المصدر، أنه لو كان كذلك لجاز أن يُقام مقام الفاعل، وهو ممتنع بالإجماع »[٢] .

ومما تقدم تجدر الإشارة إلى أمرين:

الأول: جعل الشارح وغيره من النحويين[٣] موقف الزجاج مشابهاً لموقف الكوفيين، في مسألة أنَّ المفعول لأجله ينتصب انتصاب المصادر(المفعول المطلق)، وهذا الكلام فيه نظر؛ لأنَّ الزجاج لم يُسقط المفعول لأجله من المفاعيل الخمسة، وإنَّما اسقط المفعول معه[٤]، وهذا ما أشار إليه المحقق أيضا[٥]، لكن المحقق يرى أنَّ موقف الزجاج لا يختلف عن البصريين، فكلام المحقق فيه نظر أيضاً؛ لأنَّ الزجاج لَا يُقِرُّ بأنَّ الناصب للمفعول لأجله الفعل المتقدم عليه بعد حذف (اللام)، وإنما الناصب له فعلٌ مقدرٌ من لفظه[٦]، فهو يخالف البصريين من هذه الجهة ، ويخالف الكوفيين من جهة أخرى؛ لأنه لا يُنكر المفعول لأجله كما فعل الكوفيون، فيقول في إعراب قوله تعالى:﴿ يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[٧]:«وإنما نصبت (حذر الموت) لأنَّه مفعول له، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنَّما نصبه أنَّه في تأويل

---

(١) الأصول في النحو:٢٠٦/١.

(٢) شرح تسهيل، لناظر الجيش: ٤/ ١٨٨٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي : ٦٠٧/١ – ٦٠٩، وشرح ابن القواس لألفيّة ابن معطٍ: ٥٨٢/١، والمساعد على تسهيل الفوائد:٤٨٤/١ .

(٤) ينظر: الإنصاف:٢٤٨/١، وأسرار العربية:١٨٣، والمساعد على تسهيل الفوائد:٤٨٤/١.

(٥) ينظر شرح ابن النحوية:٤٩٠، هامش(٤).

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٧٩/١ ، وشرح التصريح: ٥١٤/١، وهمع الهوامع: ١٣٣/٣.

(٧) سورة البقرة، الآية: ١٩.

المصدر كأنَّه قال: يحذرون حذراً»[1]. وقال في إعراب قوله تعالى:﴿ ومنْ يفعل ذلك ابتغاءَ مرضاتِ الله فسوفَ نؤتيه أجراً عظيماً﴾[2]:« ونصب (ابتغاء مرضات الله)؛لأنه مفعول له، المعنى ومن يفعل ذلك لابتغاء مرضاة الله، وهو راجع إلى تأويل المصدر، كأنه قال: ومن يبتغ ابتغاء مرضاة الله»[3]. وقال في إعراب قوله تعالى:﴿وأنعام لا يذكرون اسم الله عليها افتراء عليه﴾[4]:« أي: يفعلون ذلك افتراءً عليه، وهو منصوب بقوله:(لا يذكرون اسم الله)، وهذا يسميه سيبويه (مفعول له)، وحقيقته أنَّ قوله: (لا يذكرون) بمعنى يفترون، فكأنّه قال يفترون افتراءً»[5].

فنلحظ أنَّ الزجاج يبدي اهتماماً كبيراً للمعنى، فهو يفسر ما يعربه ليتضح المعنى، ومن كلامه يبدو أنَّه يرى المفعول لأجله جزءًا من المفعول المطلق أو مؤولاً عنه ، بدليل أنَّه أجاز نصبه على الوجهين ففي إعراب قوله تعالى:﴿ ألم ترَ إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت﴾[6] يقول الزجاج:« ونصب (حذر الموت) على أنَّه مفعول له... وجاز أنْ يكون نصبه على المصدر، لأن خروجهم يدل على حذر الموت حذرا»[7].

الثاني: إنَّ للفراء من الكوفيين رأيين مختلفينِ في هذه المسألة، وربما يشوبهما الاضطراب، فمرة يجعل ناصبه الفعل المتقدم ، ومرة أخرى يجعل نصبه على (التفسير)، وليس الفعل، فيقول تفسير قوله تعالى:﴿يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[8]: «فنصب (حَذَرَ) على غير وقوعٍ من الفعل عليه ، لم ترد يجعلونها حذرا، إنما هو كقولك: أعطيتك خَوْفًا وفَرَقًا، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير ليس بالفعل...وليس نصبه على طرح (مِنَ)، وهو مما قد يستدل به المبتدئ

(1) معاني القرآن وإعرابه: ٧٩/١ ، وينظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف :٢٠٦.
(2) سورة النساء ، الأية:١١٤.
(3) معاني القرآن وإعرابه: ١٠٦/٢ .
(4) سورة الانعام، الأية:١٣٨.
(5) معاني القرآن وإعرابه:٢٩٤/٢.
(6) سورة البقرة ،الآية: ٣٤٣.
(7) معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٢/١.
(8) سورة البقرة، الآية: ١٩.

للتعليم»[١]. وقال في موضع آخر: «فتكون فِي موضع نصب كما قَالَ عَزَّ وَجَلَّ:﴿يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ أَلا ترى أَنَّ (مِنْ) تحسن فِي الْحَذَر، فإذا ألقيت انتصب بالفعل لا بإلقاء(من)...»[٢].

ويتضح أيضا من كلام الفراء أنَّه يقدر(من) وليس (اللام)، كتقدير البصريين إلَّا السيرافي، الذي أجاز الوجهين كما تبيَّن سابقا.

ويرى الدكتور عبده الراجحي أنَّ العامل الأصلي الذي ينصب المفعول لأجله هو الفعل، فضلاً عن عوامل أخرى قد تنصبه أحياناً، هي: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، صيغ المبالغة، واسم الفعل[٣]. ورجح الدكتور فاضل السامرائي رأي البصريين؛ لأنه أقرب إلى طبيعة اللغة، وإن كان المعنى في قسم من التعبيرات يحتمل رأي الكوفيين، لكن القول برأي الكوفيين يفضي إلى إخراج الأفعال من معانيها إلى معان أخرى قد تكون بعيدة عنها من دون موجب وذلك نحو قولنا:(قلت ذاك خوفا منه) فيكون القول عندهم بمعنى الخوف في حين أن القول حسي والخوف قلبي[٤].

ويرجح الباحث ما ذهب اليه الشارح والجمهور؛ لأنَّ المفعول لأجله مصدر يبين سبب ما قبله، فهو معلِل، بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها نحو: قعد جلوسًا، ورجع القهقرى؛ فهو يقع في جواب: لمَ؟ ، وأصل جواب من يقول: لِمَ ضربت زيدا؟ أنْ يكون: ضربته للتأديب، فلمَّا حُذف الحرف وصل الفعل إلى المصدر فنصبه، فليس منصوبا على المصدر، فعندما نقول: (وقفتُ قياماً) فإنَّ القيام يعرفُ من (وقفتُ)، وإنْ لم يقترن به، فهو مختلف عن ضربته تأديباً؛ لأنَّ المعنى هنا لا يُفهم إلَّا باقتران الضرب بالتأديب، فمعنى التعليل في المفعول لأجله أهم خصائصه، وقد جاء هذا الشرط عند سيبويه، إذ قال: «إنَّه انتصب لأنه موقوع له»[٥].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه:١٧/١، وينظر المدارس النحوية لشوقي ضيف:٢٠٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٥/٢.

(٣) ينظر: التطبيق النحوي: ٢٢٥.

(٤) ينظر: معاني النحو: ٢/ ٢٢٣.

(٥) الكتاب:٣٦٧/١.

المسألة الثانية: الخلاف النحوي في ناصب المفعول معه

لقد اختلف النحويون في عامل المفعول معه[١]، ولهم آراء عدة في ذلك، ذكرها الشارح على النحو الآتي:

١- مذهب سيبويه: ذهب إلى« أنَّه منصوب بالفعل الذي قبل الواو؛ لأنه قوي بواسطتهما فوصل إلى المعمول»[٢]. وقد تابع جمهور البصريين سيبويه فيما ذهب اليه[٣].

٢- مذهب الزجاج: ذهب إلى« أنَّه منصوب بفعل مُقدر بعد الواو، فإذا قلت: (قمت وزيداً)، فالتقدير عنده (قمتُ وصاحبتُ زيداً)، قال: لأنَّ الواو حالت بين الفعل وما بعدها، فمنعته من العمل فيه»[٤].

٣- مذهب الأخفش: ذهب إلى «أنَّه منصوب على الظرف، وأنَّ ألأصل في: قمتُ وزيداً:(قمت مع زيدٍ)، فحذفت (مع)، ووضعت (الواو) موضعها، فانتقل نصب (مع) إلى ما بعد (الواو)»[٥]. وذكر بعض النحاة أنَّ رأي الاخفش إنمَّا هو رأي جماعة من الكوفيين ايضاً، بل وزادَ ابن هشام أنَّ هذا الرأي لمعظم الكوفيين[٦].

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه:٢٩٧/١، والأصول في النحو:٢٠٩/١ ، واللمع في العربية:٦١ ، والإنصاف:٢٤٨/١، واللباب:٢٨٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٤٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك:٢٤٩/٢.

(٢) شرح ابن النحوية:٤٩٧.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي:١٩٣ ، واللباب:٢٨٢/١،و شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٤٤١ ، شرح التسهيل لابن مالك:٢٤٩/٢.

(٤) شرح ابن النحوية:٤٩٧.

(٥) المصدر نفسه:٤٩٨.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب:١٤٨٤/٣، شرح اللمحة البدرية لابن هشام الأنصاري:٢٠١/٢.

٤- مذهب الإمام عبد القاهر الجرجاني: ذهب إلى «أنَّه منصوب بالواو؛ لأنَّ المقتضي لأعرابه كونه مفعولا معه لا يتقوم بدون (الواو)، فكانت هي العاملة؛ لأنَّ العامل هو الذي يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب»[١].

٥- مذهب الكوفيين: ذهبوا إلى «أنَّه منصوب بالخلاف؛ لأنَّ ما بعد (الواو) غير مشارك لما قبلها في فعله»[٢].

ورجح الشارح المذهب الأول بقوله: «والمذهب هو الأول، وعليه يتفرع تقسيم مسائل الباب»[٣]. وقد أُشْكِلَ على هذا المذهب بأنَّ جملة المفعول معه قد تأتي خاليةً من الفعل نحو:(ما انت وزيداً؟) و(كيف أنت وقصعةً من ثريد؟)، وأُجيبَ بأنَّه منصوب بفعل مضمر وجوباً، والتقدير: ما تكون وزيداً ، وكيف تكون وقصعةً من ثريد ، فزيداً وقصعةً منصوبان بـ(تكون) المضمرة. وبعضهم رفض النصب وفضل الرفع عطفاً على الضمير المنفصل[٤].

أما المذاهب الأخرى فقد رفضها الشارح بمجملها، ولأسباب عدة بيَّنها في الردود التي ذكرها، إذ رفض مذهب الزجاج الذي يُقدر فعلاً بعد الواو ــ لأنها فصلت بين العامل والمعمول ــ فيرى الشارح أنَّه لا يُحتاج الى تقدير فعل آخر؛ وإنما الفعل الاول هو الناصب للمفعول معه؛ لأنَّه قُوِّيَ بالواو فتعدى الى الاسم فنصبه، فالواو« موصلة للفعل إلى العمل، فهي من تمامه، فلا يتحقق الفصل»[٥]. فضلاً عن أنَّه لو قُدر فعلٌ لكان الاسم المنصوب مفعولاً به « وبطل معنى المفعول معه»[٦].

---

(١) شرح ابن النحوية:٤٩٩ .

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٠٩ ، واللباب:٢٨٢/١، وشرح ابن عقيل:٢٠٥/٢.

(٥) شرح ابن النحوية: :٤٩٧.

(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

وضعَّف ابن يعيش مذهب الزجاج؛ « لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك، عمل مع عدمه، ...وأنَّ المفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو، فينبغي أن يعمل مع وجودها، ألا ترى أنك تقول: ضربت زيداً وعمراً، فيعمل الفعل في عمرو بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى؟ كذلك ها هنا»[1] وضعفَّه ابن مالك للسبب نفسه أيضاً[2].

أما مذهب الأخفش الذي حمل النصب على الظرفية؛ فقد بيَّن الشارح أنَّه مردود للسببين، الأول: إنَّ «ما بعد (الواو) لا يصلح أنْ يكون ظرفاً؛ لوجود معنى العطف فيه، بما تستدعيه المصاحبة والواو من الجمع، وذلك ينافي الظرفية؛ لأنَّ المعطوف في التقدير من جملة أخرى ، والظرف من الجملة الأولى ، ولوجود معنى العطف في (الواو) لم يجز تقديم المفعول معه على الفاعل ولا على العامل، فلا يقُال: استوى والخشبَةَ الماءُ، ولا والخشبةُ استوى الماءُ»[3]. والثاني: إنَّ «الظرف مقدر بـ(في)، وإذا قُدِّرت فلا يخلو مِن أنْ تقدر قبل الواو أو بعدها، ولا يستقيم واحد منهما، أمَّا قبلها فلفصل الواو بين الجار والمجرور، وأمَّا بعدها فلفصلها بين الفعل وما تعلق به، مع ضعفه بلزومه»[4].

أمَّا مذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني الذي يرى أنَّ عامل النصب هو(الواو) نفسها، فرُدَّ أيضاً؛ لأنَّه لو كانت الواو عاملة لاتَّصَلَ بها الضمير المتصل كما يتصل بالحروف العاملة ، فيقول الشارح: «ورُدَّ هذا: بانفصال الضمير بعدها في نحو: (جلستُ وإيَّاك)، ولو كانت عاملة لوجب اتصال الضمير بها، كما يتصل بغيرها من الحروف

(1) شرح المفصل لابن يعيش:١/ ٤٤١.

(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٢/٢٤٩.

(3) شرح ابن النحوية:٤٩٨.

(4) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

العاملة...نحو:(إنَّك، و لك)»[1].أي: لا يمكن أنْ تتصل واو المعية بالضمير، فلا نستطيع أنْ نقول: (جلستُ وك).

ورفضه ابن مالك ايضاً؛ لأنَّ الواو لو كانت هي الناصبة لحلت محل الفعل ولا يُشترط وجوده، ولحُكِمَ لها بمثل ما حُكِمَ للحروف المشبهة بالفعل، إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كـ(إنَّ واخواتها، ولا النافية للجنس)، و الواو لا تشبه الفعل ولا الحروف المشبهة بالفعل[2].

أمَّا مذهب الكوفيين الذي جعل عامل النصب هو الخلاف، ويسميه الفراء (الصرف)[3]، ومعناه إذا قلت: استوى الماءُ والخشبةَ ، فإنكَ تنصب لفظ (الخشبة) لاترفعها عطفاً على الفاعل (الماء)؛ لأنَّ رفعها يؤدي الى فساد المعنى، إذ لا يحسن تكرير الفعل فتقول: استوى الماء واستوت الخشبة، فالخشبة لم تكن معوجة حتى تسقيم، لذا يلجأ المتكلم إلى مخالفة ما بعد الواو لما قبلها في علامة الإعراب ليستقيم المعنى ، فردَّ الشارح هذا المذهب؛ لأنَّ الخلاف لا يوجب النصب، و« لو كان موجباً للنصب لوجب نصب الفاعل؛ لأنه مخالف للمفعول في وقوع الفعل عليه من غير جهة وقوعه على الفاعل»[4]. ووصف الانباري مذهب الكوفيين بالباطل، قياساً بـ(لكنْ) العاطفة في نحو: ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ، وما مررت بزيدٍ لكنْ بكرٍ، فيقول:« فإنَّ (لكنْ) يلزم أن يكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها على كل حالٍ... فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوبًا لمخالفته الأول»[5].

---

(1) شرح ابن النحوية:٤٩٩.

(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٢/٢٥٠.

(3) قال الفراء في معانيه: ١/ ٣٣ :(وإن شئت جعلت هذه الأحرُفَ المعطوفة بالواو نصبًا على ما يقولُ النحويّون من الصَّرْف فإن قلت: وما الصّرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفةً على كلامٍ فى أوّله حادثة لا تستقيم إعادتُها على ما عُطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصَّرْفُ...).

(4) شرح ابن النحوية:٤٩٩، وينظر: الإنصاف:١/٢٠١.

(5) الإنصاف:١/٢٠١ .

أمَّا العلماء المحدثون فقد رفض بعضهم كثيراً من تأويلات القدماء وتقديراتهم للعوامل المحذوفة؛ لأنَّهم لم يجدوا وجهاً للنصب يحملونه عليه. فيرى الدكتور إبراهيم السامرائي أنَّ أجزاء هذا الباب لا تشكل موضوعاً نحوياً سليماً، فتقدير الفعل في نحو: ما أنت وزيداً، ونصب الاسم بالفعل المضمر (تكون) إبعاد لهذا الموضوع عن مادة المفعول معه، ويتساءل عن وجه التقدير لهذا الفعل، يعلل أنَّهم قدروا فعلاً لأنَّهم لم يجدوا وجهاً للنصب يحملونه عليه، ويذكر بعض الجمل نحو: (سرتُ أنا وزيدٌ)، و(سرتُ وزيداً)، ويرى أنْ لا فرق بين الجملتين فالواو هي هي لم تتبدل في الجملتين[١].

ورجح الدكتور مهدي المخزومي مذهب الكوفيين مبيناً أنَّ رأيهم يخلصنا من مشكلة الخلافات عند القدماء، فالنصب على الخلاف «لو عمل به بعد توسيع نطاقه ومجال عمله لكان الاخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده المحدثون وأداة للتخلص من مجادلات القدماء»[٢]، وبيَّن أنَّ الكوفيين تصيَّدوه من كلام الخليل في نصب المستثنى، لكنهم رسموا له حدوداً، وطبقوه في مواضيع أخرى[٣].

وحاول الدكتور المخزومي أنْ يوجِد مقاربة بين نظرته وأستاذه إبراهيم مصطفى وبين نظرة الكوفيين لمسألة النصب على الخلاف، فيرى أنَّ المفعول معه لمَّا خرج عن الإسناد والاضافة أصبح حقه النصب؛ لأنَّ الفتحة عندهما ليست علامة إعراب، فيقول: «اذا قلنا: لعب الأطفالُ وضفةَ النهر، فقد جئنا بواو لا تدل على التشريك، وباسم بعدها لا يشارك ما قبلها، لأنَّ الضفة لا تشارك الأطفال في اللعب، ولذلك لم ترتفع الضفة كما ارتفع الأطفال، لأنَّها لم تكن مسنداً اليه، ولم تنخفض لأنَّها ليست بمضاف اليه، فلم يبقَ

(١) ينظر: النحو العربي نقد وبناء لإبراهيم السامرائي:٩٦ –٩٧.
(٢) مدرسة الكوفة:٢٩٧.
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

إلا النصب، وقد مر بنا أنَّ النصب رمز يشار به إلى ما لا يدخل في إسناد ولا إضافة»[١].

ويقترب رأي الدكتور صاحب أبو جناح من رأي الدكتور المخزومي، إذ ذهب إلى أنَّ الاسم المنصوب الذي يسمونه تجازواً (مفعولا له) يقع بعد واوٍ لا تؤدي وظيفة العطف أو المشاركة، فلا تفيد إلا« المصاحبة فقط... فقولنا: ينطلق القطارُ وطلوعَ الشمس، لايقتضي نقل الانطلاق إلى طلوع الشمس... فيترتب على ذلك عدم تحقق الرفع فيه؛ لأنَّ الرفع علامة المسند اليه وهو القطار، وليس هناك مفر من أنْ يُحرك بالنصب؛ لأنَّ الجر خاص بالمضاف إليه، وهذا هو الذي أدركه الكوفيون، فقالوا به تفسيراً لنصب المفعول معه»[٢]. فيُستشف من كلامه كأنَّه يُقر بالنصب على الخلاف.

وذهب الدكتور خليل عمايره إلى أنَّ المفعول معه منصوب على معنى المعية فعندما يُقال: استوى الماء والخشبة ، فيُفهم من الجملة «أنَّ الماء كان متموجاً فاستوى، وكذلك الخشبة معوجة فاستوت، ولكن المعنى الذي يريده المتكلم ليس هذا، فقد كان عليه أنْ يغير حركة ما بعد الواو ليصبح منصوباً، فالحركة هنا دليل على معنى، وهي عنصر من عناصر التحويل في الجملة الأصل... ولعل الكوفيين قد قصدوا بقولهم (الخلاف) ما نقصده اختلاف المعنى ما بين الرفع والنصب»[٣].

ويبدو للباحث أنَّ كلام الدكتور صاحب أبو جناح، والدكتور خليل عمايره ليسا بجديدين، ومرفوضين، ويتبيَّن سبب رفضهما بأنَّ الخلاف لا يوجب النصب.

ويرجح الباحث ما ذهب اليه الجمهور والشارح؛ لأنَّه أقل المذاهب تعرضاً للنقد، فضلاً عن أنَّه يجعل الناصب للمفعول معه العامل اللفظي، وهو الفعل المتقدم، إنْ كانَ

---

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق:١١٥، وينظر: احياء النحو لإبراهيم مصطفى : ٥٥

(٢) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، للدكتور صاحب أبو جناح:٥٨.

(٣) في نحو اللغة وتراكيبها، للدكتور خليل عمايره :١٨٥.

حاضراً، وإذا لم يحضر صاروا إلى التقدير، في حين جعلت المذاهب الأخرى ناصبه عاملاً معنويا، والشائع لدى معظم النحاة أنَّ الأولى إحالة العمل إلى العامل اللفظي ما لم يُضْطَر إلى العامل المعنوي[1].

ويمكن حمله على النظير، فيتعدى بالواو كما تعدى الفعل اللازم بـ(إلَّا) في الاستثناء، فلما تقول:« استوى الماء الخشبة لم يصح، فإذا فسد عند عدم الواو، وصح عند وجودها، وجب أن يُنسب العمل إلى الفعل، و إذا كانت الواو لا تعمل بنفسها لم يبقَ إلا أنَّ الفعل عمل بتوسط الواو، ونظير ذلك (إلا) في الاستثناء»[2]. وهذا أهون من التقيد برأي الجمهور وحده.

(1) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣٥٢/١ ، ٦٣٠.

(2) التبيين:٣٨٠ .

المسألة الثالثة: الخلاف النحوي في العامل في المستثنى بـ(إلَّا)

اختلف النحويون في عامل نصب المستثنى، وتعددت مذاهبهم في تحديده، وقد ذكرها ابن النحوية على النحو الآتي:

الرأي الأول: إنَّ العامل فيه هو الفعل المتقدم، متوسطاً بـ(إلَّا). قال ابن النحوية: «فذهب الأكثرون إلى أنَّ العامل هو الفعل أو معناه أو شبهه، مثل: قام القوم إلَّا زيداً، والقوم في الدار إلَّا زيداً، والقوم قائمون إلَّا زيداً، بواسطة (إلَّا)، كما كان بواسطة (الواو) في المفعول معه، ولذلك استوى في التعدي إليه المتعدي وغير المتعدي»[1]. وينسب هذا الرأي إلى سيبويه وجمهور البصريين[2]، قال سيبويه: «والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام»[3]. وذكره أبو علي الفارسي بتفصيل اكثر إذ قال: «فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلَّا) كما أن الاسم الذي بعد الواو في باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو»[4].

وقد أخذ ابن النحوية بهذا الرأي وإنْ لم يشر إليه هنا صراحة، إلا أنَّه أشار إلى ذلك في بداية حديثه عن الاستثناء، إذ قال:« هذا هو السابع مما يستوي في التعدي إليه المتعدي وغير المتعدي، وإنما كان هذا مكان ذكره؛ لمشاركته للمفعول معه في انتصابه بفعل أو معناه بواسطة حرف»[5].

([1]) شرح ابن النحوية:٥٠٧.

([2]) ينظر: الإيضاح العضدي:٢٠٥، والإنصاف:٢٦١/١، وأسرار العربية:٢٠١، وشرح المفصل لابن يعيش:٧٦/٢، وشرح الكافية للرضي: ٧٢١/١، وهمع الهوامع: ٢٥٢/٣ ، وشرح التصريح: ٥٤١/١.

([3]) الكتاب:٣١٠/٢.

([4]) الإيضاح العضدي:٢٠٥.

([5]) شرح ابن النحوية:٥٠٥.

ويبدو واضحاً أنَّ ابن النحوية ومن قبله جمهور البصريين يُقرنون ما بين المفعول معه وبين الإستثناء؛ لأنَّ (الواو)، و(إلَّا) تقويان الفعل فيتعدى لينصب الاسم بعدهما كما يتعدى بحرف الجر، أو الهمز[١].

الرأي الثاني: رأي المبرد: فقد ذهب «إلى أنَّ العامل فعل دلت عليه (إلَّا)، تقديره: استثني»[٢]. وقد نص المبرد على ذلك بقوله:« ولم يكن في المستثنى إلَّا النصب نحو: جاءني أخوتك إلَّا زيداً، ونصب هذا على معنى الفعل، و(إلَّا) دليل على ذلك، فالمعنى: (لا أعني منهم زيداً)، أو (استثني مما ذكرتُ زيداً)»[٣]. ويُنسب هذا الرأي إلى الزجاج أيضاً[٤].

ورُفِض هذا الرأي؛ لأنَّه «لو كان كذلك لم يجز في المستثنى إلا النصب، وبأنه ترجيح من غير مرجح؛ لأنَّه ليس تقدير(استثني) بأولى من تقدير(نفى)، فيجب رفعه دائماً»[٥].

الرأي الثالث: رأي الفراء: فقد ذهب الفراء «إلى أنَّ أصل (إلَّا): (إنَّ لا) ثم أُدغمت النون في اللام بعد التخفيف، فباعتبار(إنْ) يُنصب المستثنى في الإيجاب، وباعتبار(لا) يُرفع في النفي»[٦].

وقد ردَّه ابن النحوية؛ لأنَّه «قولٌ لا دليل عليه يستلزم التركيب في الحرف، والمعروف أنها بسائط بالاستقراء»[٧].

---

(١) ينظر:الإنصاف:٢/٢٧١.

(٢) شرح ابن النحوية:٥٠٧.

(٣) الكامل في اللغة والادب:٢/٦١٣، وينظر المقتضب:٤/٣٩٠.

(٤) بنظر: شرح الكافية للرضي:١/ ٧٢١، والجنى الداني:٥١٦.

(٥) شرح ابن النحوية:٥٠٧، وينظر: الإنصاف:١/٢٦٢-٢٦٣

(٦) شرح ابن النحوية:٥٠٧.

(٧) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

ومردودٌ عند الأنباري أيضاً؛ لأنَّ (إنَّ) إذا خُففت بُطل عملها، وفـــــــي قولهم: (ما قال إلَّا له) لا يوجد ما يُعطف عليها، ولا يوجد في الكلام منصوب حتى تكون عاملة فيه[١].

ونسبة هذا الرأي للفراء لم يكن ابن النحوية بدعاً فيها، بل نسبها كثيرون[٢]، وهذه النسبة فيها نظر، فبالعودة الى كلام الفراء نفسه يتضح أمرٌ مختلف عما نُسب اليه، فهو لم يقلْ بأنَّ (إلَّا) مركبة من (أنَّ) التي للتوكيد، و(لا) التي للعطف، وإنما قوله إنَّها مركبة من (إنْ) التي تكون جحداً و(لا). يقول: «ونَرى أن قول العرب (إلَّا) إنما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحدًا وضمّوا إليها (لا) فصارا جَميعًا حرفًا واحدًا وخرجا من حد الجحدِ»[٣]. وبهذا ينتقض أصل هذا الرأي الذي نُسب اليه؛ لأنَّ (إنْ) النافية لم يقل أحدٌ من النحاة بأنها تنصب المستثنى. فضلاً عن أنَّ الفراء قد نصَّ صراحة على عوامل أُخر تنصب المستثنى، وهي(الخلاف)، و(الاستثناء)، وهذا ما سيتضح خلال البحث لاحقاً.

الرأي الرابع: «وذهب قوم إلى إنَّ العامل (إلَّا) نفسها؛ لاختصاصها بالأسماء غير منزَّلة منها منزلة الجزء كـ(لام التعريف) فإنها تَنَزَّلَت منزلة الجزء، بدليل دخول العامل عليها في مثل: مررت بالرجل»[٤]. وينسب هذا الرأي إلى طائفة من الكوفيين[٥]، وقد أخذ به ابن مالك في شرح التسهيل، وزعم أنَّه مذهب سيبويه والمبرد[٦]. وقد رُدَّ هذا الرأي؛ «لأنك تقول: (أتاني القوم غيرَ زيد) فتنصب (غيراً)، ولا يجوز أن تقدر بـ(أستثني غير زيد)؛ لأنَّه

(١) ينظر: الإنصاف:١/ ٢٦٤-٢٦٥ .
(٢) ينظر: الأصول في النحو:١/٣٠١، وإعراب القران للنحاس:٣/٢٥٠ .
(٣) معاني القران الفراء:٢/٣٧٧ .
(٤) شرح ابن النحوية:٥٠٨.
(٥) ينظر: الإنصاف:١/٢١٢، والتبيين:٤٠٠، واللباب:١/٣٠٣.
(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٧٢، وشرح التصريح:١/٥٤١.

يفسد المعنى، وليس قبل(غير) حرف تقيمه مقام الناصب، ولأنَّ فيه إعمال معنى الحرف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز»[١].

الرأي الخامس: أنَّ العامل هو المستثنى منه. قال ابن النحوية:« وذهب آخرون إلى أنَّ العامل المستثنى منه سواء كان في الكلام فعلٌ أو لم يكن مثل: القوم إخوتك إلَّا زيداً؛ لأنَّ المقتضي لإعرابه كونه مستثنىً، وكونه مستثنىً لا يتقوم إلَّا بالمستثنى منه، فالمستثنى منه هو الذي استقل به ذلك المعنى فيجب أنْ يكون عاملاً»[٢].

وهذا هو رأي ابن الحاجب، ولم يقل به أحدٌ من المتقدمين. وكسابقه لم ينسبه الشارح لأحدٍ ولم يعلق عليه. وقد فَصَلَ ابن الحاجب بين أمرين، وكأنه جعل للمستثنى عاملين، الأول: إذا كان في الجملة فعل فهو العامل. والثاني: إذا كانت الجملة خالية من الفعل فالمستثنى منه هو العامل، قال:«... وما سوى ذلك فمنصوب بالفعل بواسطة (إلَّا) إنْ كان ثمة فعل، وإنْ لم يكن فالعامل المستثنى منه بواسطة الحرف، هذا هو الوجه في قولك: الزيدون إلا أخاك أصحابك»[٣].

وهناك آراء لم يذكرها ابن النحوية، سيشير إليها البحث باختصار:

أ ــ إنَّ العامل في المستثنى هي المخالفة؛ لأنَّها وسيلة لإظهار معنى الاستثناء، وينسب هذا الرأي إلى الكسائي[٤]. وقد أخذ الفراء بهذا الرأي فيما يبدو ــ وهذا ما أشرنا اليه فيما تقدم ــ ففي تفسيره قوله تعالى:﴿قَالَ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إلاّ مَنْ رَحِمَ﴾[٥]، قال: «فَمَنْ فِي موضع نصب لأن المعصوم خِلاف للعاصم والمرحوم معصوم»[٦]. وعبَّرَ الفراء

(١) الإنصاف:٢١٣/١ ، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٤٧/٢.
(٢) شرح ابن النحوية:٥٠٨.
(٣) شرح المقدمة الكافية، ابن الحاجب:٥٤٠/٢ و ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب:٣٦٣/٢.
(٤) ارتشاف الضرب:٣٠٠/٢، والجنى الداني: ٥١٧، وشرح التصريح:٥٤١/١.
(٥) سورة هود، الأية:٤٣.
(٦) معاني القران للفراء:١٥/٢، ٢٧٣/٣

عن النصب بالخلاف بتعبير آخر سماه (النصب بالاستثناء)، إذ قال مفسراً قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعالَمِينَ﴾[1]: « أي كُلَّ آلهةٍ لَكم فلا أعبدها إلا رب العالمين فإني أعبده، ونصبه بالاستثناء، كأنه قَالَ هم عدوّ غير معبود إلا رب العالمين فإني أعبده»[2]. ويبدو أنَّ قولي الفراء (النصب على الخلاف، والنصب على الاستثناء)، يحملان معنىً واحداً.

ويُرَدُّ على هذا الرأي بأنَّ المخالفة أمر معنوي ويثبت في جمل كثيرة كالعطف وغيره، ولم ينتصب المخالف لما قبله[3].

ب ــ ونُقل عن الكسائي أيضاً أنَّ العامل هو النصب على التشبيه بالمفعول كالتمييز. ونُقل عنه أيضاً أنه قال: إنه انتصب؛ لأنَّ تأويله: قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم[4]

ج ــ إنَّ العامل هو الفعل المتقدم فقط، بغير واسطة (إلَّا) وينسب هذا الرأي الى ابن خروف[5]. وهذا الرأي قريب من رأي البصريين. ويُردُّ عليه ما يُردُّ عليهم، بأنَّ المستثنى قد يأتي منصوباً من دون أنْ يُسبق بفعلٍ نحو: القوم أخوتك إلَّا زيداً[6].

د ــ إنّ المستثنى ينتصب على تمام الكلام، وهذا ما ذهب اليه ابن عصفور وتابعه المرادي[7].قال ابن عصفور: «ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب عن تمام الكلام، وهو الصحيح، وهو في ذلك بمنزلة التمييز»[8] .

---

(1) سورة الشعراء ، الأية:٧٧

(2) معاني القران للفراء:٢/٢٨١، ٢/٣٦٣ .

(3) الإنصاف:١/٢٠١ ، والتبيين:٣٩٩.

(4) ينظر: الإنصاف:١/٢١٢، شرح الكافية للرضي:١/٧٢٢

(5) ينظر: ارتشاف الضرب:٢/ ٣٠٠، وشرح التصريح:١/٥٤١ .

(6) ينظر: الإنصاف:/٢١٤.

(7) الجنى الداني:٥١٧.

(8) شرح الجمل لابن عصفور:٢/٢٥٤.

ومن المحدثين رفض الدكتور إبراهيم السامرائي تأويلات القدماء وتقديراتهم، إذ يعدَّها محاولات منهم لتبرير نصب المستثنى، وإلحاقه بالمفاعيل، في حين هو أسلوب خاص من أساليب العربية، قال: «الاستثناء أسلوب خاص يقع في حيّز الجملة، والمستثنى الاسم الواقع بعد أدوات هي... وقد ألحقَ النحويون المستثنى بالمنصوبات كالمفاعيل، وكأنَّهم قدروا أنَّ الناصب للاسم الواقع بعد إلَّا هو الفعل (استثنى)... والنحوي حين يلجأ الى التقدير يقدر ما يتفق ليجيء رأيه مستقيماً، ولكننا نقول: لِمَ لمْ يقدروا فعلاً غير(استثني)، ولمَ لا يستقيم تقديرنا، لوقُلنا جاء القوم وتخلف زيدٌ، وبذلك يكون الاسم مرفوعاً»[1].

وما يُؤخذ على الدكتور السامرائي أنَّه لم يعطِ حلاً للمسألة وإنَّما زادها غموضاً.

ويرجح الباحث ما ذهب إليه ابن عصفور من أنَّ ناصب الاستثناء هو تمام المعنى؛ لأنَّه يخرجنا من دائرة التأويل والتقدير، فينتصب كما ينتصب التمييز، فإنَّه فضلة بعد تمام الكلام. وقد يحصل الاستثناء في جمل اسمية خالية من الفعل. فضلاً عن أنَّ معنى الاستثناء حاصل وإنْ لم يحصل النصب؛ لأنه يُفهم من السياق، فقد وردت بعض القراءات بالرفع و فيها معنىً يدل على الاستثناء، إذ قرأ أُبي والأعمش بالرفع[2] قوله تعالى:﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[3].

([1]) النحو العربي نقد وبناء:٩٧ – ٩٨.

([2]) ينظر: معاني القران للفراء:١٦٦/١، والكشاف:٢٩٥/١.

([3]) سورة البقرة ، الأية:٢٤٩.

المسألة الرابعة : الخلاف النحوي في ناصب الفعل المضارع بعد (فاء السببية)، و (واو المعية)

اختلف النحويون في عامل نصب الفعل المضارع المسبوق بـ(الفاء، والواو، وأو) على ثلاثة أقوال، ذكرها ابن النحوية، على النحو الآتي:

القول الأول: إنَّه منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعد هذه الحروف. قال ابن النحوية: «وأما الفاء، والواو، وأو: فهي ناصبة بإضمار (أنْ)»[١]. وعلل ذلك فقال:« وإنما وجب تقدير (أنْ) معها لأنها عاطفة في التقدير مصدراً على مصدر، فإذا قلت: أكْرِمْنِي فأُكْرِمَك، فالتقدير: ليكنْ منك إكْرامٌ فإكْرَامٌ مني، فالفاء والواو بشرط أن يكون ما قبلها أحد الأشياء السبعة التي يُجزم المضارع في جوابها، وهي: الامر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض، والدعاء، ويُزاد عليها النفي»[٢] .

وما ذهب إليه ابن النحوية هو مذهب البصريين[٣] ، وقد احتج البصريون لما ذهبوا اليه بأنَّ هذه الحروف عاطفة ولا يمكن أنْ تعمل النصب؛ لأنها غير مختصة، والأصل في حروف العطف أنْ لا تعمل؛ «لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال... فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحُوِّل المعنى حوِّل إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أن)؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل»[٤].

ورُدَّ على البصريين بأنَّ قولهم يؤدي إلى التقدير والإضمار، وكلام بلا تقدير وإضمار أولى من كلام فيه إضمار وتقدير[٥].

---

(١) شرح ابن النحوية:٢٣٩.

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٨/٣، والمقتضب: ١٣/٢، والأصول: ١٥١/٢، والإنصاف:٢/ ٤٥٢– ٤٥٥، وشرح الكافية للرضي:٨٦١/٢، وارتشاف الضرب:١٦٦٨/٤.

(٤) ينظر: الإنصاف:٢/ ٤٥٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

ورُدَّ عليهم أيضاً بأنَّ الحروف لا تعمل مقدرة في الأسماء، فمأن باب أولى أنْ لاتعمل في الأفعال؛ لأنَّ عوامل الأسماء أقوى[١].

القول الثاني: إنَّ ناصب الفعل المضارع هو الحرف نفسه؛ لأنَّ هذه الحروف خرجت عن باب العطف، وهذا قول الجرمي[٢]. ونسبه بعضهم إلى بعض الكوفيين أيضاً[٣]

وقد رفضه ابن النحوية بقوله: «ولا يستقيم قول الجرمي: إنَّ الفاء ناصبة بنفسها؛ لأنها لو كانت كذلك لم يحتج الى شرط مما ذكر»[٤]، أي: لم يحتج أن يكون ما قبلها أحد الأشياء السبعة (الامر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض، والدعاء، ويُزاد عليها النفي). فضلاً عن أنَّ فاء السببية تدخل على الأسماء، وعوامل الأسماء لا تدخل على عوامل الأفعال فثبت أنَّ العامل غيرها[٥] .

ويقول ابن الانباري: «فإنها لو كانت هي الناصبة بنفسها، وأنها قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها، نحو: (ايتني وفأكرمك وفأعطيك) وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أن الناصب غيرها»[٦].

القول الثالث: إنَّ ناصب الفعل المضارع هو الخلاف. وهذا قول الكوفيين[٧]. قال ابن النحوية:« وقال الكوفيون: إنَّ النصب بعدهما على الخلاف؛ لأنَّ الثاني خبر، والأول ليس بخبر، فلما خالفه في المعنى خالفه في الاعراب»[٨].

---

(١) ينظر: الإنصاف:٢/ ٤٥٥.

(٢) ينظر: الإنصاف:٢/ ٤٥٤، شرح المفصل، ابن يعيش:٢١/٧، شرح الجمل لابن عصفور:١٤٣/٢

(٣) ينظر: إصلاح الخلل:٤٩، الجنى الداني:١٥٤.

(٤) شرح ابن النحوية:٢٤٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٦) الإنصاف: ٤٥٥.

(٧) شرح ابن النحوية:٢٤٤.

(٨) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

وذكر الشارح أنَّ قولهم؛ لأنَّ الخلاف معنى من المعاني يصدق على كثير من الكلام من دون أنْ يكون منصوباً، قال:« المعطوف بـ(لا)، و(لكن) مخالف لما قبله فلو كان الخلاف يوجب نصباً فيما ذكر لأوجبه في هذا، وإلا لزم الترجيح من غير مرجح»[١]. ورفض ابن جني قول الكوفيين ايضاً مشيراً الى أنْ المعاني ترفع الأفعال لا تنصبها، ولعله يشير الى عامل الرفع في الفعل المضارع، قال:« فأما انتصابه بالصرف فخطأ، ولا بد له من ناصب مقتضٍ له، لأن المعاني لا تنصب الأفعال، وإنما ترفعها المعاني، والمعنى الذي يرفع الفعل هو وقوع الفعل موقع الاسم»[٢].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الكوفيين استعملوا في هذه المسألة مصطلح (الصرف)، وليس(الخلاف) كما ذكر ابن النحوية، والمتتبع لكلام الكوفيين ولاسيما الفراء يرى أنَّهما يحملان الدلالة نفسها، وهذا ما أكده الرضي الاستراباذي[٣]. قال الفـــــراء: « وقوله: ﴿لا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَماناتِكُمْ﴾[٤]، إن شئت جعلتها جزمًا عَلَى النهي، وإن شئت جعلتها صرفًا ونصبتها قَالَ[٥]:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ»[٦].

وقال في موضع آخر معلقاً على هذا البيت:« ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) فِي(تأتي مثله) فلذلك سُمّي صَرْفًا إذْ كان مَعطوفًا ولم يستقم أن يُعاد فِيهِ الحادث الذي قبله»[٧].

---

(١) شرح ابن النحوية:٢٤٤.

(٢) سر صناعة الاعراب:١/٢٨٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي:٢/٨٦١.

(٤) سورة الانفال، الأية:٢٧.

(٥) البيتٌ لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه: ٤٠٤، وقيل: للأخطل، وقيل: لغيرهما، يُنظر: الكتاب ٣/٤٢، والمقتضب: ٢/٢٦، والأُصول: ٢/١٥٤، وشرح الجُمل لابن عصفور: ١٨٧.

(٦) معاني القران للفراء:١/٤٠٨.

(٧) المصدر نفسه :١/٣٤.

وقد وافق الدكتور مهدي المخزومي قول الكوفيين، إذ يرى أنَّه من التجديد والإصلاح للنحو الذي افسده البصريون بنظرية العامل[١].

أمَّا الدكتور إبراهيم السامرائي فرفض جميع الأقوال؛ لأنَّها ليست من النحو الوصفي المقبول في عصرنا[٢].

ويميل الباحث إلى قول الكوفيين؛ لسببين: الأول: أنَّه أقل تكلفاً من تقديرين معاً، لأننا على رأي البصريين يجب أن نقدر مصدراً وأنْ مضمرة ، وهذا فيه تكلف. والثاني: أنَّ مذهب الكوفيين يعتمد المعنى أكثر من البصريين، فالمتكلم عندما أراد أنْ يُخرج ما بعد الحرف عما قبله كانت وسيلته هي العلامة الاعرابية، فاستعمل أخف الحركات وهي الفتحة.

(١) ينظر: مدرسة الكوفة:٢٩٧.

(٢) ينظر: المدارس النحوية اسطورة وواقع لإبراهيم السامرائي: ١٧١ – ١٧٥.

ثالثاً: المسائل الخلافية في عوامل المجرورات

المسألة الأولى: الخلاف النحوي في عامل الجر في المضاف إليه

لا شكَّ في أنَّ الجر أحد أنواع الإعراب الثلاثة التي تكون في الاسم، فلا بد له من عامل، وقد ذكر لنا ابن النحوية خلافاً بين النحاة في عامل الجر في المضاف اليه، فهناك ثلاثة آراء في المسألة ، سنبيّنُها على النحو الآتي:

الرأي الأول: «قيل حرف الجر المقدر»[١]، وينسب هذا الرأي إلى الزجاج وأخذ به الزمخشري[٢]، وابن يعيش[٣].

وقد ضعَّف ابن النحوية هذا الرأي؛ لأنه يؤدي الى حذف حرف الجر وإبقاء عمله، فيقول:« واختلف في العامل في المضاف اليه، فقيل: حرف الجر المقدر، وهو ضعيف لأن حروف الجر لا تعمل مضمرة إلا في ضرورة... أو في شذوذ كقول رؤبة:[٤](خيرٍ) إذا قيل له: كيف أصبحت؟»[٥]

وضعَّف الرضي الاستراباذي هذا الرأي ايضاً مشيراً إلى أنَّ مَن قالَ عامله الحرف المُقدّر «نظر إلى أنَّ معناه في الأصل هو (المُوقع للإضافة) بين الفعل والمضاف اليه، إذ أصلُ غلام زيدٍ، غلام جُعلَ لزيدٍ، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف اليه لأجل الحرف، ولا يُنكَر ههنا عملُ حرف الجر مقدراً، وإنْ ضعُف مثله في نحو: خير في قول رؤبة؛ وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه أو متبين به ، ومن قال: إنَّ عامل الجر هو المضاف ــ وهو الأولى ــ قال: إنَّ حرف الجر شريعة منسوخة، والمضاف مفيد معناه، ولو كان مقدراً لكان(غلامُ زيدٍ) نكرة كـ(غلامٌ لزيدٍ)»[٦].

---

(١) شرح ابن النحوية: ٦٧٧.

(٢) ينظر: المفصل:١/١١٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش :٢/١٢٧.

(٤) رؤبة بن العجاج الراجز المشهور.

(٥) شرح ابن النحوية: ٦٧٧.

(٦) شرح الكافية للرضي:١/٦٥.

وقد شكَّك بعض النحاة بنسبة هذا الرأي الى الزجاج[١]، وهذا ما يذهب اليه الباحث ايضاً؛ إذ لم يجد فيما اطلع عليه كلاماً صريحا للزجاج في ذلك، وإنما هناك كلام له، فهمه بعض النحاة على أنَّه دليل على تبنيه هذا الرأي، وجاء هذا في كلامه عن الممنوع من الصرف، إذ ذكر أنَّ الاسم غير المنصرف اذا جاء مضافاً اليه وكان على وزن (أفعل) يبقى غير منصرف؛ لأنَّه شبيه بالفعل، لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الفعل، فيقول:« فإن قال قائل: فما باله إذا اضيف اليه لم ينصرف نحو قولك:(هذا غلامُ أحمرَ) فالجواب في هذا: إنّ الخفض إنما وقع في الإضافة بمعنى اللام ، وجميع عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، فلو صرفنا ما لا ينصرف إذا أُضيف إليه لوجب ألا تمنعه الصرف في حال البتة ؛ لأنّ جميع عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ، وتدخل عوامل الأسماء على الأسماء ، ولا يدخل فعل على فعل، فليس تزيل الإضافة إلى ما ينصرف شبه الفعل كما أنه لا يزيله الناصب والرافع عن شبه الفعل»[٢].

الرأي الثاني: إنَّ العامل في المضاف اليه هو الإضافة[٣]. إذ إنَّ العامل في المضاف اليه معنوي، أي: النسبة التقييدية بين المضاف والمضاف اليه هي التي تقتضي جر الثاني، ونسب هذا الرأي للأخفش[٤]، وأخذ به السهيلي، إذ ذكر السهيلي في أماليه: «إنَّ العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ويُفقد بفقدانها...ومن علل النحو ما يَطَّرد وينعكس فيتبيَّن صحتها، كالإضافة فإنها علة للخفض»[٥]

وقد رفض ابن النحوية هذا الرأي؛ «لأنَّ الإضافة هي المعنى المقتضي للأعراب، والعامل ما يتقوم به المعنى لا المعنى المقتضي»[٦].

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد:٣١٦١/٧.

(٢) ما ينصرف و ما لا ينصرف : ٦.

(٣) ينظر: شرح ابن النحوية: ٦٧٨.

(٤) ينظر: شرح التصريح: ٦٧٤/١، همع الهوامع:٥٠١/٢.

(٥) أمالي السهيلي:٢٠، وينظر: شرح التصريح: ٦٧٤/١، وهمع الوامع:٥٠١/٢.

(٦) شرح ابن النحوية: ٦٧٧.

وذهب الرضي إلى أنَّه اذا جعلنا النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه هي العامل فينبغي أن تكون النسبة التي بين الفعل من جهة وبين الفاعل والمفعول به من جهة أخرى هي العامل فيهما لا الفعل[١].

الرأي الثالث: إنَّ العامل في المضاف اليه هو المضاف[٢]. وقد تابع الشارح فيه سيبويه وجمهور البصريين[٣]، وهذا هو الرأي المشهور. قال سيبويه « واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا، فأما الذى ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبد الله، وهذا لعبد الله... وأما الحروف التي تكون ظرفا فنحو: خلف وأمام، وقدام ووراء... وأما الأسماء فنحو: مثل، وغير، وكل، وبعض، ومثل ذلك أيضا الأسماء المختصة نحو: حمارٍ، وجدارٍ، ومالٍ، وأفعل نحو قولك: هذا أعمل الناس»[٤].

وقد علل الشارح ما ذهب إليه قائلاً:« والتحقيق أن العامل المضاف من جهة نفسه؛ لان المعنى المقتضي لإعراب المضاف اليه كونه مضافاً إليه ، وكونه مضافاً إليه لا يتقوم إلَّا بالمضاف ، فالمضاف هو الذي يُقوم به المعنى المقتضى، فهو العامل»[٥].

ويبدو للباحث أنَّ مذهب سيبويه هو الأرجح؛ لأنَّه لا يتضمن تقديراً أو نيابةً أو اقتضاءً، فالعامل هو المضاف بدليل اتصال الضمائر به، ولا تتصل الضمائر إلَّا بعواملها. فضلاً عن أنَّه عامل لفظي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي.

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي:١/٦٦.

(٢) ينظر: شرح ابن النحوية: :٦٧٨.

(٣) ينظر: الكتاب:١/٤١٩، وشرح الكافية للرضي:١/٦٥-٦٧، وتمهيد القواعد:٧/٣١٦١، وارتشاف الضرب: ٤/١٧٩٩.

(٤) الكتاب:١/٤١٩.

(٥) شرح ابن النحوية : ٦٧٨.

المسألة الثانية: الخلاف النحوي في (رُبَّ) بين الاسمية والحرفية

قال ابن يعيش: «(رُبَّ) حرف من حروف الخفض، ومعناه تقليل الشيء الذي يدخل عليه، وهو نقيض (كم) في الخبر؛ لأنَّ (كم) الخبرية للتكثير، و(رُبَّ)، للتقليل. تقول: (رُبَّ رجل لقيته)، أي: ذلك قليل. وهي تقع في جواب من قال، أو قدرت أنه قال: (ما لقيتُ رجلاً)، فقلت في جوابه: (رُبَّ رجل لقيته)»[١]

ووقع خلاف بين البصريين والكوفيين في (رُبَّ)؛ فهي حرف جر عند البصريين ، واسم عند الكوفيين على غرار (كم)، وقد ذكر ابن النحوية هذا الخلاف من دون أنْ يُصرِّح بالبصريين ومن تبعهم، وقدم دليلاً واحداً لإثبات حرفيتها فقال: «رب: حرف جر ودليل الحرفية أنَّها لابُدَّ لها من عامل ملفوظٍ به أو مُقدَّر يعمل فيها مع مجروره كسائر حروف الجر»[٢]. وبهذا هو يوافق مذهب البصريين[٣]، يقول سيبويه :« واعلم أنَّ كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ، لأنَّ المعنى واحد، إلا أنَّ (كم) اسمٌ و (رُبَّ) غير اسم، بمنزلة مِنْ»[٤]. واستدل البصريون على حرفيتها بأكثر من دليل، وأدلتهم هي:

أ – أنَّها لا يجوز أنْ تدخل عليها حروف الجر، ولو كانت اسماً لجاز دخولها عليها، فلا يصح أن يُقال:(برب رجلٍ كريم لقيت)[٥].

ب – أنَّها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها كإيصال غيرها من حروف الجر، فتقول: رُبَّ عالم أدركت فـ(رُبَّ) أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل ، كما أوصلت الباء معنى المرور إلى زيد في قولك: مررتُ بزيدٍ[٦] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش :٢/ ٤٨١.

(٢) شرح ابن النحوية : ٢٩٢.

(٣) ينظر: الكتاب:٢/ ١٦٢ ،١٦٩ ، والمقتضب:٥٧/٣ ، والأصول في النحو: ١/ ٤١٦ ، والإنصاف:٦٧٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٤٨١، وشرح التسهيل لابن مالك:١٧٥/٣ ، والبحر المحيط ٦/ ٤٦٢ .

(٤) الكتاب:١٦١/٢.

(٥) ينظر: الأصول في النحو :١/ ٤١٦.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٤٨٢.

ت – أنَّها لا يجوز الاخبار عنها، كما يُخبر عن (كم)؛ لأنَّها حرف، و(كم) اسم، فلا يصح أنْ يُقال:(رُبَّ رجلٍ أفضل منك)، في حين يصحُّ أنْ يقال:(كم رجلٍ أفضل منك)[١].

ث – أنَّها لا يحسن فيها علامات الأسماء أو علامات الأفعال؛ فلا تقبل التنوين أو (ال) التعريف، ولا التثنية، ولا الجمع، ولا النداء، وقد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف؛ وهو تقليل ما دخلت عليه[٢].

أما الكوفيون[٣] فقد قالوا: إنَّها اسم مثل (كم)، وقدموا أدلة سماعية لإثبات حجتهم، فقالوا: محلُّها رفع بالابتداء في قولنا: رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُه، واستدلوا بقول الشاعر[٤]:

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يكُنْ عاراً عليكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ

وقالوا: ما يدل على اسميتها أنها يدخلها الحذف فيقال في (رُبَّ): (رُبَ) كقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[٥] فتُقرأ بالتخفيف، وتُقْرأ بالتشديد، وفيها أربع لغات:(ربَّ، ورُبَ، ورَبَّ، ورَبَ) فيدل هذا على أنها ليست بحرف[٦].

وقدموا أدلةً أخرى قياسية منها:

أ– «أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، وإنما تقع متوسطة؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال»[٧].

ب– «أنها لا تعمل إلَّا في نكرة وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة»[٨].

---

(١) ينظر :الكتاب: ٢/ ١٦٢ ، والأصول في النحو:١/ ٤١٦.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٧٨.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٤١٦، والإنصاف:٦٧٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٤٨١، وشرح التسهيل لابن مالك:١٧٥/٣، والبحر المحيط: ٦/ ٤٦٢، والجنى الداني: ١/ ٤٣٩ ومغني اللبيب: ١/ ٤٣٩.

(٤) البيت لثابت بن قطنة، ينظر: شعر ثابت بن قطنة العتكي لماجـد أحمد السامرائي:٤٩.

(٥) سورة الحجر: الآية: ٢.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٨٧.

(٧) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٨)المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

ت– «أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة»[١]

ث–«أنها لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به. وكونه على خلاف الحروف في هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف»[٢].

ورَدَّ ابن النحوية دليل الكوفيين الأول: فتأوَّل شاهدهم الشعري على أنَّ (رُبَّ) ليست مبتدأً، و(عاراً) خبره، بل أنَّ (رُبَّ) حرف جر، و(عاراً) خبر مبتدأه محذوف[٣].

وهناك تأويل آخر لهذا البيت ذكره ابن السراج، إذ يرى أنَّ الشاعر قد شبه (رُبَّ) بـ(كم)، وهذا «انما يجيء على الغلط والتشبيه»[٤]. وهناك من يرى أنَّ الرواية الصحيحة للبيت:(وبعض قتل عار)، وليس (رُبَّ)[٥].

أما كلامهم (رُبَّ رجل ظريفٌ)، برفع ظريف، فحُمل على الشذوذ[٦]. واما الشاهد القرآني فرُدَّ بأنَّ الحذف قد يدخل الحرف أحياناً وخير دليل (أن) المخففة[٧].

وردَّ البصريون حجج الكوفيين القياسية أيضاً وبيَّنوا فيها أنَّ (رُبَّ) تخالف الحروف لأسباب ذكرناها، وتمثل ردُّ البصريين بما يأتي:

أ – إنَّ لزوم (رُبَّ) صدارة الكلام متأتٍ من افادتها التقليل، والتقليل مشابه للنفي في لزوم حروفه الصدارة في الكلام «وتقليل الشيء يقارب نفيه»[٨] .

---

(١) الإنصاف: ٢/ ٦٨٧.
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
(٣) ينظر شرح ابن النحوية: ٢٩٣.
(٤) الأصول في النحو : ١/ ٤١٦.
(٥) ينظر: المقتضب : ٣/ ٦٦ ، والجنى الداني: ٤٣٩/١.
(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٤٨٢
(٧) ينظر: الإنصاف:٢/ ٦٨٦.
(٨) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

ب- إنَّ لزوم (رُبَّ) صدارة الكلام متأتٍ من الحمل على النظير، وهذا التوجيه ذهب اليه ابن السراج، فذهب إلى أنَّ من سنن العرب حمل الشيء على ضده، و(رُبَّ) لما كانت نقيضة لـ(كم) في المعنى حملت عليها فألزمت صدر الكلام[١] .

ت – « قولهم: إنَّها لا تعمل إلا في نكرة والحرف يعمل في النكرة والمعرفة مردود؛ «لأنَّها لما كان معناها التقليل والنكرة تدل على الكثرة وجب ألا تدخل إلا على النكرة التي تـــدل على الكثرة؛ ليصح فيها معنى التقليل»[٢] .

ث- وقولهم: بأنَّها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، «لأنهم جعلوا ذلك عوضًا عن حذف الفعل الذي تتعلق به، وقد يظهر ذلك الفعل في ضرورة الشعر»[٣].

جـ – وقولهم: إنَّه لا يجوز إظهار الفعل الذي تعلق به عند البصريين، فالجواب: فعلوا ذلك إيجازا واختصارا، فإذا قلت: رُبَّ رجل يعلم كان التقدير فيه: رُبَّ رجل أدركت؛ فحذف لدلالة الحال عليه، والحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال كثير في كلامهم[٤].

ووافق الرضي الكوفيين على اسمية (رُبَّ) وخالفهم في جعلها مبتدأً لا خبر له أبداً، إذ يقول:« ويقوي عندي مذهب الكوفيين والأخفش أعني كونها اسماً، فرُبَّ مضاف إلى النكرة فمعنى (رُبَّ رجلٍ) في أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما أنَّ معنى (كم رجل) كثير من هذا الجنس. وإعرابه رفع أبداً على أنَّه مبتدأ لا خبر له»[٥]. ويرى الباحث أنَّ (رُبَّ) حرفٌ وليس اسماً؛ لأنَّها لا تقبل علامات الاسم، ولا يمكن أنْ تكون في الجملة مسنداً او مسنداً إليه، وليس لها معنى في نفسها، إلَّا في غيرها، والحرف ــ كما يُعرِّفه النحويون ــ ما دلَّ على معنى في غيره. فعلى سبيل المثال: (مِنْ) تدل على التبعِّيض، وكذلك الحال في (رُبَّ) تدل على التقليل، فكلاهما يدل على معنى في غيره.

---

(١) ينظر: الأصول في النحو : ١/ ٤١٦.

(٢) الإنصاف:٢/ ٦٨٦

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٥) شرح الكافية للرضي : ١١٧٧/٢.

رابعاً: الخلاف النحوي في باب التنازع في العمل

مسألة الخلاف النحوي في أولى العاملين بالعمل في التنازع

التنازع :« هو أن يتقدم في اللفظ عاملان، من فعل متصرف أو شبهه، مذكوران في اللفظ فأكثر ــ كثلاثة عوامل ــ اتفقا في العمل، أو اختلفا فيه على معمول واحد مطلوباً لكل منهما من حيث كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً »[١]. والتنازع في العمل من المسائل الخلافية التي ذكرها ابن النحوية، ومالَ فيها إلى مذهب البصريين[٢]، فهم يرون إعمال الثاني أولى، ويرى الكوفيون[٣] إعمال الأول هو الأولى. قال:« واختُلِف في الأولى، فأجاز البصريون إعمال الثاني»[٤]. واستدل ابن النحوية بدليلين من أدلة البصريين:

الدليل الأول: كثرة المسموع، كقوله تعالى:﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[٥]، وكقول الشاعر[٦]:

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كأَنَّ مُتُونَها ... جَرى فَوْقَها، واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَب

فهنا أعمل العامل الثاني، ولو أعمل العامل الأول لقيل: آتوني أفرغه عليه قطرا، أي: آتوني قطرا أفرغه عليه، وفي البيت لقيل: (واستشعرته)؛ لأنَّه إذا أُعمل العامل الأول مع

---

(١) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي:٢٠٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٧٤/١، والمقتضب:٧٢/٤، والإنصاف: ١/ ٨٨ وشرح المفصل، ابن يعيش:٧٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك:١٦٨/٢ وشرح الكافية للرضي:٢٠٤/١– ٢٠٦، وارتشاف الضرب:٩٠/٣، وحاشية الصبان:٢/ ١٠٢.

(٣) ينظر: الإنصاف:٨٨/١، وشرح المفصل، ابن يعيش:٧٧/١، وشرح التسهيل ابن مالك:١٦٨/٢و شرح الكافية للرضي:٢٠٤/١، وارتشاف الضرب:٩٠/٣، وحاشية الصبان:١٠٢/٢، وشرح التصريح:٤٨٣/١.

(٤) شرح ابن النحوية:٥٨٦.

(٥) سورة الكهف، الأية:٩٦.

(٦) البيت لطفيل الغنوي، ديوانه:٣٢.

افتقار العامل الثاني إلى مفعول، فالأولى إضماره ليربط الفعل الثاني بالاسم المذكور، ويمنع تعلقه بغيره، ولا يليق بفصاحة القرآن ترك الأولى [١].

الدليل الثاني: المجاورة، فالأقرب أولى بالعمل، ويدل على مراعاة القرب والمجاورة شواهد كثيرة، فقد «راعت العرب الجوار فقالوا: جِحْرُ ضَبٍّ خربٍ ، ماء شنٍّ باردٍ، فعدلوا عن الإعراب مراعاة للقرب»[٢].

وفضلاً عمَّا ذكره ابن النحوية من حجج البصريين جاء عن بعض النحويين أنَّ إعمال الثاني يخلصنا من الألفاظ المُنفرة التي يستلزمها إعمال الأول وهي:

(أ): كثرة تكرار الضمير في درج الكلام، كقولنا في الصلاة على النبي الأكرم وآل بيته الأطهار: اللهمّ صلّ على محمد وعلى آل محمد، وارحم محمداً وآل محمد، وباركْ على محمد وعلى آل محمد كما صلّيت ورحِمت وباركْتَ على إبراهيم، ولو أعمل الأول لقيل كما صلّيت ورحمتهم وباركت عليهم على آل إبراهيم. (ب): توالي حروف الجر نحو: نبئت كما نبئت عنه عن زيد بخير، والأصل: نبئت كما نبئت عن زيد بخير. (ج): الفصل بين العامل والمعمول، والعطف على العامل قبل ذكر معموله[٣].

أما الكوفيون فقد اختاروا إعمال الأول، واستدلوا بالأدلة الاتية:

الدليل الأول: السماع عن العرب، فقد ورد عن العرب، إعمال الأول كقول ذي الرمة[٤]:

ولمْ أمدح لأرضيهُ بشعري ... لئيماً أن يكونَ أصابَ مالا

---

(١) ينظر:شرح ابن النحوية:٥٨٧.

(٢) ينظر:المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٣) ينظر: شرح الكافية، للرضي: ٢٠٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك:١٦٨/٢ .

(٤) ينظر: ديوانه: ١٥٣٤.

وقول عمر بن أبي ربيعة[١]:

إذا هي لم تَسْتَكْ بِعودِ أراكَةٍ ... تُنُخِّلَ فاسْتاكَتْ عودُ إسْحِلِ[٢]

ففي البيت الأول أعمل العامل الأول (لم أمدح) في المعمول (لئمياً)، ولم يعمل الثاني (أرضيه) بل أعمله في ضميره (الهاء)، وفي البيت الثاني أعمل الأول (تنخل) في المعمول (عودُ) ولم يعمل الثاني(فاستاكت)، ولو أعمله لقال: فاستاكت به بعود إسحل؛ لأنَّ (استاكت) لا يتعدى بنفسه [٣].

الدليل الثاني: دليل عقلي، إذ استدلوا بأنّ إعمال الأول أسبق في العمل، وهو دليل على الاهتمام به وهو موافق لما أجمعت عليه العرب، كإعمال (ظنَّ) وأخواتها إن تقدمت، وإهمالها إن تأخرت أو توسطت[٤]، وكذلك عند اجتماع القسم والشرط، فإنّ جواب السابق منهما مغنٍ عن جواب الثاني[٥].

الدليل الثالث: إنَّ اعمال العامل الأول يؤدي إلى التخلص من الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم[٦].

وقد اعترض ابن النحوية على هذا الاحتجاج مبيناً أنَّ الأبيات في دليلهم لا حجة فيها؛ لأنَّه حملها على وجوه إعرابية أخرى، قال:« وأمَّا (عود إسحل)، و(لئيماً) فيحتمل البدل من الضمير المجرور والمنصوب فلا حجة فيه»[٧]. وأمَّا دليلهم الثاني فرفضه؛ لأنَّ

---

(١) ينظر: ديوانه:٣٣٩.

(٢) (إسْحِلِ) شجر يُستساك به، ينبت في السهول، ينظر: العين:١٤١/٣، باب (السين والحاء واللام).

(٣)ينظر: شرح ابن النحوية:٥٨٧.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٦٧،٣٩٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:١٦٩/٢، وأوضح المسالك:١٥٠/٤، وشرح ابن النحوية: ٥٨٨.

(٦) ينظر:الإنصاف:٧١/١، وشرح ابن النحوية: ٥٨٨.

(٧) شرح ابن النحوية: ٥٨٨.

«الاهتمام معارَض بالقرب»[١]. وأمَّا دليلهم الثالث فرفضه أيضاً؛ لأنَّه ورد في كلام العرب ما يبطله، قال: «لأنَّ الإضمار قبل الذكر قد ورد في هذا الباب في قول الشاعر[٢]:

جَفَونِي ولم أَجفُ الأخِلَّاءَ إنَّنِي ... لِغَيرِ جَفاءٍ مِن خَلِيلَي مُضمِرُ

... وفي غيره كضمير الشأن ونعم ، ورُبَّ»[٣]. وهذا ما اثبته ابن الشجري ايضاً[٤]

ونسب السيرافي رأياً للفراء، يرى فيه أنَّ العاملينِ يعملان في معمول واحد، إذا استوى الفعلان في الفاعلية نحو: قام وقعد زيدٌ. قال السيرافي: «وقد زعم الفراء أنا إذا قلنا: قام أو قعد زيد، فالعامل في (زيد) الفعلان جميعا»[٥]. وقد رفض النحاة هذا الرأي وعدّوه فساداً في الأصول[٦].

وقد مال بعض المحدثين إلى ما ذهب إليه الفراء؛ لأنَّه حسب رأيهم يُعد إدراكاً للحقيقة وإرجاع الأمور الى طبيعتها، يقول الدكتور أحمد عبد الستار الجواري: « وليس من بين النحاة من وافق على أنْ يكون هذا الاسم الظاهر فاعلاً لكلا الفعلين مع أنَّ ذلك هو سبيل المعنى وهو مؤداه. ولم ينفرد من بين النحاة إلَّا الفراء... فقد أجاز ذلك حين قال: إذا تنازع العاملان على مرفوع فالعمل لهما ولا إضمار»[٧].

بقيت الإشارة إلى أنَّ هناك رأياً أخذ به بعض النحاة، فذهبوا إلى أنَّه لا ترجيح بين العاملين، وللمتكلم أيّهم يختار، قال الأزهري في شرح التصريح:« وقيل هما سيان؛ لأنَّ

---

(١) شرح ابن النحوية: ٥٨٨.

(٢) البيت بلا نسبة في كتب النحو، ينظر: الإنصاف:٦٣٩/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٧٠، وشرح الأشموني:٢/ ٧٦، وشرح التصريح: ١/ ٣٢١.

(٣) شرح ابن النحوية:٥٨٨.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري:١٨٩/١.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣٦٣/١.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣٦٣/١، والمذكر والمؤنث، لابن الانباري:١٨٩/٢، وشرح الكافية للرضي:٢٠٦/١.

(٧) نحو التيسير، احمد عبد الستار الجواري:٤٤، وينظر: النحو العربي نقد وبناء:٨٦، وقضايا نحوية: ١٧١.

لكل منها مرجحاً، حكاه ابن العلج في البسيط»[1]. وأخذ به ابن إياز أيضاً إذ قال: «وللناظر في ذلك الترجيح»[2].

وهذا ما يميل اليه الباحث؛ لأنَّ مسألة إعمال أحدهما تعود للمتكلم نفسه، فيقدم ما يراه مهما لغاية في نفسه، وهذا ما أخذ به الدكتور فاضل السامرائي، قال: «إننا لا نعتقد أنَّ تعبيراً ههنا أولى من تعبير، وإنما هو بحسب القصد والمعنى، والراجح فيما نرى أنَّه ينبغي أنْ يُنظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين: الأولى: ما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملته في ضميره، لأنَّ الاسم الظاهر أقوى من الضمير. والثانية: ما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته»[3].

(1) شرح التصريح:٤٨٣/١.

(2) المحصول في شرح الفصول لابن إياز:٨٠٥/٢.

(3) معاني النحو:١٤٥/٢-١٤٦.

المبحث الثاني

المسائل الخلافية في المعمول

المسألة الأولى: الخلاف النحوي في تقديم الفاعل على عامله

من المسائل الخلافية التي ذكرها ابن النحوية مسألة جواز تقديم الفاعل على عامله(الفعل وشبهه)، فالبصريون يمنعون ذلك، والكوفيون يجيزونه، وقد رفض الشارح تقديم الفاعل على عامله، وأشار الى ذلك في أكثر من موضع في شرحه، اذ يقول: «والفاعل لا يصِحُّ تقدمه على فعله»[١]، وبذلك فهو يتابع ما ذهب اليه سيبويه والبصريون عموماً ، في وجوب تأخير الفاعل عن الفعل وإنْ تقدم فهو للضرورة[٢]، على الرغم من أنَّ سيبويه لم يشر إلى ذلك صراحة، ولكنْ يفهم ذلك من قوله في باب المبتدأ والخبر، إذ قال: «ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنَّه مستقيم ليس فيه نقيض فمن ذلك قوله[٣]:

صَدَدْتَ، فأطْوَلتَ الصُّدُودَ، وقَلَّما ... وِصالٌ، علَى طُولِ الصُّدُودِ، يَدُومُ

وإنما الكلام: وقلَّما يدوم وصال»[٤]. وهناك كثير من البصريين مَنْ نصَّ على منع تقدم الفاعل صراحة[٥]، فيقول ابن السراج: « لا يجوز أن يُقدم على الفعل؛ إذا قلت: (قام زيد) لا يجوز أنْ تقدم الفاعل فتقول: زيد قام فترفع(زيداً) بقام... ولو جاز هذا لجاز أنْ تقول: الزيدان قامَ ، والزيدون قامَ»[٦].

---

(١) شرح ابن النحوية:٤٨٥، وينظر المصدر نفسه:٣٨٢، ٣٨٣.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور:٥١/١.

(٣) البيت مختلف في نسبته، نسبه الدكتور فايز محمد لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: الديوان:٣٥٨، ونسبه الدكتور نوري حمودي القيسي للمرار الفقعسي، ينظر: المرار بن سعيد الفقعسي، حياته وماتبقى من شعره:١٧٥.

(٤) الكتاب:٣١/١.

(٥) ينظر: المقتضب:١٢٨/٤، والأصول:٢٢٨/٢، واللمع في العربية:٣١، والإيضاح العضدي:١٠١.

(٦) الأصول:٢٢٨/٢ .

أما الكوفيون[١] وقطرب فأجازوا تقديم الفاعل على عامله فنُقل عن قطرب أنه قال:

«إذا قلت زيد قام ،فإنَّ زيداً فاعل في حال تقديمه أو كما هو في حال تأخيره»[٢]، واستدلوا على جوازه لوروده عن العرب كقول الزبَّاء:[٣]

مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهَا وَئيدا ... أَجَنْدَلًا يَحْملنَ أَمْ حَديدا

وهذا البيت من أبرز أدلتهم، فالتقدير: وئيدًا مشيُها، برفع (مشيها) وليس مبتدأ لعدم وجود خبرٍ له، ولأن (وئيدا) منصوب على الحال فتعين كونه فاعلاً لـ(وئيداً) مقدماً عليه ، وعلى ذلك جاز تقديم الفاعل على الفعل[٤].

وقد رُدت رواية البيت بالرفع، وروايته الصحيحة بالجر(مَشيِها)، إذ قال الشارح: «ورُدَّ بأنَّ الرواية:(مشيِها) بالجر على أنَّه بدل اشتمال من الجمال، أي: ما لمشي الجمال وئيدا»[٥] . وقد عدَّ بعض البصريين تقديمه للضرورة، والضرورة تبيح تقديم الفاعل على الفعل[٦]. وتأوَّله بعضهم على أن (مشيُها) مبتدأ، والخبر محذوف، كأنَّه قال: ما للجمال مشيها ظهر وئيداً، أو ثبت وئيداً. ويكون حذف الخبر هنا والاكتفاء بالحال نظيرَ قولهم: (حكمك مسمَّطا)[٧] فـ(حكمك) مبتدأ محذوف الخبر؛ لسدّ الحال مسدَّه، أي: حكمك لك مثبتاً. وخُرِّج أيضا على أن (مشيُها) بدل من الضمير في(للجمال) لأنه في موضع خبر المبتدأ الذي هو(ما)[٨].

---

(١) ينظر: توجيه اللمع: ١٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥١/١، والموفي في النحو الكوفي لصدر الدين الحنفي:١٨ .

(٢) إصلاح الخلل:١٤٦.

(٣) الرجز للزبَّاء في شرح التصريح: ١/ ٢٧١، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩١٢، وخزانة الأدب للبغدادي: ٧/ ٢٩٥، وللزباء أو الخنساء في المقاصد النحوية: ٢/ ٤٤٨، وبلا نسبة في همع الهوامع: ١/ ١٥٩.

(٤) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور: ٥١/١.

(٥) شرح ابن النحوية:٣٨٤.

(٦) ينظر: شرح التصريح ٣٩٧/١.

(٧) جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: ١/ ٣٤١.

(٨) ينظر: شرح التصريح ٣٩٧/١.

وقد وصف الأزهري هذه التأويلات بأنَّها ضعيفة، إذ قال:« أمَّا الضرورة فلا داعي إليها لتمكنها [أي: الشاعرة] من النصب على المصدرية، أو الجر على البدلية من (الجمال) بدل اشتمال، وأمَّا الابتدائية فتخريج على شاذ... وأمَّا الإبدال من الضمير؛ فلأنَّه إمَّا بدل أو اشتمال، وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظًا أو تقديرًا، وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر، وهو أن الضمير المستتر في الظرف ضمير(ما) الاستفهامية، وإذا أبدل (مشيه) منه وجب أنْ يقترن بهمزة الاستفهام؛ لأنَّ حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهر»[١].

وخُرِّج تقدمه أيضاً على أنه فاعل لفعل مضمر يفسره الظاهر، وذلك حينما يسبق هذا الاسم ما يختص بالدخول على الفعل كأدوات الشرط[٢]، نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فأجره﴾[٣]، فـ(أحدٌ) رُفعت على الفاعلية بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور، والتقدير: إنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك فأجره[٤]. وأجاز الاخفش الوجهين في إعرابها:(الأبتداء، أو الرفع على إضمار فعل)[٥].

وقد احتج البصريون لصحة مذهبهم بما يأتي:

١- أنَّ الفاعل في تقدمه على فعله، يصبح شبيهاً بالمبتدأ، وقد تدخل عليه عوامل ترفعه أو تنصبه ، نحو: كان زيدٌ يقوم، و رأيت عبد الله قامَ[٦].

٢- أنَّ من شروط الفاعل ألَّا يقوم غيرُه مقامه مع وجوده، فإذا تقدم على الفعل يجوز أنَّ يُسند إلى غيره، نحو: زيد قام أخوه، ولمَّا جاز ذلك دل على أنَّه لم يرتفع بالفعل، بل بالابتداء[٧].

---

(١) ينظر: شرح التصريح ٣٩٧/١.

(٢) ينظر: المفصل:٤١/١.

(٣) سورة التوبة، الأية:٦.

(٤) ينظر: المفصل:٤١،و اللباب:٥٧/٢.

(٥) ينظر: معاني القران للأخفش: ٣٥٤/١.

(٦) ينظر: المقتضب:١٢٨/٤.

(٧) ينظر: أسرار العربية:٨١ ،واللباب:١٤٩/١.

٣- أنَّ الفعل والفاعل كجزأي كلمة، فكما لا يُقدم عجز الكلمة على صدرها كذلك لا يُقدم الفاعل على فعله[١].

٤- أنَّ الفعل لا يعمل في الفاعل المتقدم ، إلا اذا كان متأخراً عنه نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، ولو كان يعمل مُقدما ومُؤخراً لجاز أنْ يُقال: الزيدان قام، والزيدون قام[٢].

٥- أنَّ الفعل عامل في الفاعل، ورتبة العامل قبل المعمول، ولذا وجب تقديم الفعل[٣].

وبعد هذا العرض الموجز تجب الإشارة إلى بعض الملحوظات:

الأولى: أنَّ الشارح وكتب النحو عموماً لم تفصِّل رأي الكوفيين في المسألة؛ فقد اكتفت بذكر أنَّهم أجازوا التقديم استشهاداً بقول (الزبَّاء) وبعض الأبيات الأخرى[٤]، ولم تتطرق لرأي الكوفيين في بعض التراكيب المُشكلة نحو: (إنَّ زيداً قامَ)، و(زيد قام أخوه)، و(الزيدان قاما) وغير ذلك .

الثانية: أنَّهم نسبوا للكوفيين بعض التراكيب المصنوعة، والمتتبع لكتب الكوفيين لم يجدها في كتبهم ، نحو: الزيدان ضربَ، والزيدون ضربَ ، قال أبو حيان:« فذهب البصريون على أنه يجب تقديم العامل على الفاعل، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فيجيز الكوفيون: الزيدان قام، والزيدون قام، ولا يجيز ذلك البصريون»[٥].

---

(١) ينظر: اللباب :١٤٩/١.

(٢) ينظر: الأصول:٢٢٨/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٥/١.

(٤) الشواهد الأخرى مشابهة لما ورد في قول الزبَّاء من تقديم الفاعل على رافعه، فلا حاجة لذكرها، ينظر: توجيه اللمع:١٢١، وشرح التسهيل لابن مالك:١٠٨/٢، والتذييل والتكميل:٦/ ١٧٧.

(٥) ارتشاف الضرب:١٣٢٠/٣، وينظر شرح التصريح:٢٧١/١ ، وهمع الهوامع:٥١١/١.

الثالثة: أنَّ قولَ بعض النحاة[١] بأنَّ الفعل عامل في الفاعل ورتبة العامل قبل المعمول قولٌ فيه إطلاق؛ إذ ليس كل عامل واجب التقديم؛ لأننا نجد في بعض التراكيب الخبر مقدم على المبتدأ، فكيف يصح ذلك والمبتدأ عامل في الخبر عند بعضهم.

الرابعة: أنَّ الكوفيين كانواً أكثر دقةً في تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، فالاسمية عندهم هي الخالية من الفعل ، والفعلية عندهم ما حوت على فعل وإنْ بدأت باسم.

وقد تطرق المحدثون الى هذه المسألة محاولين إدخال الجانب البلاغي فيها، واختلفت آراؤهم أيضا؛ فمنهم من يميل الى البصريين كإبراهيم أنيس الذي نفى الفعلية عن الفعل اذا تقدم عليه الفاعل في بعض التراكيب، فيقول: «إذا تقدم المسندُ اليه وأصبحت الجملة في مثل[قوله تعالى]:﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾[٢] وجب أنْ نعد الجملة اسمية، ولا فرق بينها حينئذ وبين أن نقول:(والله الداعي إلى دار السلام)؛ لانَّ المضارع هنا ليس في الحقيقية فعلاً، وإنما هو وصف»[٣].

ويرى الأستاذ عباس حسن أنَّ مذهب البصريين أقربُ إلى مسايرة الأصول النحوية، إذ قال:« وقد يوجد في بعض الأساليب الفصحى ما يوهم أن الفاعل متقدم، والواقع أنه ليس بفاعل في الرأي الأرجح»[٤].

وذهب إبراهيم مصطفى وتابعه الدكتور مهدي المخزومي إلى أنَّ الفاعل هو الفاعل سواء تقدم أو تأخر على فعله، ومنعه من التقديم هو من أوجه الصناعة النحوية المتكلفة لدى البصريين؛ «لأنك تقول:(ظهر الحق، أو الحق ظهر) تُقدم المسند اليه أو تؤخره، وكلا الكلامينِ عربي سائغ ومقبول لدى النحاة»[٥].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٥/١.

(٢) سورة يونس، الأية:٢٥.

(٣) من أسرار العربية للدكتور إبراهيم أنيس:٢٧٦.

(٤) ينظر النحو الوافي:٧٣/٢.

(٥) إحياء النحو:٤٤ ، وينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق:٩١ ، وقضايا نحوية :١٣٧.

أمَّا الدكتور خليل عمايرة، فيرى أنَّ تقدم الفاعل أو تأخره يعود للمتكلم نفسه ولغرض من الأغراض التي يريدها المتكلم في معنى الجملة وليس في مبناها الشكلي الظاهر، كالتخصيص ، والتوكيد...الخ[1].

ويتضح مما تقدم أنَّ الخلاف في هذه المسألة متعلق بالإعراب لا غير، لأنَّ الفاعل هو الفاعل من حيث المعنى، سواء تقدم أو تأخر، والكلام يعود المتكلم نفسه، أمَّا من حيث الأعراب، فمذهب البصريين هو الأرجح؛ لأنَّه الأسهل فلا نقدر فيه فعلاً لاسمٍ تقدم على الفعل، وإنما حمله على الابتداء.

(1) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عمايرة :٩٤.

المسألة الثانية : الخلاف النحوي في تقديم التمييز على عامله

وقف ابن النحوية عند مسألة تقديم التمييز على عامله إذا كان عامله فعلاً متصرفا[١]، لأنَّ النحاة مجمعونَ على منع تقديم التمييز إذا كان عامله فعلاً، أو كان فعلاً غير متصرف، واختلفوا في جواز تقديم التمييز إذا كان عامله فعلاً متصرفا، فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وقد ذكر ابن النحوية رأي الفريقين، فقد ذكر رأي سيبويه فقال: «ولا يجوز عند سيبويه التقدم على العامل فيهما»[٢]. وقد علل ذلك؛ لأنَّ «منه ما هو فاعل من حيث المعنى مثل: طاب زيدُ نفساً، وتصبب عرقاً، و﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[٣]، معناه: طابت نفسه، وتصبب عرقه، واشتعل شيب الرأس، والفاعل لا يصح تقدمه على الفعل»[٤]. وهذا ما نص عليه سيبويه إذ قال: «وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقوَ قوةَ غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً، وتفقأت شحماً، ولا تقول: امتلأته ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء، لأنها ليست كالفاعل، وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدى إلى مفعول، نحو كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع... وإنما أصله امتلأت من الماء، وتفقأت من الشحم، فحذف هذا استخفافا»[٥]. وقد علل ابن النحوية ذلك بقوله: «ولأنَّ تقدمه على العامل يُخل بما قُصد اليه من المخالفة لغرض الابهام والتفسير، ويكون امتناعاً بعد اتساع، فلما امتنع تقدم ما هو فاعل معنىً، امتنع تقدم ما ليس فاعلا»[٦].

وذهب ابن جني مذهب سيبويه معللاً: «وذلك أنَّ هذا المميِّزَ هو الفاعلُ في المعنى؛ ألا ترى أن أصل الكلام (تصبب عرقي، وتفقَّأ شحمي)، ثم نُقِل الفعل فصار في

---

(١) ينظر: شرح ابن النحوية: ٤٨٥.

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٣) سورة مريم، الآية: ٤.

(٤) شرح ابن النحوية:٤٨٥.

(٥) الكتاب: ٢٠٥/١.

(٦) شرح ابن النحوية: ٤٨٥-٤٨٦.

اللفظ لي، فخرج الفاعل في الفاصل مميزًا، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميِّز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل»[1].

ثم ذكر ابن النحوية رأي الكوفيين، والمازني والمبرد من البصريين[2]، فقال: «وأجاز المازني والمبرد والكوفيون التقديم في هذا القسم نظراً إلى أنَّ العامل متصرف في نفسه فيتصرف في معموله قياساً على عامل الحال إذا كان متصرفاً، قالوا وقد جاء ذلك في الشعر كقوله[3]:

أَتَهجُرُ لَيلى لِلفِراقِ حَبيَها ... وَما كانَ نَفسًا بِالفِراقِ تَطيبُ»[4].

وإضافةً إلى قياسهم التمييز على الحال، فقد احتجوا بأنَّ الفعل« عامل قوي بالتصرف، فمنعُ تقديم معموله وليس فاعلاً في اللفظ لا موجب له، ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لعمل بمقتضى ذلك في نحو:(أذهبت زيداً)، فكان لا يجوز أن يُقال:(زيداً أذهبت)؛ لأن أصله: ذهب زيد ولا خلاف في أن ذلك جائز، فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز (صدراً ضاق زيدٌ)»[5].

وقد رجَّح ابن النحوية مذهب البصريين، ويتَّضح ذلك من تعليله مذهب البصريين كما تبيَّن، ومن رفضه مذهب الكوفيين؛ إذ بيَّن أنَّه لا يُجوِّز التقديم على القياس، أي: القياس في تقديم الحال على العامل لأنَّ الحال وإنْ كانت تشبه التمييز من جهة أنَّ كلاهما نكرة إلَّا أنَّهما يختلفان من جهة أخرى، فتمام الفعل بفاعله لفظاً ومعنىً في الحال، أمَّا في التمييز فتمامه به لفظاً لا معنى، فقال ابن النحوية: « أمَّا عن القياس فممنوع لقيام

---

(1) الخصائص: ٣٨٧/٢، وينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٧٨/٢، والإنصاف: ٦٨٤/٢.

(2) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٦ ، وإعراب القرآن، للنحاس: ٣٩٥/١ ، والمحصول :٤٦٨/١. شرح الكافية الشافية: ٧٧٧/٢.

(3) البيت مختلف في نسبته، فنُسِب إلى المخبل السعدي، ينظر: المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره، للدكتور حاتم الضامن: ١٢٤، وعشرة شعراء مقلون، للدكتور حاتم الضامن: ٥٨. ونُسب أيضاً إلى أعشى همدان، ينظر: ديوان أعشى همدان وأخباره، للدكتور حسن عيسى أبو ياسين: ٧٥.

(4) شرح ابن النحوية:٤٨٦.

(5) شرح الكافية الشافية: ٧٧٧/٢.

الفارق، لتمام الفعل بفاعله في الحال لفظاً ومعنى، وتمامه به في التمييز لفظاً لا معنى، فتقدمت الحال للاستغناء عنها في التمام، ولم يتقدم التمييز للحاجة اليه »[١].

ورفَضَ ابن النحوية حجة السماع في دليل الكوفيين الشعري الذي ذكرناه مبيناً أنَّه للضرورة، وإما يُحمل على رواية الزجاج (وما كان نفسي)، أو يؤول على أنَّه خبر كان، واسمها ضمير (الحبيب)، أي: ما كان الحبيب نفسا تطيب بالفراق، لصدق النفس على الانسان كما في[٢]:﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [٣].

وقد اختار ابن مالك وأبو حيان ما ذهب اليه الكوفيون معللين ذلك بأنَّه « جاء منه جملة في كلام العرب تبنى القواعد الكلية على مثلها، ولم يُنقل أحدٌ نصاً عن العرب أنَّها تمنع ذلك، فوجب القول بالجواز والحق أحق أنْ يتبع»[٤]. وقد احتج ابن مالك وأبو حيان بشواهد شعرية أخرى[٥] لم يذكرها ابن النحوية كقول الشاعر:[٦]

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ ... وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

وعلى الرغم من كلام ابن مالك الذي صرح فيه أنَّه يوافق ما ذهب إليه الكوفيون[٧] لكنَّه في ألفيته يرى أنَّ التقديم لا يحدث إلا نزراً، قال[٨]:

---

(١) شرح ابن النحوية: ٤٨٦.

(٢) سورة النساء، الأية:١.

(٣) ينظر: شرح ابن النحوية: ٤٨٦.

(٤) التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٥، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٩/٢.

(٥) تنظر الشواهد في: شرح الكافية الشافية :٧٧٧/٢-٧٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٨٩، والتذييل والتكميل: ٩/ ٢٦٥ -٢٦٦.

(٦) البيت بلا نسبة، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٧٧/٢، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٨٩، والمقاصد النحوية: ٣/ ٢٣٣.

(٧) قال في شرح التسهيل: ٣٨٩/٢ :((أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلا متصرفا، فإن كان إياه نحو: طاب زيد نفسا، ففيه خلاف، والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول: قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح)).

(٨) ألفية ابن مالك في النحو والتصريف:١١٥.

وعامل التمييز قدِّم مطلقًا ... والفعل ذو التصريف نزرًا سبقا

وقد علق الأشموني على هذا البيت قائلاً: «وعامل التمييز قدم مطلقًا: أي: ولو فعلًا متصرفًا، وفاقًا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين، لأنَّ الأغلب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلًا في الأصل وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يُغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير، لما فيه من الإخلال بالأصل، أما غير المتصرف فبالإجماع»[1].

أمَّا المحدثون فقد انقسموا في هذه المسألة أيضاً، محاولين إيجاد حجج تعضِّد ما ذهبوا اليه، إذ يقول الدكتور محمد خيري الحلواني: «والحق أنَّ الاستقراء يؤيد ما ذهب إليه الجمهور، فلم أجد شاهداً نثرياً يخالف هذا القانون، أمَّا قول الشاعر: أتهجر سلمى... الخ، فلا تبنى عليه قاعده لسببين: أولهما أنَّه شعر، وللشعر ضرائره، وقيوده، وثانيهما أنَّه نادر في ظاهرته، والقواعد تبنى على الكثير»[2]. وقدم الدكتور محمود موسى حمدان تعليلاً بيانياً لمنع تقديم التمييز على عامله لأنَّه يؤدي إلى فساد المعنى ويفقد الكلام بلاغته، فقال: «إنَّ التمييز الذي حول فيه الإسناد إلى غير ماهو له يكون لقصد المبالغة، فإسناد الطيب في قولنا: (طاب زيد نفسا) دون الفاعل الحقيقي وهو (النفس) يفيد أنَّ زيداً طاب من جميع الوجوه، وذكر التمييز أولاً يذهب بهذه الفائدة، لأنَّ تقديمه يبين جهة وقوع الفعل، ويذهب الخفاء في الإسناد ونكتة البيان بعد الإبهام... وأنَّ ما ذهب إليه الكوفيون يؤدي إلى فساد الغرض، وغموض المعنى المراد»[3].

واستحسن الدكتور رشيد العبيدي رأي المازني قياساً وسماعاً فقال: «ويلوح لي رأي المازني في هذه المسألة، ومسألة الحال من حيث تقديمهما على العامل، أصحُّ مذهباً قياساً وسماعاً »[4].

([1]) شرح الاشموني: ٢/ ٥٢.

([2]) أصول النحو العربي للدكتور محمد خيري الحلواني: ١٥١.

([3]) مسائل الخلاف بين النحويين في ضوء النظر البلاغي: ٥٦.

([4]) أبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو للدكتور رشيد العبيدي: ٢١٣.

وبعد هذا التفصيل في المسألة توصل البحث إلى ما يأتي:

أولاً: إنَّ مسألة تقديم التمييز على عامله تعود بالأساس إلى الخلاف في تقديم المعمول على العامل فالبصريون ينظرون إلى الفاعل نظرةً تركيبيةً خالصةً فعندما نقول: زيدٌ قامَ فإنَّ (زيد) مبتدأ؛ لأنَّه يشبه قولنا: زيد قائم، أمَّا الكوفيون فنظرتهم للفاعل نظرة فيها جانب دلالي، فعندما نقول: قامَ زيدٌ أو زيدٌ قامَ، فمحدِث الحدث واحدٌ سواء تقدم أو تأخر، والتأخير والتقديم يرجع إلى المتكلم نفسه والغرض الذي يريد.

ثانياً: قد يأتي التمييز في غير صورة الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[1]، فيقول ابن مالك: « أن منع تقديم التمييز المذكور عند مَن منعه مرتّب على كونه فاعلاً في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور، وفي غيرها هو بخلاف ذلك نحو امتلأ الكوز ماءً، وفجّرنا الأرض عيوناً، وفي هذا دلالة على ضعف علة المنع، بقصورها عن جميع الصور»[2].

ثالثاً: إن السماع قد ورد في تقدم التمييز على عامله، فلا يمكن ردّه بالقياس؛ لأنَّ السماع سابق للقياس، يقول ابن مالك: «هذا الاحتجاج مردود بوجوه: أحدها: أنَّه دفع روايات برأي لا دليل عليه»[3].

رابعاً: إنَّ الأشعار التي ذكرها المتأخرون رُبَّما لم يسمعها المتقدمون، وقد أشار إلى ذلك أبو حيان بقوله: « وحجة من منع ذلك إنَّما هو عدم السماع على زعمه...وأقيسته مدخولة منقوضة كلها، معارضة للنصوص الواردة في كلام العرب فلا التفات اليها... والأقيسة إنَّما ينبغي أنْ يستأنس بها بعد تقرر السماع، ولا يُبنى عليها وحدها دون السماع حكم نحوي »[4].

---

(1) سورة القمر، الآية: ١٢.

(2) شرح التسهيل: ٢/ ٣٩٠.

(3) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(4) التذييل والتكميل: ٢٦٦/٩.

المسألة الثالثة: الخلاف النحوي في إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به

ذكر ابن النحوية أنَّه:« إذا وجِد المفعول به تعيَّن لإقامته مقام الفاعل، ولم يجز إقامة غيره»[١]. وعلل ذلك بقوله «لأنَّه شريك الفاعل في المحلية، إذ هو محلّ الفعل القابل له، كما أنَّ الفاعل محله الصادر عنه، وفي الإخبار عنه بالفعل ايضا»[٢]. وهذا هو مذهب البصريين في هذه المسألة[٣].

وذكر العكبري أنَّ الفعل له القدرة على الوصول للمفعول به بنفسه، وهذا لا يتحقق في الظرف، أو المصدر، أو حرف الجر، فضلاً عن جعل المفعول به فاعلاً لفظاً في بعض الأفعال نحو: ماتَ زيدٌ، فزيدٌ في الحقيقة ليس فاعلاً إنما مفعول به[٤].

أمَّا الكوفيون والأخفش[٥] فذهبوا إلى جواز إقامة غيره مع وجوده، واستدلوا بقراءة مَن قرأَ قوله تعالى:﴿لِيُجْزِى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[٦]، وقوله تعالى:﴿وَيُخْرَجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾[٧]، وقوله تعالى:﴿وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾[٨]، واستدلوا أيضاً بقول الشاعر[٩]:

ولو ولدتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كلبٍ ... لَسُبَّ بذلك الجَرْوِ الكلابا [١٠].

---

(١) شرح ابن النحوية:٥٤٩.

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٣) ينظر: شرح التسهيل:١٨٢/٢، تمهيد القواعد:١٦٢٨/٤، ائتلاف النصرة:٧٧، همع الهوامع:٥٨٦/١.

(٤) ينظر: التبيين: ٢٦٩.

(٥) ينظر: معاني القران للفراء: ٤٦/٣ ، إعراب القران للنحاس:٩٥/٤، شرح التسهيل:١٨٢/٢، تمهيد القواعد:١٦٢٨/٤، ائتلاف النصرة: ٧٧ ، همع الهوامع:٥٨٦/١.

(٦) سورة الجاثية، الأية:١٤.

(٧) سورة الاسراء ، الأية:١٣.

(٨) سورة الانبياء، الأية:٨٨ .

(٩) البيت لجرير يهجو الفرزدق، هو غير موجود في ديوانه، ينظر: الخصائص: ١/ ٣٩٧، و التبيين: ٢٧٢، وشرح الجمل، لابن عصفور: ١/ ٥٣٧.

(١٠) ينظر: شرح ابن النحوية:٥٤٩.

وقد رفض ابن النحوية شاهد الكوفيين القرآني الأول مبيناً أنَّه مردود؛ لأنَّ القراءة عن أبي جعفر القعقاع لم تثبت[١]. وكلامه فيه نظر؛ لأنَّ القراءة ثابتةٌ عن أبي وجفر في كثير من المصادر[٢]، قال أبو بكر النيسابوري: « قرأ أبو جعفر (لِيُجْزَى قَوْمًا) بضم الياء وفتح الزاي، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف (لِيَجْزِيَ) بالنون وكسر الزاي وفتح الياء، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم ويعقوب (لِيَجْزِيَ) بالياء وكسر الزاي وفتح الياء»[٣].

وردَّ شاهدهم الثاني، لأنَّ «في (يُخرَج) ضميراً وهو مفعول مالم يسمَّ فاعله يرجع إلى الطائر من قوله:﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾»[٤]. فالتقدير: (ويُخرِج له طائرُه كتابا).

ورفض الثالث أيضاً؛ لأنَّ (المؤمنين) مفعول به، و(نُجِّي) فعل مضارع أُخفيت نونه الثانية مع الجيم[٥]. وهذا التخريج يؤيده كثير من النحاة وأصحاب كتب القراءات[٦].

ولم يقبل ابن النحوية شواهدَهم الشعرية فقال:« بأنَّ (الكلابا) منصوب بـ(ولدت)، و(جرو كلب) منصوب على النداء، و(الجرو) مرفوع بـ(سُبَّ) أي: الكلاب التي تلدها قفيرة جروها يسب بها، وعلى الأول الكلاب تسب بالجرو»[٧] .

---

(١) ينظر:شرح ابن النحوية:٥٥٠.

(٢) ينظر: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم الهُذَلي اليشكري: ٦٣٦، والنشر في القراءات العشر:٣٠٦/٢، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين البناء: ٥٠٢.

(٣) المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر النيسابوري: ٤٠٣.

(٤) شرح ابن النحوية:٥٥٠.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٦) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه:٢٥٠، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي:٧/١، وتوجيه اللمع:١٣٢، والنشر في القراءات العشر:٣٢٤/٢.

(٧) شرح ابن النحوية:٥٥٠.

وأما البيت الآخر [1]:

وإنّمَا يُرْضِي المنيبُ رَبَّه ... ما دام معْنِيًّا بذِكْرٍ قَلْبَهُ

فقد حمله على الشذوذ[2].

وقيّد بعضهم إجازة الأخفش ذلك بأن يكون المفعول به متأخراً في اللفظ عن المُقام نحو: ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيدًا، فإن قلت: ضُرِبَ زيدًا الضربُ الشديدُ لم يجز عنده[3].

ويرى الباحث أنَّ نسبة هذا المذهب إلى عموم الكوفيين ــ بحسب كلام الشارح ــ فيه نظر؛ لأنَّ بعض الكوفيين لم يقبل به، ومنهم الفراء إذ يقول في معانيه: « وقد قرأ عَاصِم ــ فيما أعلم ــ (نُجِّي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنَّه احتمل اللحن ولا نعلم لَهَا جهة إلا تِلْكَ؛ لأنَّ ما لَمْ يسمَّ فاعله إذا خلا باسم رفعه، إلَّا أنْ يكونَ أضمر المصدر فِي (نُجّي) فنوى بِهِ الرفع ونصب (المؤمنين) فيكون كقولك: ضُرب الضربُ زيدًا، ثُمَّ تُكني عَن الضرب فتقول: ضُرِبَ زيدًا، وكذلك نُجِّيَ النجاءُ المؤمنين»[4].

ويذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنَّ المعنى هو الحاكم في هذه المسألة، فإنَّ ما يقوم مقام الفاعل هو بحسب اهتمام المتكلم وقصده، قال: «وذهب بعض النحاة إلى أنَّ الأحق بالنيابة ما كان أهم في الكلام، مفعولا أو غيره، فمثلا: إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير، أُقِيمَ ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وهو ما نراه الصواب»[5].

([1]) الرجز ورد بلا نسبة في كثير من كتب النحو، ينظر: شرح الكافية الشافية:٦١٠/٢، المقاصد النحوية:٩٧١/٢ ، وشرح التصريح:٢٩١/١، وشرح الأشموني:٤٢٢/١

([2]) ينظر: شرح ابن النحوية:٥٥١.

([3]) ينظر: شرح الكافية الشافية:٢٠٧/٢، والتذييل والتكميل:٢٤٥/٦

([4]) معاني القرآن للفراء:٢١٠/٢.

([5]) معاني النحو:٨٠/٢.

ولكن الدكتور السامرائي لم يجب على الإشكالات التي وردت فيما يتعلق بشواهد الكوفيين التي احتجوا بها، بل اكتفى بإحالتنا إلى أمثلة صناعية بسيطة.

ويتضح مما تقدم أنَّ الشارح موافق للبصريين في هذه المسألة؛ لأنَّه رفض إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به، تبين ذلك من كلامه فيما تقدم، والباحث يرجح رأيهم أيضاً؛ لأنَّ مذهب الكوفيين يحتاج إلى تقدير(مصدر)، أمَّا مذهب البصريين فقائم على بناء الفعل للمعلوم بدلاً من بنائه للمجهول، وبناؤه للمعلوم تؤيده قراءات قرآنية كثيرة أشهر من القراءات التي احتج بها الكوفيون، ولا حاجة لذكرها هنا، فهي مشهورة جداً وذكرنا في الهامش ــ فيما تقدم ــ بعض المصادر التي ذكرتها. فضلاً عن أنَّ مذهب البصريين أقرب إلى طبيعة اللغة، وروح التفسير.

المسألة الرابعة: الخلاف النحوي في حذف معمولي (ظـنَّ)

ذكر ابن النحوية مسألة اختلاف النحاة في جواز حذف مفعولي(ظنَّ وأخواتها) اقتصاراً، فمنهم من أجاز ذلك، ومنهم من منعه. ولابد من الإشارة إلى أنَّ النحاة قد فرقوا بين الحذف اقتصاراً، أي: الحذف من دون دليل، وبين الحذف اختصاراً، أي: الحذف لوجود الدليل، فأما الحذف اختصاراً فمُجْمَعٌ على جوازه، وأما الحذف اقتصاراً فمُختَلفٌ فيه، فقد ذهب سيبويه وابن السراج والسيرافي والجرجاني وغيرهم[١] إلى جواز حذف مفعولي (ظن واخواتها) اقتصاراً، أي: من دون دليل على المفعول به نحو: ظننتُ، وعلمتُ، وخلتُ، قال سيبويه:« وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول ظننت، فتقصر، كما تقول ذهبت، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب»[٢].

ويرى ابن السراج أنَّ كل فعل متعدٍ يجوز أنْ تحذف مفعوله، سواء أكانَ متعدياً إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل، فيجوز أنْ تقول: (ضربتُ) ولا تذكر المضروب؛ لأنَّ هذه الأفعال مع فاعلها تكون جملة مفيدة يحسن السكوت عليها [٣].

وكان ابن النحوية مَّمن أيَّد هذا الرأي، إذ يقول:« وأما حذف المفعولين معاً فجائز، خلافاً للجرمي فإنه منع من ذلك»[٤]. وقد ذكر دليلين على صحة هذا الرأي: الدليل الأول: السماع، فقد ورد الحذف في القرآن الكريم، وفي كلام العرب. فمن القرآن الكريم قوله

(١) ينظر: الكتاب:١/٤٠، والأصول:١/١٨١، والمسائل البصريات لابي علي الفارسي:٢/٨٧٣، وشرح الكافية للرضي:٢/٩٨٩، ٩٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش:٤/٣٢٦، وشرح التصريح:١/١٧٨.

(٢) الكتاب:١/٤٠.

(٣) ينظر: الأصول في النحو:١/١٨١.

(٤) شرح ابن النحوية: ٤٠٩.

تعالى:﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[١]، وقوله تعالى:﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾[٢]، وقوله تعالى:﴿وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾[٣].

ومن كلام العرب قولهم في المثل:(مَن يَسْمَعْ يَخَلْ)[٤]، «أي: يُظَنُّ ويُتَّهم؛ لأنَّ سماعه يكون سبباً لاتِّهامه»[٥]. والدليل الثاني: استدل ابن النحوية بـ(فائدة الإخبار)، أي: حصول العلم أو الظن لدى السامع، فعندما تقول: (ظننتُ)، فقد أفدتَ السامع بأنَّه ليس عندك يقين، وعندما تقول: علمتُ، فقد أفدتَ السامع بأنه ليس عندك شك[٦].

وأمَّا الأخفش والجرمي وتابعهم ابن الحاجب وابن مالك وغيرهم[٧] فقد ذهبوا إلى منع حذف مفعولي (ظن واخواتها) اقتصاراً، قال أبو علي الفارسي:« الجرمي يقبح الاقتصار على (عَلِمْتُ) و(ظَنَنْتُ) وأن لا يعديها إلى مفعولين»[٨]. وقد احتج المانعون بأنَّ حذف مفعوليها واقتصار الكلام على الفعل والفاعل لا يعطي السامع فائدة، قال الرضي: «علمت وظننت فإنَّك لا تحذفهما معاً نسياً منسياً، فلا تقول: علمُت ولا: ظننتُ؛ لعدم الفائدة؛ لأنَّه من المعلوم أنَّ الانسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين»[٩].

وعدَّ المانعون الشواهد التي استدل بها المجيزون شواهدَ تدل على الحذف الاختصاري، وقدروا مفعولين محذوفين، يدل عليهما ما قبلها، ففي قوله تعالى:﴿ثُمَّ نَقُولُ

---

(١) سورة الجاثية ، الأية:٣٢.

(٢) سورة البقرة، الأية:٧٨.

(٣) سورة الفتح، الأية:١٢.

(٤) أي: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه. ينظر: جمهرة الأمثال:٢٦٣/٢.

(٥) شرح ابن النحوية:٤١٠.

(٦) ينظر: المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(٧) المسائل البصريات:٨٧٣/٢، شرح الكافية للرضي:٩٨٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش:٣٢٦/٤، شرح الجمل، ابن عصفور:٣١٢/١، شرح التسهيل: ٢/ ٧٣ ، شرح التصريح:١٧٨/١.

(٨) المسائل البصريات:٨٧٣/٢.

(٩) شرح الكافية للرضي:٩٩٠/٢، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٣٢٦/٤.

لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[1]، ذكر أبو حيان أنْ التقدير: (تزعمونهم شركاء)، فقدر مفعولين(الهاء)، و(شركاء)، دلَّ على حذفهما ما قبلهما[2].

وقدَّر الرضي مفعولين في المثل:(مَن يَسْمَعْ يَخَلْ)، فقال:« وأمَّا مع القرينة فلا بأس بحذفهما نحو: من يسمع يخل، أي: يخل مسموعه صادقاً»[3].

بقيت الإشارة إلى أنَّ هناك رأياً تفرد به الأعلم الشنتمري، إذ يرى أنَّ حذف المفعولين جائز مع (ظنَّ) وما في معناها؛ لكثرة السماع فيها، وممتنع في(علمَ) وما في معناها، قال الازهري: «وعن الأعلم يوسف الشنتمري تفصيل، فقال: يجوز في أفعال الظن لكثرة السماع فيها دون أفعال العلم»[4] . ورُدَّ هذا الرأي؛ لأنَّه تحكم بلا دليل[5].

ويرجح الباحث ما ذهب اليه ابن النحوية ومن سبقوه؛ لأنَّ الحذف أمرٌ وارد في العربية، ويعود للمتكلم نفسه، وحسب ما يقتضيه المقام، بشرط عدم اختلال المعنى، ومن المعلوم أنَّ (ظنَّ) وأخواتها أفعال تامة ينطبق عليها ما ينطبق على الأفعال من أنَّ الفعل والفاعل جملة يحسن السكوت عليها، من دون ذكر المفعول؛ لأنَّ أغراض الناس «تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارةً ومرادهم أنْ يقتصروا على إثبات المعاني التي أُشتقت منها للفاعلين من غير أنْ يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغير المتعدي في أنَّك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً، ولا تقديراً»[6].

---

(1) سورة الأنعام، الأية:٢٢.

(2) ينظر: البحر المحيط:٤/٩٨.

(3) شرح الكافية للرضي:٢/٩٩٠.

(4) شرح التصريح:١/١٧٨.

(5) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور:١/٣١٢.

(6) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني:١٥٤.

الخاتمـــــــــة

الخاتمـــة ونتائج البحث

بعد الدراسة والبحث توصل الباحث إلى عدد من النتائج، أهمها الآتي:

- اتَّضح للباحث أنَّ مسائل الخلاف النحوي التي تناولها ابن النحوية لم تكن محصورةً بين المدرستين (البصرية، والكوفية) فحسب، بل كانت أحياناً بين أصحاب المدرسة الواحدة، وقد تكون بين أحد النحويين وجمهور النحاة.
- بدا للباحث أنَّ ابن النحوية مال في أكثر مسائله إلى البصريين، ولكنه لم يكن متعصباً في بعض المسائل، إذ إنَّه وافق الكوفيين حين يرى رجحان رأيهم، فلم يأخذ برأي البصريين إذا وجد رأيهم قد جانب الصواب، ولكن هذا كان على قلّةٍ، فلم يخالف البصريين إلاَّ في مسألتين، هما الخلاف في إضافة (أفعل التفضيل)، والخلاف في خروج (سوى) عن الظرفية، وهذا يثبت أنَّه غير متعصب لبصريته، فلم يكن خلافه من أجل الخلاف، وإنَّما من أجل تصويب الرأي المخالف.
- اعتمد ابن النحوية في ترجيحاته الآراء النحوية أو رفضها على أصول الصناعة النحوية المعتبرة ، بعيداً عن التعصب، وكانت نقطة الحسم عنده في الترجيح هي اللجوء إلى القياس في معظم المسائل، أما السماع فكان متشدداً فيه، إذ رفض كثيراً شواهد الكوفيين السماعية، وحملها على الضرورة والشذوذ، أو اختلاف الرواية، أو التأويل.
- كان الشارح في الأغلب يعطي تعليلاً نحوياً لما يرجحه أو يرفضه من الآراء النحوية؛ كي تكون له حجة مقبولة في ذلك.
- لوحظ أنَّ الشارح في الأغلب يتكئ في ترجيح الآراء النحوية على رأي سيبويه، فمعظم الآراء التي رجحها كانت آراء سيبويه، فلم يخالفه إلا نادراً.

- اهتم ابن النحوية كثيراً بآراء البصريين، محاولاً جمعها واستقصاء الآراء فيها، ولكنه لم يهتم بآراء الكوفيين بالقدر نفسه ، فلم يستقصِ آراءهم مثلما فعل مع البصريين، فيذكر رأي الكوفيين بالمجمل، ولعل ذلك يعود إلى قلة كتب الكوفيين آنذاك.
- لم تكن لابن النحوية طريقة واحدة في عرض المسائل الخلافية ومعالجته إياها، بل تنوعت طرائقه واختلفت أساليبه، وتباينت مصطلحاته من مسألة إلى أُخرى، وكأنه يرى أنَّ لكل مسألة أسلوبها الخاص. فتباين أسلوبه في عرض المسائل، فأحياناً كان يُفصِّل القول فيها، وفي أحيانٍ أخرى كان يوجز القول، مما دفع الباحث بالعودة إلى كتب النحو السابقة للاطلاع الدقيق على المسائل وسبر أغوارها.
- اتَّسم بالأمانة العلمية في نقل النصوص ونسبتها إلى أصحابها بقوله: (قال فلان)، ولكنَّه أحياناً لم ينسب القول إلى صاحبه، وإنَّما يذكر صيغة المبني للمجهول (قِيلَ)، مما دفع الباحث إلى البحث عن أصحابها ونسبتها إليهم.
- كان نقله لأقوال العلماء بالمعنى وليس حرفياً، وهو ليس بدعاً في ذلك؛ لأنَّ كثيراً من النحاة نقل بالمعنى وليس بالنص.
- لم يقتصر الشارح على ذكر الآراء النحوية للعلماء المتقدمين، بل ينقل أحياناً لبعض المتأخرين أيضاً، كعبد القاهر الجرجاني، والسهيلي، وغيرهما.
- استعان ابن النحوية بأكثر من شاهدٍ نحوي في عرضه المسائل الخلافية، وتنوعت بين الشواهد القرآنية، والأبيات الشعرية، فضلاً عن كلام العرب. بل ويعطي أحياناً أمثلةً صناعية؛ للتسهيل على المتلقي في فهم المعنى.
- لم يكن الشارح مسلِّماً بكل ما جاء به النحاة السابقون من دون تدقيق أو تحليل، بل كان يناقش الآراء ويوازن فيما بينها، فيردُّ أقوالاً ويقبل أقوالاً أخرى.

- كان الشارح حذراً جداً في التعامل مع الشاهد القرآني، ولاسيما القراءات القرآنية، فلم يُخطِّئ أحداً من القرُّاء ــ كما فعل المبرد وغيره ــ وإنَّما كان يحملها على التأويل.
- استعمل ابن النحوية مصطلحات البصريين النحوية، وقليلاً ما كان يستعمل مصطلحات الكوفيين كـ(الخفض) مثلاً، فقد استعمله عند كلامه عن الخلاف في العطف على الضمير المجرور، ولم يستعمل مصطلح البصريين(الجر)، ولعل استعانته بمصطلحات البصريين تعضد ما ذهب اليه الباحث من القول بميله إلى البصريين.
- تبيَّن للباحث من تتبعه لمسائل الخلاف النحوي التي عرضها الشارح أنَّ الأخفش هو أكثر نحاة البصرة خلافاً مع البصريين أنفسهم، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل، بل ووافق الكوفيين في بعض منها، وتبين أيضاً أنَّ معظم آراء الكوفيين التي ذكرها الشارح هي آراء الفراء، فهو أكثر نحاة الكوفة خلافاً مع البصريين.
- على الرغم من ميل الشارح للبصريين لكنَّ الألفاظ التي استعملها الشارح في رفض الآراء النحوية أو قبولها كانت متزنة، وغير متشددة، وتتسم بالعلمية، ولعلها تدل على أنَّ الهدف من طرح المسائل الخلافية هو الوصول إلى الرأي السديد من دون تعصب.
- هناك بعض الآراء التي ذكرها ابن النحوية منسوبةً لبعض النحويين، وتبين أنَّها نُسبت لهم توهماً، أو أنَّها لهم فعلاً ولكنها ليست بالمضمون الذي ذكره الشارح أو غيره من النحويين.
- وفي البحث نتائج أخرى يمكن للقارئ التعرف عليها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع المطبوعة:

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، (د.ط)، ١٩٦٩م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م.
- إحياء النحو: د. إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (د.ط)، ٢٠١٢م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت،، ط١، ١٩٩٨ م .

- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري(ت٥٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٩م.
- اشتقاق أسماء الله: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٦م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، (ت٣١٦هـ)، تحقيـــق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٩٩م.
- أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، مطبعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء– المغرب، ط٢، ١٩٨٣م
- إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٤م.
- الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢ م
- أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: د. علي أبو زيد، د. نبيل أبو عشمة، د. محمد موعد، د. محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط١، ١٩٩٨ م
- الاقتراح في أصول النحو وجدله: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه: (الإصباح في شرح الاقتراح) الناشر: دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩م.
- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، حققها وخدمها: سليمان بن عبد

العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، (د.ط)، ١٤٢٨هـ .

- ألفية ابن معط في النحو والصرف والخط والكتابة: العلامة يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي(ت٦٢٨هـ)، ضبطها وقدم لها: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، (د.ط)،(د.ت).
- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بالشجري(ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٩٩١م.
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنَّا مطبعة السعادة، القاهرة، (د.ط)، ١٩٨٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ): تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ت).
- الإيضاح العضدي: الحسن بن أحمـــد بن عبد الغفار الفارسيّ، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، حققه وقدّم له: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف . مصر، ط١، ١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني بغداد، (د.ط)، ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦هـ .
- إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ط)، ١٩٧١م.

- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، ١٤٢٠هـ.
- البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت٧٧٤هـ): الناشر: دار الفكر، (د.ط)، ١٩٨٦م.
- البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الأشبيلي السبتي (ت ٦٨٨هـ): تحقيق د. عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ): تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه (د، ط)، (د.ت)
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.
- تحفة الأَقْرَانِ في ما قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حروف القرآن: أبو جعفر أحمد بن يوسف الرُّعيني (ت٧٧٩هـ) الناشر: كنوز أشبيليا، المملكة العربية السعودية، ط٢، ٢٠٠٧م
- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٩٩٣م
- تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه: ابن حبيب، تحقيق د. محمد محمد أمين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، ١٩٦٧م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا ط١، (د.ت).
- التطبيق النحوي: د. عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١،١٩٩٩م
- التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ): تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة (د.ط) ٢٠٠٤م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٠م.
- التعليقة على المقرب: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر بن النحاس الحَلَبِي المَصرِي (٦٩٨هـ)، د. جميل عويضة، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٤م.
- توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز(ت٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ،جمهورية مصر العربية، ط٢، ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي(ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.
- جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣ م.
- جمهرة الأمثال: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٩٥هـ)، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه: د. أحمد عبد السلام، خرّج أحاديثه: أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، ١٩٨٨م.

- الجنى الداني في حروف المعاني: ابن القاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- حاشية الخضري: الشيخ محمد الخضري الدمياطي الشافعي (ت١٢٨٧هـ) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥م.
- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: محمد بن الجميل، مكتبة الصفا، ط١، ٢٠٠٢م.
- الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.
- الحجة للقرّاء السبعة: أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: أبو محمد عبد الله بن محمد السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧ م
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م.
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: د. صاحب أبو جناح، دار الفكر، ط١، ١٩٩٨م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة، تصدير: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة (د.ط) (د.ت).

- دراسات نقدية في النحو العربي: عبد الرحمن أيوب، مؤسسة الصباح للنشر، الكويت، (د، ط)، (د.ت).
- درة الغواص في أوهام الخواص: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري(ت٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط٢، ١٣٨٥هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) تحقيـــــق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت).
- الدليل الشافي على المنهل الصافي: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت٨٧٤هـ)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، جامعة أم القرى، مكة المكرمة(د.ط)، (د.ت).
- ديوان إبراهيم بن هرمة: تحقيق: د. محمد جبار المعيبد، الناشر: مكتبة الاندلس، بغداد، مطبعة الآداب في النجف الأشرف (د.ط)، ١٩٦٩م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي: أبو سعيد الحسن السكري(ت٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٨م.
- ديوان الأعشي الكبير،(ميمون بن قيس) تحقيق د. محمد حسين، المطبعة النموذجية، (د.ط)،(د.ت).
- ديوان أعشى همدان وأخباره: تحقيق: د. حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨٣.
- ديوان تأبط شرّا وأخباره: جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ط١، ١٩٨٤ م.
- ديوان جرير: بشرح محمد بن حبيب: تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، (د. ت).

- ديوان حاتم الطائي: شرحه وقدم له أحمد رشاد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠٠٢م .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي: تحقيق: د. محمد شفيق البيطار، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠١٠م .
- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة): راجعه وقدم له وأتم شروحه وتعليقاته: زهير فتح الله، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى: شرحه وقدم له الأستاذ على حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م .
- ديوان طرفة بن العبد: شرحه وقدم له: مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠٠٢م .
- ديوان طفيل الغنوي: تحقيق: حسَّان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ديوان العجاج: رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، عُني بتحقيقه: د. عزة حسن، مكتبة دار الشرف، بيروت، (د. ط)، ١٩٧١م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة: قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. فايز محمد، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م .
- ديوان مسكين الدارمي: جمعه وحققه: عبد الله الجبوري، خليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري، بغداد، (د.ط)، ١٩٧٠م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود شكري الآلوسي (ت١٢٧٠هـ) ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، ٢٠٠١م.
- الزمن النحوي في اللغة العربية: د. كمال رشيد، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، (د. ط)، ٢٠٠٨م .

- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني: تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، شارك في التحقيق: أحمد رشدي شحاته، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، اشراف: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٤هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ) ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على ألفية أبن مالك: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافـي (ت٣٨٥هـ)، تحقيـــق: د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهر ة، (د، ط)، ١٩٧٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن نور الدين الاشموني (ت٩٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م .
- شرح ألفية ابن معطٍ: عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعه بن زيد القوَّاس الموصلي (ت٦٩٦هـ)، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٩٨٥م.
- شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل، المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)،

دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، قدم له و وضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م .
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين (ت٦٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: القسم الأول: د. حسن بن محمد الحفظي، ط١، ١٩٩٣م، القسم الثاني: د. يحيى بشير مصري، ط١، ١٩٩٦م. أشرف على طباعة القسمين إدراة الثقافة والنشر بجامعة الامام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية.
- شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن محمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، (د. ط)، ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، (د.ط)، (د.ت).
- شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي، وقف على طبعه ووضع حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، القاهرة، مصر، (د.ط)، ١٩٦٦م .
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، السعودية، مكة المكرمة، ط١، (د.ت).

- شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣ م .
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ ، ٢٠٠٨ م .
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية: ابن هشام الأنصاري. تحقيق: د. هادي نهر، دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر، عمان ، الأردن، (د. ط)، ٢٠٠٧م .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بـ(التخمير): صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، (د، ط)، ١٩٩٥م.
- شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضه هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن حاجب (ت ٦٤٧هـ): تحقيق: جمال عبد العاطي أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة – الرياض، ط١، ١٩٩٧م .
- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
- شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ١٩٨٠م.
- شعر ثابت بن قطنة العتكي: جمع وتحقيق: ماجد أحمد السامرائي، مطبعة الجمهورية، العراق، ١٩٧٣م .

- شعر الخوارج: جمع وتقديم: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٧٤ م .
- شعر الفِند الزَّمَّاني: د. حاتم صالح الضامن، جامعة بغداد، كلية الآداب، فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء:٤، المجلد:٣٧، ١٩٨٦م.
- شعر نُصَيب بن رَباح: جمع وتحقيق: د. داوُد سلوم، مطبعة الارشاد، بغداد، (د.ط) ١٩٦٣م.
- الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، ١٤٢٣ هـ.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٦ م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت٣٩٥هـ): علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١٩٩٧م .
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: تقي الدين إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي (من علماء القرن السابع الهجري)، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، السعودية، مركز إحياء التراث الإسلامي، (د.ط)، ١٤١٩هـ.
- الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت٢٣٠هـ): تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٦٨ م .
- طبقات الشافعية الكبرى: أبو نصر، تاج الدين، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود الطناحي، و د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ .

- طبقات النحاة واللغويين: ابن قاضي شهبة(ت٨٥١هـ)، تحقيق: د. محسن غيّاض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، (د.ط)، ١٩٧٤م .
- العدد في اللغة: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، عدنان بن محمد الظاهر، ط١، ١٩٩٣م.
- عروس الأفراح: في شرح تلخيص المفتاح: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت٧٧٣هـ): تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٩٩٩م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معطٍ (ت٦٢٨هـ): ابن الخباز، تحقيق: حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ط)، ١٩٩١م.
- فتح القدير: محمد الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ.
- فوات الوفيات: ابن شاكر الكتبي(ت٧٦٤هـ) ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ج١-١٩٧٣م ، ج ٢، ٣، ٤ -١٩٧٤م
- في النحو العربي قواعد وتطبيق: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت ط٢ ١٩٨٦م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦م .
- في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل عمايره، عالم المعرفة، جدة، ط١، ١٤٠٤هـ.
- قضايا نحوية: د. مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٢م.

- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (ت٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط١، ٢٠٠٧ م.
- الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٣، ١٩٨٨ م.
- كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري(ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، (د.ط)، (د.ت).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ
- كشف الظنون: حاجي خليفة، مصورة عـــن الطبعة الأولى، مكتبة المثنى، بغداد.
- الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د، ط)، ٢٠٠٠ م .
- الكنز في القراءات العشر: أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك المقرئ تاج الدين، ويقال نجم الدين (ت٧٤١هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م .
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري: تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د. ط)، ١٩٩٤م .
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٨٢م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق د. هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (د. ط)،١٩٧١م.
- المبسوط في القراءات العشر: أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق (د.ط)،١٩٨١م.
- مجالس العلماء: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٩٨٣م.
- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني (ت:٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ط)،(د.ت).
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي(ت٨٠٧هـ): تحقيق: حسام الدين القدسي ، مكتبة القدسي، القاهرة، (د.ط) ١٩٩٤م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، وزارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، (د. ط)، ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (ت:٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

- المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معطِ): جمال الدين الحسين بن بدر الدين بن إياز البغدادي (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمان للنشر والتوزيع، ط١ ، ٢٠١٠م .
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- المدارس النحوية أسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عَمان، ط١، ١٩٨٧م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٨م.
- المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، (د.ط)، ١٩٧٢ م
- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر، أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٥م.
- مسائل الخلاف بيـــن النحويين البصريين والكوفيين فـــي ضوء النظر البلاغي: د. محمود موسى حمدان، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م .
- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١ م.
- معاني القرآن: أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت:٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجاج (ت:٣١١هـ)، شرح وتحقيـــق: د. عبد الجليل عبده شلبي، خرّج أحاديثه: علي جمال الدين محمد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١،٢٠٠٠ م
- معجم الشيوخ (المعجم الكبير): الذهبي، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق بالطائف، ط١، ١٩٨٨م.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- المغازي: محمد بن عمر بن واقد السهمي، المدني، أبو عبد الله، الواقدي (ت٢٠٧هـ): تحقيق: مارسدن جونس، الناشر: دار الأعلمي، بيروت، ط٣، ١٩٨٩.

- المغني في النحو: تقي الدين بن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) ، تقديم وتحقيق وتعليق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٩م .
- مغني اللبيب عـــــن كتب الأعاريـب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط٣، ١٩٩٨م.
- المفصل في صنعة الإعراب: جار الله الزمخشري، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. أميل بديع يعقوب، منشورات الدار العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- المفضليات: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبّي(ت نحو١٦٨هـ): تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، (د.ت).
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى: بدر الدين بن محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ،جمهورية مصر العربية، ط١، ٢٠١٠ م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، (د.ط)، ١٩٨٢م.
- المقتضب: أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- المقرّب: ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري، ود. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧١م.

- الموفي في النحو الكوفي: صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي (ت١٣٤٩هـ)، شرح: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، (د. ط)، ١٩٥٠م.
- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي السهيلي (ت:٥٨١هـ)، حققه وعلق عليه: عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- النجوم الزاهدة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري بردي، نسخة مصورة عن دار الكتب، مصر، وزارة الثقافة والمؤسسة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، (د.ت).
- نحو التيسير: د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م.
- النحو العربي نقد وبناء: د. إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- النحو الوافـي: عباس حسـن، دار المعارف، ط ١٥، (د. ت)
- النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، ٢٠٠٢م.
- نكت الهميان في نكت العميان: للصفدي، تحقيق: أحمد زكي باشا، المطبعة الجمالية، القاهرة، (د. ط)، ١٣٢٩هـ.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أَمِين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت١٣٩٩هـ) دار إحْيَاء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، (ت٧٦٤هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت (د.ط) ٢٠٠٠م.

ثانياً: **الرسائل والأطاريح الجامعية**:

- ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب: (رسالة ماجستير)، دراسة وتحقيق: حسن محمد عبد الرحمن أحمد، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٩٨٨م
- إسفار الصباح في ضوء المصباح لابن النحوية: (أطروحة دكتوراه)، دراسة وتحقيق: إبراهيم الزيد، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، (د.ط) ، ١٤٢٠هـ.
- شرح ألفية ابن معطِ: لأبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني (ت٧٧٩هـ): السفر الأول:(أطروحة دكتوراه)، تحقيق ودراسة: حسن محمد عبد الرحمن أحمد، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٩٩٤م.
- شرح ألفية ابن معطِ: لأبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني: السفر السابع: (أطروحة دكتوراه)، تحقيق ودراسة: عبد الله بن عمر حاج إبراهيم، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى،١٩٩٧م.
- العلل النحوية في كتاب سيبويه: (رسالة ماجستير): أسعد خلف عبد جابر العوادي، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٢م.

ثالثاً: **المجلات العلمية**:

- المخبل السعدي، حياته وما تبقى من شعره: د. حاتم الضامن، مجلة المورد العراقية، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٧٣م.
- المرار بن سعيد الفقعسي، حياته وما تبقى من شعره: د. نوري حمودي القيسي، مجلة المورد العراقية، ١٩٧٣م.

Abstract

The sciences of the Arabic language are among the most beautiful and finest sciences, for it has straightforward speech, and in it the book of God the Qur'an is preserved from melody and distortion. Among the valuable treasures of this heritage is (Book of Harz of Benefits and Record of Al-Awad) by its author Muhammad bin Ya'qub Badr al-Din (B. 718 AH), known as (Ibn al-Nahawiyyah), and this book is an explanation of the millennium Ibn Mu'ti (B. 628 AH), which is considered the first millennium in Grammar.

In my journey with Ibn al-Nahawiyyah's explanation and following the controversial issues of grammar that were mentioned in it, I found that he had included many grammatical issues, some of which he stated his opinion on them and others, he left it without commentary or comment, and given the large number of these issues that could not be understood by all of the master's thesis, so I studied Controversial issues in which he had an opinion, whether it was a statement or a hint, and left the controversial issues that he merely mentioned without commenting, so the issues in which he expressed an opinion were collected, and each issue was assigned its own title and then classified it, so I put each group of these issues within a specific chapter Then the research is divided into three chapters, preceded by an introduction and an introduction and followed by a conclusion.

As for the introduction, I explained in it briefly two sections: the first dealt with the definition of the life of the commentator (his lineage, his birth, his elders, his scholarly position, his writings, his students, and his death), and as for the second section: I explained in it (Ibn al-Nahawiyyah's approach in dealing with issues of grammatical controversy), and studied in The first chapter deals with the controversial issues in (Al-Maarab) the Arabic nouns and verbs, and in the chapter the controversial issues in the (building) are studied from the nouns and verbs, and the third chapter deals with studying the controversial issues in (the subject and the object). The conclusion of the thesis was provided, summarizing the main findings of the research.

The research sources and references have varied, including ancient and modern grammar books, interpretation books and grammatical controversy books.

Among the most important points that the researcher reached are:

The research examines the controversial issues in explaining Ibn al-Nahawiyyah, giving a special title to each specific controversial issue, and stating the commenter's opinion on it. In fact, we sometimes find a single grammatical opinion for one grammarian. And it became clear to the researcher that Ibn al-Nahawiyah tended most of his issues to the Basrians, but he was not fanatical because in some issues he agrees with the position of the Kufis when he sees the likelihood of their opinion, so he did not take the opinion of the Basrians if he found their

opinion to be correct, but this was a little, and he did not contradict the position of the Basrians except in two issues, namely the disagreement over adding the preference name: 628, and the disagreement over the exit of the word (Sui) from adverbial to conjugation: 528, and this proves that he is not fanatical because he is Basrian, his disagreement was not for the sake of disagreement, but rather for the sake of correcting the dissenting opinion. Ibn al-Nahawiyyah, in his preference or rejection of grammatical opinions, relied on the principles of the grammatical formulation considered from hearing and measuring, and others while his decisive point was the allowance of his adoption of analogy in most issues, and he did not take oddities and little. He was faithful in transmitting scientific opinions and attributing them to their owners without deception.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Maysan

College of Education

Department of Arabic language

The Grammatical Controversy in Explaining Alfiyeh Ibn Mo'ti by Ibn Al-Nahawiyyah (B. 718 AH)

A Thesis

Submitted to the Council of the College of Education - University of Maysan, A part of requirements for obtaining a master's degree in Arabic Language and Literature

By:

Ahmed Attia Haidar

Supervision By:

Prof. Ridatah Hussein Saleh

2020 AD 1442 AH